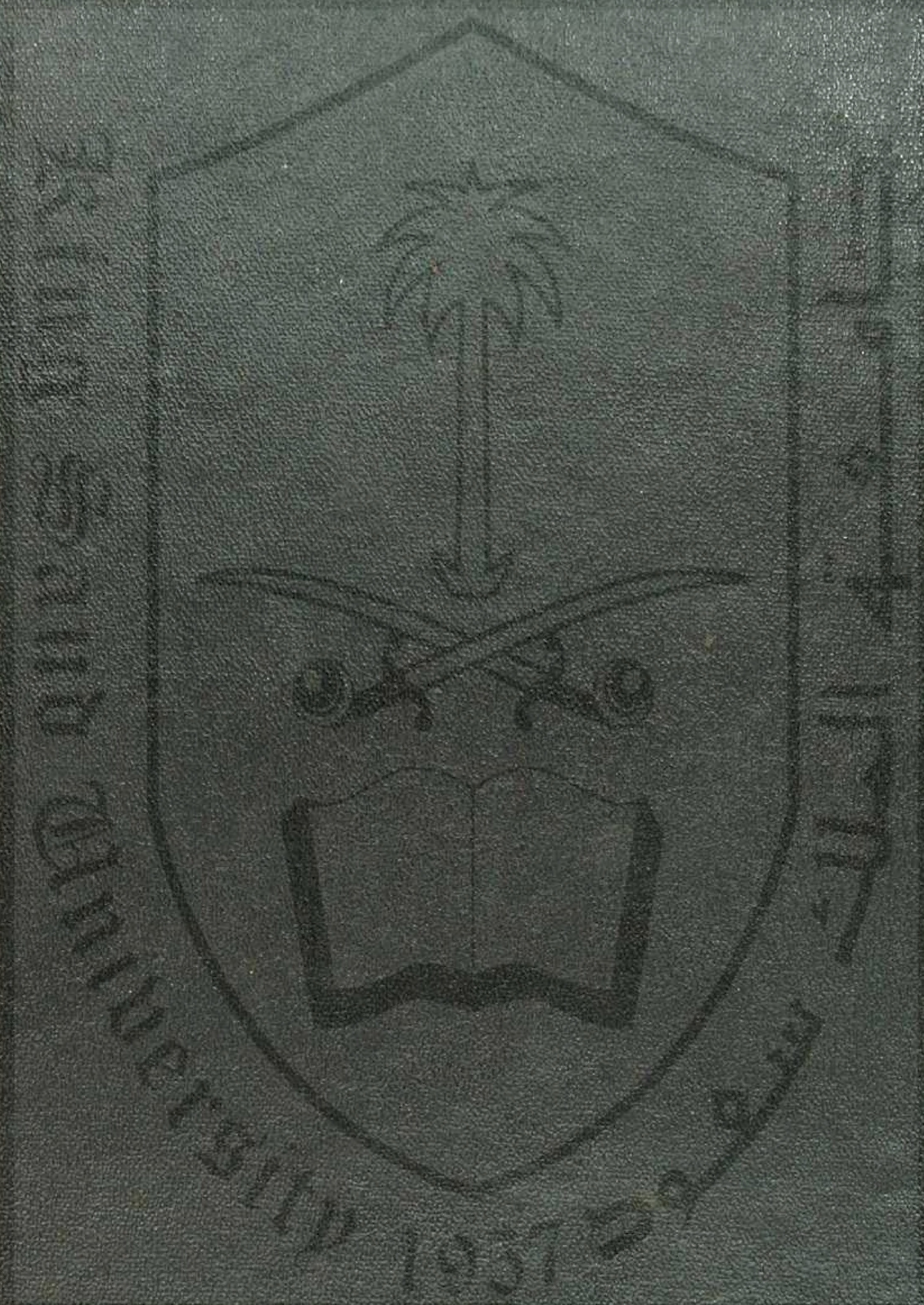


1901



Copyright © King Saud University

512



Copyright © King Saud University

٨٢٠
م

(كتاب في أصول الدين) . كتب في القرن الثاني عشر الهجري تقديرا .

٢٠ ق ١٩ س ٢٠ × ١٤ سم

نسخة حسنة ضمن مجموع (ق ١ - ٢٠) ، بعض

١٩٥٨
م
١

أوراقها مومة ، خطها معتاد .

١ - الالهيات ، أصول الدين - تاريخ النسخ

٨٢٠
م

(كتاب في الفسقه) ، كتب في القرن الثاني

عشر الهجري تقديرا .

١٤٨ ق ١٨ س ٢٠ × ١٥ سم

نسخة حسنة : ضمن مجموع (ق ٢١ - ١٦٩) ، خطها

١٩٥٨
م
٢

نسخ معتاد .

١ - فقه المذاهب الاسلامية - تاريخ النسخ .

King Saud

ف ١٢٦
١٢٩٨١٩١٢٥

كتاب
ناقص الأوراق

جامعة الملك سعود

مكتبة جامعة القصيم - قسم المخطوطات

اسم الكتاب كتاب في الفقه
الرقم ١٩٥٨

اسم المؤلف
تاريخ النشر القرن ١٢ هـ

عدد الأوراق ١٦٧

ملاحظات فقه ابن العربي فداهيم
قياس ١٥٨٥
..... ٢١٧

وَأَن يَصِيدُوا مِنَ هِمَزَاتِ الشَّيْطَانِ وَخَيْلِهِ وَرَجُلِهِ أَنَّهُ نَبَارَةٌ
وَبَعَاثُ فِي ذَلِكَ وَالْقَادِرُ عَلَيْهِ لَا عِيبَ وَلَا مَنِيَّةَ إِلَّا لَهُ
اعلم وَفَقْنَا اللَّهَ وَإِيَّاكَ أَنِ الْحَاقِمُ هَوَانِيَّاتِ أَمْرٍ وَنَفْسِيَّةِ

ويقدم الى ثلاثة اقسام الاول العلم الشرعي اي ما يفتنون به الى الشريعة
ثانياً بقى الصلوة وايو الزكوة وثالثاً لا تقتل النفس التي حرم

الله الثاني الحكيم العادي اي المنسوب الى العادة وهو الذي يدرك
من اجراء الله تبارك وتعالى العادة بخلاف شئ عند مقامه

ثاني اخر كالحكم على النار بانها محروقة فهذا الحكم عادي لان معناها
ان الاجزاء يفتتون بحسب النار في كل شيء من الاجسام عادية

شاهدة ذلك بالحسين وليس للنار تأثير في الاحراق البتة
اجراً لله سبحانه وتعالى العادة الا لا هي ان يخلق الاحراق

الجسم الذي منه النار ويقاس على ذلك سائر الامكان
لعامة مثل كون الطعام شبعاً واما هروياً والممكن فاطعاً

بحود الله ما لا يحصر ويسمي مبسوطا وقد اطلق العمل
الشرع على افراد الرب القادر المقتدر باختراع جميع الكائنات

لَوْ مَا وَدَّ لَوْلَا تَارِيخُ مَا سَوَاءَ لِبَاءِ لَكَ وَتَعَالَى فِي أَثَرِ مَا جَمَلِ
عِيْلًا تَوَدَّ قُوَّ مَنِي ذَلِكَ وَالْعِبَادَ بِاللَّهِ تَعَالَى وَسِيَا قِي
قِيْلَ مَا تَوَدَّ قُوَّ مَنِي ذَلِكَ وَالْعِبَادَ بِاللَّهِ تَعَالَى وَسِيَا قِي

ويعبر به عما يورث العقل ثبوتاً أو نفيه مثالها في الظاهر

وكانت له اليد المكنية
فما كان من ذلك الا ان
الملك فخر الدين بن قاي
مات في سنة ثمان مائة
وسبعمائة وثمانين
هـ وكان له يد مكنية
في كل ما فعله من
الحرب والصلح والعدل
والرحمة فكانت له اليد
المكنية في كل شيء

اذا قيل الشمس طالعة ادر كنت بالعقل ان النهار موجود واذا قيل
الشمس غاربة ادر كنت ان النهار ليس بوجود بل ادر كنت ان الليل موجود
وهذا اي الحكم العقلي هو الذي عليه المداير فيما نحن به صدد وهو علم
عقائدي التوحيد الذي بانقائه يتكفل بعدم الخلود في النار وهو اعني
الحكم العقلي ينحصر في ثلاثة اقسام الوجوب والاستحالة والجواز فالحجج
ما لا يتصور في العقل عدمه اما من غير تأمل ونظر وسمي بديهيا
كالتميز للجرم فان العقل متى تصور الجرم ادرك بالضرورة انه لا بد له
من تحيز وهو ان يأخذ قدر ذاته من المكان واما بعد التأمل
والنظر وسمي نظريا كالقدم لولاهنا عز وجل فان العقل اذا فكر
وعرف ما يترتب على ثبوت الحدوث له عز وجل من الدور والتسلسل
الذي استحالتهما فاهوة قطع بوجوب القدم لله تعالى وسياحي
ايضاح ذلك بعون الله تبارك وتعالى عز شأنه والله يحيط
ما لا يتصور في العقل وجوده اما من غير تأمل ونظر كخلو الجرم
الحركة والسكون اي تجرده عنهما معا بحيث لا يوجد فيه واحد
من العقل متى تصور الجرم ادرك بالضرورة انه يستحيل
ان يكون كل منهما اما بعد التأمل والنظر ككون الذات
نلية جبرما تعالى الله سبحانه عن ذلك عظيم فان العقل
ذا فكر ودرى ما يترتب على ثبوت الجريمة له تعالى من الحدود
اللازم لها قطع باستحالة ثبوتها عليه اذ لو كان سبحانه وتعالى

جبره

جبرما لوجب له الحدوث تعالى عن ذلك علوا كبيرا فيلزم ان يكون
واجب القدم لا لوهيته وواجب الحدوث لجبرميته تعالى عن
ذلك وذلك جمع بين التقيضين والجارين ما يصح في العقل وجوده
وعدمه اما من غير تأمل ونظر كاتصاف الجرم بخصوص الحركة
مخلافات العقل اذ تصور الجرم ادرك بالضرورة جواز صحته
الاتصافه بخصوص الحركة دعيما او بعدتها عنه دائما والتأني
مشاهدة في الجبال والاول مشاهدة في الشمس وبالحركة تارة وعدمها
اخرى كما هو في الغالب الاجرام واما بعد التأمل والنظر كتعذيب
المطيع الذي لم يعص الله قط فان العقل اذا فكر وعرف بالبرهان
وجوب الوجدانية له تبارك وتعالى عرف ان الانعزال كلها مخلوقة
لولا ناعز وجبروا له لا اثر لما سواه سبحانه وتعالى في اثر ما البته
حكم بجواز التعذيب لهذا المطيع المذكور والدليل على ذلك
استواء الايمان والمعصية والكفر والمعصية والطاعة بالنسبة
الى الله تعالى من حيث العقل وكل منها يصلح ان يجعل اماراة
اي دلالة على ما جعل الاخر دلالة عليه ببيان ان الله تعالى
لوجعل المعصية دليلا على دخول الجنة والطاعة دليلا على دخول
النار لم يكن مستحيلا عقلا لان الظلم على مولانا عز وجل ممنوع
فله ان يفعل ويحكم ما يشاء لانه لا يتصرف في ملك غيره ولا امر
ولا نهى يتوجهان اليه من غيره فيتصرف على خلاف الامر والنهي فصيح

الحال

اذ ان يدرك العقل لكل من المؤمن والكافر والمطيع والعاصي
 صفة اي جواز ~~من~~ الثواب والعقاب وعدمها وما يخصه من
 الطاعة بانها دليل دخول الجنة بنسب اختيار مولانا جل وعز لا
 بسبب عقلي انفسى ذلك فبين بما ذكر ان الحكم العقلي مشترك بين
 الوجوب والاستحالة والجواز وقد قال امام الحرمين وجماعة ان
 معرفة هذه الاقسام الثلاثة هي نفس العقل لمن لم يعرف غيرها
 فليس بعاقلة وبالله التوفيق وهو المستعان ويجب على كل مكلف
 شرعا اي بالغ عاقل ان يعرف اي يجزم باعتقاد مضمون ثابت
 على دليل وبرهان ما يجب في حق مولانا عز وجل وما يستحيل وما
 يجوز وكذلك يجب عليه ان يعرف مثلا ذلك في حق الرسل
 عليهم ان كالصلاة واتم السلام واختلف هل في هذه المعرفة
 التقليد وهو الجزم المطابق في عقائد الايمان بلا دليل ام لا
 والذي يعتمد ان يقال الايمان المقلد صحيح والا لكانت هذه
 الامة قليلة جدا مع ان الوارد لله الحمد انهم ثلثا اهل الجنة
 لكن ان كان المكلف استعداد وقوة فهم عكسه ان ينظر
 ويستدل بالبرهان وترك ذلك يكون عاصيا بالترجيح وان لم
 يكن له استعداد بان حاول اي طلب ذلك فلم يصل اليه فهمه
 فهو معذور وقد ذكر بعض المحققين ان الاستدلال والنظر
 سبب لثبوت الايمان والموت عليه واهل ذلك قد ينفي

والعبادة

والعبادة بالله تعالى الى ان يسلب عند الموت والي ذلك اشار الشيخ احمد
 ابو العباس الجزيري رحمه الله حيث قال في منظومته لان من لم تكن
 قطعاً عقيدة علي شفا جرف هار من الخطل لان توحيدنا اصل
 النجاة غداً وعند من قد مضى من مسلي الملل ومعني قوله علي شفا
 جرف الى اخره ان الذي لا عقيدة عنده قاطعة كانه قاعد على حافة
 نهر وتلك الارض رخوة تشرب الماء من النهر فلا يؤمن ان ينهار به
 ما تحته ويقع في الماء فثبته الله تبارك ان ثبت ايماننا واست
 يخرجنا بالسلامة من هذه الدار وان يفعل ذلك اخواننا
 احبائنا وجميع المسلمين واعلم وفقنا الله تعالى وان كان
 بنفوس ان نعتقد انه يجب لمولانا عز وجل عشرون لغة كما
 انا مكلفون ان نعتقد انه يستحيل عليه تعالى اضدادها له
 والتحقيق ان صفاته وكالاته سبحانه وتعالى لا تنحصر لكن لا
 تكلف بمعرفة ما لم ينصب عليه دليل عقلي ونقلي المقتضى الاول
 الوجود ومعناه الكون ومعناه الكون الثبات فوجوده تعالى
 واجب لذاته لا يتصور في العقل عدمه لان متعديتنا لهذا
 العالم كونه يتغير من عدم الى وجود ومن وجود الى عدم دليل
 على وجوب وجوده سبحانه وتعالى لان الشيء لا يتغير الا بغير
 ذلك كما ان احدي كفتي الميزان المتساويتين لا يتزحج على الاخرى
 من غير مزحج فلولاً مولانا جل وعز الذي خص كل موجود من

بيان

العالم بما هو عليه لما وجد شيء سبحانه من افصح بوجوب وجوده
 افتقار الكائنات كلها اليه جل وعز وفي عدم الوجود بصفة نظر لانه
 عين الذات ليس بزايد عليها والذات ليست بصفة واجيب عن ذلك
 بانه لما كان الوجود توصف به الذات فيقال ذات مولانا عز وجل
 موجودة صح ان يعد صفة في الجملة الصفة الثمانية القدم وهي
 صفة سلبية اي عبارة عن سلب معني لا يليق بالذات العلية
 عند ذلك بانه سلب عدم الاولية للوجود او عدم افتتاح الوجود
 او سلب عدم السابق على الوجود والعبارات الثلاثة بمعنى واحد
 فقدمه تعالى واجبه لذاته لا يتصور في العقل عدمه لانه تعالى لو لم
 يكن قدما لكان حادثا ثلاث الموجود ينقسم بالضرورة الى قديم وحادث
 ولا ثالث لها ولو كان تعالى حادثا لافتر الى محدث بالضرورة لما تقدم
 من ان الشيء لا يوجد بنفسه ويلزم من كونه تعالى له محدث
 الدور والتسلسل وكل منهما مستحيل لا يتصور في العقل وجوده
 بيات استحالة الدور والتسلسل انه سبحانه وتعالى لو كان
 حادثا لكان له محدث ولزم ان يكون لمحدثه محدث وهكذا لان
 الشيء يجري عليه ما يجري على مثله بالضرورة والا يلزم ترجيح احد
 الجانبين من غير مرجح ثم ان المحصر العدد لزوم الدور وهو محال
 لانه يلزم عليه تقدم كل واحد من المحدثين على الاخر وتأخره عنه
 وهو جمع بين متناقضين مثاله في المحسوس زيد ابو عمر وعمر

ابو

ابو بكر و بكر ابو بشر لا يصح ان يكون بشر اب زيد فمثلا وان لم ينحصر
 العدد وكان قبل كل محدث محدث اخر وهلم لزم التسلسل وهو
 محال ايضا لانه يؤدي الى مالا نهاية له واذ الله لا يعقل واذا استحال
 المحدث على مولانا عز وجل وجب له القدم وهو المطلوب **الصفة الثالثة**
 البقاء وهي صفة سلبية ايضا عبارة عن سلب عدم اللاحق
 للوجود ببقاءه تعالى واجبه لذاته اذ لو جاز ان يلحقه عدم لكان
 وجوده وقدمه تعالى ومن ثبت قدمه استحالة عدمه واذا استحال
 عدمه وجب له البقاء وهو المطلوب **الصفة الرابعة** التبارك
 وتعالى وتعالى للحوادث اي لا يعادله شيء مطلقا لا في الذات
 ولا في الصفات ولا في الافعال قال تبارك وتعالى عز من قائل ليس
 مثله شيء وهو السميع البصير وقدم النبي مقدم في هذه الآية لانه
 لو قرء أولا هو السميع البصير لتوهم ان سمعه وبصره سبحانه
 وتعالى بخارحة اذ هو المألوف فقدم التنزيه لا في هذا التوهم
 ولو ابقى مطلقا من غير وهو السميع البصير لتوهم السمع والبصر
 عنه سبحانه وتعالى فاو لا الية يرد على المجسمة واخرها يرد على
 المعطلة الذين ينقون الصفات اذ لهم الله تعالى واخرها هم
 فبين ان كونه عز وجل مخالفا للحوادث سبحانه واجبه لانه لو مثل
 شيئا متماثلات حادثا مثلها وجرى عليه تقدس وتعالى ما يجري
 عليها من التغير والعدم وقد ثبت بالبرهان وجوب وجوده

بان لا يكون
 البرهان على

وقدمه وبقائه فحينئذ يجب له القدم له لو هيته والحدوث
لعروض مماثلة الحوادث له تبارك وتعالى وذلك جمع بين شئيتين
ضرورة الصفة الخامسة قيامه تبارك وتعالى بنفسه بعني
انه لا يفتقر الى محلي ذات سوى ذاته العلية ولا الى فاعل يخصه
بشيء مما اوضح ذلك انه تعالى لو احتاج الى ذات كان صفة
وهو تعالى ليس بصفة لانه تعالى لو كان صفة لم يصح ان يصف
بصفات المعاني وهي القدرة والارادة والعلم والحياة والسمع
والبصر والكلام وقد ثبت وصفه تعالى بصفات المعاني المذكورة
كما سيأتي فيلزم ان يكون ذاتا علية موهوف بالصفات المرفوعة
وليس هو سبحانه وتعالى في نفسه صفة لغيره تعالى علوا كبيرا
وانه تعالى لو احتاج الى تخصيصه لكان حادثا لان الحوادث
تحتاج الى التخصيصات بخلاف الواجب فانه لا يؤثر فيه
شيء وقد قام البرهان على انه واجب الوجود والقدم والبقاء
فوجب له الغنى المطلق عن كل ما سواه وهو معنى قيامه عز وجل
بنفسه الصفة السادسة الوجودانية وهي شمول ثلاثة اشياء
الاول نفي التعدد والتكثر في ذاته يعني ان ذاته العلية ليست
مركبة من اجزاء الثاني نفي النقص له عز وجل فلا ذات كذا
ولا صفة كصفة الثالث انفراد سببانه وتعالى بالاجاد والحوادث
وسيديرها تدبير لا يحتمل النقص والخلف بوجه ما فانه تعالى

خالق

خالق كل شيء بلا واسطة ولا معالجة ولا اثر لشيء سواه في مؤثر ما قال
سبحانه وتعالى ذاك الله ربكم لا اله الا هو خالق كل شيء فاعبدوه ولا
شركا له وتعالى والله خلقكم وما تحلون وسياتي قريبا بيان ان كون
تعالى واحدا في الملك على سبيل الواجب لانه لو فرض وجود اثنين
مثلا فان ما نعا بان يريد احدهما وجود شيء والاخر عدمه وغلب
من اراد اليجاد فالذي اراد عدم لا يكون الا هالا لانه يقهر حينئذ
والاله لا يصح ان يتهر وان غلب من اراد عدم فالذي اراد اليجاد
لا يكون الا هاد ليله ما تقدم وان توافقا على ايجاد شيء فاما ان
يوافق احدهما الاخر وجوب بعني انه لا يستلزم الوجود فلا يكون
حينئذ الا هالا لانه مضطر الى الموافقة واما ان يوافق كل منهما
الاخر جوازا وحينئذ تنفي الوجودية عنهما لانه من جاز ان يوافق
جازا ان يخالف ومن جاز ان يخالف لا يصح حينئذ ان يكون الا هكا
ومشاهدة ان جميع الحوادث والكائنات موثقة على احسن ائتلاف
تقتضي بطلان ذلك ضرورة فتعين وجوب وحدانيته عز وجل
في ذاته وفي صفاته وفي افعاله وبتبين ما تقدم ان لا اثر لقدرتنا
في شيء من افعالنا الاختيارية كحر كائنا وسكنائنا بل جميع
ذلك مخلوق لله تبارك وتعالى بلا واسطة وقد اجري اسمه
سبحانه وتعالى العادة ان يخلق مع توجهنا وصرف همتنا نحو
الفعل ما نشاء من الانفعال وجعل سبحانه وتعالى هذه الحالة

فالقُدرة تَأْتِي فِي الْإِحْدَادِ الْمُمْكِنِ الْمَعْدُومِ وَأَعْدَادِ الْمُمْكِنِ الْمَوْجُودِ وَالْإِرَادَةِ
تَأْتِي فِي الْإِحْتِصَاصِ ذَلِكَ الْمُمْكِنِ عِبَا وَجَدَ عَلَيْهِ مِنْ وَقْتِ وَجُودِهِ مِثْلًا
وَجْهَهُ مِنْ غَوْطٍ وَوَقْرٍ وَخَوْفٍ وَبِالنِّسْبَةِ إِلَى الْقُدْرَةِ تَأْتِي
الْإِرَادَةُ أَنَّهُ يَنْعَدِمُ سَنَةً كَمَا مِثْلًا لَيْلًا وَنَهَارًا سَاعَةً كَمَا فَلَاحًا يَخْتَلِفُ
عَنِ ارَادَةِ تَعَالَى شَيْءٍ فَتَأْتِي الْقُدْرَةُ مَرْتَبًا عَلَى تَأْتِي الْإِرَادَةِ
بِالْإِعْتِبَارِ بَيَانَهُ مِثْلًا الْإِرَادَةُ تَخْصِيصُ أَنْ شَيْئًا يُولَدُ فِي
سَاعَةٍ كَمَا وَيَصِيرُ طَوِيلًا أَوْ قَصِيرًا وَيَعِيشُ كَمَا أَوْ يَمُوتُ فِي
سَاعَةٍ كَمَا وَالْقُدْرَةُ تَوْجِدُ جَمِيعَ الْأَشْيَاءِ الْمَذْكُورَاتِ عَلَى وَفْقِ
الْإِرَادَةِ وَتَعْدَمُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ الْمَخْصُوصِ وَانْقِلَابًا مَرْتَبًا
بِالْإِعْتِبَارِ فِي التَّعْلُقِ لِيَصِحَّ وَالْإِلْمُ يَصِحُّ لِأَنَّ التَّوَلُّبَ الْحَسَنِي
الْحَادِثَيْنِ الْفَاعِلَ يَوْجِدُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى ارَادَةِ الْأَشْيَاءِ وَقُدْرَتِهِ الْحَادِثَيْنِ فَالْإِنْسَانُ
يَرِيدُ أَوَّلًا فَعَلَّ شَيْءٍ وَيَعْدُ ذَلِكَ يَفْعَلُهُ عَنْ قَرَبٍ أَوْ بَعْدَ شَهْرٍ
مِثْلًا وَارَادَةُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَقُدْرَتُهُ وَبِأَقْبَى صِفَاتِ الْمَعَالِي
قَدِيمَةٌ وَاجِبَةٌ لِدَاوَتِهِ وَالْقَدِيمُ لَا يَصِحُّ تَقَدُّمُ بَعْضِهِ عَلَى بَعْضٍ
إِلَّا بِالْإِعْتِبَارِ فَكَيْفَ مَا تَعْلُقُ الْعَالَمُ الْقَدِيمُ بِشَيْءٍ مُمْكِنٍ تَخْصِيصُهُ
الْإِرَادَةَ كَذَا لَكَ وَتَبَوُّزُهُ الْقُدْرَةَ كَذَا لَكَ لَا يَصِحُّ التَّخَلُّفُ فَانْقَلَبَتْ
قَدْ وَرَدَ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ إِنْ أَحَدُكُمْ لِيَبْقَى فِي عَمْرِهِ ثَلَاثَةَ
أَيَّامٍ فَيُضِلَّ رَجُلَهُ فَيُرِدَ إِلَى ثَلَاثِينَ سَنَةً وَإِنْ أَحَدُكُمْ لِيَبْقَى فِي عَمْرِهِ
ثَلَاثُونَ سَنَةً فَيَقْطَعُ رَجُلَهُ فَيُرِدَ إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَبَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ

مَا ذَكَرْنَا قَضَى قَلْبُ قَدِ اجَابُوا عَنْ ذَلِكَ أَنَّ الْعِلْمَ الْقَدِيمَ لَا يَتَعْلَقُ
أَنْ فَلَاحًا مِثْلًا يُولَدُ وَيَعِيشُ أَرْبَعِينَ سَنَةً ثُمَّ يَمُوتُ مِنْهَا ثَلَاثَةٌ أَيْ يَمُوتُ
يَصِلُ رَجُلُهُ فَيَعِيشُ بِسَبَبِ سَنَةٍ رَجُلُهُ عَشْرُونَ سَنَةً أُخْرَى كَذَا
يَتَعْلَقُ بِالْعِلْمِ الْقَدِيمِ الَّذِي يَجْرِي الْإِلَادَةُ وَالْقُدْرَةُ عَلَى وَفْقِ ذَلِكَ قَالَ
بَيْنَمَا وَسَيِّدُ نَا مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَفَظَ الْقَلَمَ عَلَى عِلْمِ اللَّهِ مَعْنَاهَا أَنَّ
الْعِلْمَ الْقَدِيمَ لَا يَتَوَقَّعُ فِيمَا تَعْلُقُ بِهِ خَلْفَ وَأَنْ جَاءَ مَا ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَصِحُّ
التَّخَلُّفُ لِحُجُبِ تَأْوِيلِهِ قَطْعًا وَبَعْدَ ذَلِكَ مِنْ أَنَّ تَأْتِي الْإِرَادَةُ فَالشَّيْءُ تَعْلُقُ
الْعِلْمُ ظَهَرَ تَحْقِيقُ قَوْلِ أَهْلِ السُّنَّةِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ أَنَّ تَعَالَى عَنْهُمْ أَنَّ
ارَادَةُ اللَّهِ تَعَالَى غَيْرُ مَرَّةٍ وَذَلِكَ لِأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِأَمْرٍ تَارَةً
بِالشَّيْءِ وَيَرِيدُ مَرَّةً وَيَأْمُرُ تَارَةً وَيُرِيدُ فَيَأْمُرُ بِكَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ
وَكَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى وَجْهَهُ بِأَمْرٍ لَا يَمُنُّ بِأَمْرٍ وَهُوَ يَهْتَبُ مَا هُوَ
بِالْإِيمَانِ غَيْرُ مَرَّةٍ مِنْهُ وَانَّمَا الْمَرَادُ مِنْهُ الْكَمَلُ لِأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى
لَا يَأْمُرُ بِالسُّوَاءِ بَلْ يَرِيدُ بِهِ لِيَلْقَى قَوْلَهُ عَزَّ وَجَلَّ إِنْ كَانَ اللَّهُ يَرِيدُ
أَنْ يَغْوِيَكُمْ وَانَّمَا تَعْلُقُ الْقُدْرَةُ وَالْإِرَادَةُ بِالْمَهْلِكَاتِ دُونَ الْوَاجِبَاتِ
وَالْمُسْتَحِيلَاتِ لِأَنَّهُمَا تَأْتِيَانِ كَمَا قُلْنَا فِي الْإِحْدَادِ الْمَعْدُومِ وَأَعْدَادِ الْمَوْجُودِ
وَالْوَاجِبِ لَا يَقْبَلُ الْعَدَمَ وَالْمُسْتَحِيلُ لَا يَقْبَلُ الْوُجُودَ فَلَمْ يَصِحَّ تَعْلُقُ
الْقُدْرَةَ وَالْإِرَادَةَ بِالْوَاجِبِ وَالْمُسْتَحِيلِ لِأَنَّهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْوَاجِبِ
يَلْزَمُ تَحْصِيلُ الْحَاصِلِ لِأَنَّ الَّذِي وَجُودُهُ وَاجِبٌ كَيْفَ يَوْجِدُ بَعْدَ
عَدَمٍ وَلَا يَصِحُّ فِي حَقِّهِ الْعَدَمُ وَبِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُسْتَحِيلِ يَلْزَمُ قَلْبُ

الحقيقة بصيرورة المستحيل عين الجائز الممكن له المستحيل عدمه
واجب فكيف يصح ايجادها واما ما ورد من قصة سيدنا ادريس عليه
وعلي نبينا الصلوة والسلام المشهورة اذ جاده ايليس لعنه الله في
صورة انسان ومعه تنتر فسقة فقال له ايقدر الله ان يجعل
الدين في هذه القشرة فقال ادريس عليه وعلي نبينا الصلوة والسلام
الله تعالى قادر على ان يجعل الدنيا في سم الابرة فقد قال الاشعري
رحمه الله يجب ان نعتقد ان سيدنا ادريس علي نبينا وعليه
السلام اجعل في الجواب ولم يفصل ومراة ان الله قادر ان يصغر
الدنيا ويوسع الابرة حتى يصح تعلق القدرة بذلك فيدخلها
فيها اما ان بقيت الدنيا على ما هي عليه من السعة والابرة
على ما هي عليه من الضيق فلا تعلق القدرة بذلك لانه لا يعقل
فان الاجسام الكثيرة يستحيل ان تتداخل وتكون في حيز صغير
ولا قصور اصله في القدرة والارادة حيث لم تعلق بالواجب
والمستحيل بل لو تعلقا بهما لزم حينئذ ان يصير الواجب والمستحيل
ممكنين وتقلب الحقائق وتقلب الحقائق لا يقود به عاقل لانه محال فيما
نحن بصدد اجماعا واختلف في الاعيان كالقلاوب النحاس الي
الذهب فقل نعم يعني ان الله تعالى يخلق بول النحاس ذهباً وقيل
لا ايضاً ولو قلنا ان الارادة والقدرة تتعلقان بالواجب والمستحيل
لا الامر الى تخليط عظيم لا يثبت معه شيء من الاعيان والعيان

بانه

بانه تعالى العلم ويتعلق بالاقسام المتناهية الواجبات
والمستحيلات والجائزات لجميع الاشياء والامور متناهية العلم مولانا
جل وعز متفنية له بلا تامل ولا استدلال انما جاز لا يمكن ان يكون
ما في نفس الامر على خلاف ما علمه جل وعز وعلى الصفة العارضة الله تعالى
العاشر الحياة وهي لا تتعلق بشيء اي لا تتفق امر زائد على القيام
بجملها بخلاف الصفة المتعلقة فانها تتفق امر زائد على ذلك الا ترى
ان العلم مثله بعد قيامه بجمله يطلب امر لا يتعلق به وكذا القدرة
والارادة والسمع والبصر والكلام ولا يلزم من هذا انه تعالى لم يسمي
عالم الا بعد وجود المعلوم ولا قادرا الا بعد وجود المقدور وكذلك
الباقي بل نعتقد انه تعالى يوصف بالصفات المرفعة في الازل قبل وجود
الكانات والمظاهر واما نحو قول تبارك وتعالى وما جعلنا القبلة
التي كنت عليها الا لنعلم من يتبع الرسول عن ينقلب على عقبيه مما يدل
ظاهرة على ان علم الله لم يتعلق بالمستقيم على الاعيان وبالمرتد الا بعد نسخ
القبلة من بيت المقدس الى الكعبة فقد اجيب عن ذلك بان المراد
هنا بالعلم هو العلم الذي يتعلق به الثواب والعقاب وهو اخص من
العلم بالعلم لان ظاهر الآية يدل على ان الله عز وجل لم يعلم من يتبع
الرسول ومن لم يتبعه الا بعد نسخ القبلة من بيت المقدس الى الكعبة
شر فيها الله تعالى مع انه عز وجل علم بالعلم القديم الازلي من يوم
ومن لا يؤمن الى يوم القيمة والدليل على ان العلم والقدرة والارادة

والحيوة سفاة واجبات له تعالى انه لو انتفت صفة من راعته تبارك وتعالى
لما وجد شيء من الحوادث لما تقرر ان تأثير القدرة الالهية موقوف على
ارادة الله سبحانه وتعالى لذلك الامر وارادته تعالى لذلك الاش
موقوفة على تعلق العلم به والاتصاف بالقدرة والارادة والعلم
موقوف على الاتصاف بالقدرة والحيوة اذ هي شرط لها ووجود
المشروط بدون شرطه مستحيل فوجود كل حادث موقوف على وجوب
اتصافه سبحانه وتعالى بهذه الصفات الاربعة فلو انتفت منها صفة
لما وجد شيء من الحوادث وبيان وجوبها لذاته العلية واتصافه لها
في الازل انها لو كانت حادثة توقفت احدا منها على اتصافه تعالى بامثالها
قبلها ثم ينقل الكلام الى امثالها التي امثال هذه الصفات فتوقف
اي هذه الامثال على اتصافه تعالى بامثالها ايضا من قبلها وهكذا
ايدها لما عرفت ان كل ما يجري على شيء يجري على مثله فينزل ذلك الى التسلسل
وهو محال وبهذا يستدل على وجوب عموم التعلق بما يتعلق به منها
فالعلم لو اختص ببعض الواجبات وبعض المستحيلات وبعض
الجابزات لا يقتصر الى محض محضه بهذا البعض دون ذلك
البعض وكلما اقتصر الى المحض يكون حادثا ولا يمكن ان يكون
محدثا غير الموصوف به لما عرفت من وجوب الوجدانية له وانفراد
باختراع تعالى واحدا لله له فرع اتصافه بمثله قبله ثم ينقل الكلام الى
ذلك المثل ويلزم التسلسل كما سبق فتدبر والله تبارك وتعالى الوفي

بمع

الصفة

والثانية حشرة السمع والبصر وتعالى
بكل موجود لا يعلقنا به معنى الموجودات حدوده بحيث لا
اقتدارها الى المحض فيلزم ان الله ان حدودها لا يعلقنا به
التسلسل وهو محال لما تقدم في هذا الكلام ومن ثم يرد السمع
والبصر الى العلم والسمع انهما صفات ذاتية عليهما يعني انهما
لا يعلقنا به فمعلقها اخص من تعلق العلم بكل ما يتعلق به السمع
والبصر تعلق به العلم ضرورة ولا ينعكس الاخرين او يقال
بعض ما تعلق به العلم تعلق به السمع والبصر العالم يتعلق
بالموجود والمعدوم وما يتعلقان بالموجود فقط السورة الثالثة
عشر الكلام الذي ليس بحرف ولا صوت ولا يقبل العدم ولا ما
في معناه من السكوت ولا التبعية ولا التقديم ولا التأخر
ويولد ازلا وابدا على جميع دعاوما تعلقه تعالى الذي لا نهاية لها ويعبر
عنه بالنظم المعجز وبالقرآن فالقرآن ليس بكلام الله سبحانه
وتعالى حقيقة بل يولد على كلام الله سبحانه وتعالى لان القرآن مصدور
قراء اذا جمع جمعة السور المختلفة وعلوم الاولين والآخرين فهذا
القرآن الذي في المصاحف المقرؤ بالا لسان مخلوق حادث لانه يتلفظ
به الانسان وهو مخلوق حادث ويحرق بالنار ولو كان قد علم يحرق
بالنار لان القديم لا يغني فالقديم هو المعنى الذي دل عليه هذا
القرآن المكتوب في المصاحف فالواجب اعتقاده ان كل ما قام

بقراءة القرآن فهو حادث لا نه ملغوظا سببه العدم فيستحيل قدمه
وقد ذكر العلماء رضي الله تعالى عنهم ان المكلف لو قال اعتقدت ان
القرآن كلام الله تعالى لمخلوق يكرر ولو قال ان القرآن مخلوق لا يكرر
بل يكرر لا ملاقة الموقظ الموقظ انه علق ان اطلق القول وهو القرآن
واراد المدلول وهو العلي القديم وتبين ذلك من ان الانسان اذا
قرأ ايقم الصلوة فليس هو قد طلب اقامتها بل علم ان الله تبارك
وتعالى طلب ذلك فطلبه سبحانه وتعالى قديم وعلم القارئ بهذا الحكم
لا يصح ان يكون الا مخلوقا حادثا لانه هو اي الانسان مخلوق حادث
فصفاته كذلك وقد اشار الي ذلك ابو العباس الجزار في
منظومته رحمه الله تعالى فقال

اما الحروف فكانت صوت محدثة لو جعلها قدم دامت ولم تحل
فليس فيها سوا عناد لائها على الكلام الذي قد جعل عن مثل
وكنه هذه الصفة اي الاحاطة بها من كل الوجوه وادراك حقيقتها
مجبوب عن العقل وكذلك كل صفة من صفاته العلية مثل ذاته العظيمة
تبارك وتقدس وتعالى واعلم ان الدليل القلي على ان هذه
الصفات الثلاثة السمع والبصر والكلام واجبة له تعالى اقوى من
الدليل العقلي وهو ان يقال لو لم يجب له سبحانه وتعالى السمع
والبصر والكلام لا تصف بتقايصها من الصمم والعمى والبكم وهو
نقايص فيلزم ان يكون بعض مخلوقاته اكمل منه لسلالة كثير

من

من المخلوقين من هذه النقايص والمخلوق يستحيل ان يكون اكمل
من الخالق لانه يمكن ان ينظر فيه بان يقال ما لنا انصاف بهذه
الصفات التي يوحى ان يكون له تعالى اذن وحكمة ولسان كما هو
من لوازم المخلوق رددناها الى هذه الصفات الثلاثة الى صفة
العلم والدليل من القرآن على ثبوت هذه الصفات له عز وجل وقوله
تبارك وتعالى والله سميع بصير وكلم الله موسى تكليما وفي الاحاديث
الشرعية ما يصرح بذلك وانما صح ان يستدل بالدليل القلي على
ثبوت هذه الصفات الثلاثة السمع والبصر والكلام لانها لا تدخل
لها في ايجاد المعجزة بخلاف الصفات الاربعة الاخرى الحيوة والعلم
والارادة والقدرة فانها لها مدخل في ايجاد المعجزة فلم يصح ان
يستدل على ثبوتها بالدليل القلي لانه يلزم من ذلك الدور والتسلسل
بيان الدليل القلي بشرط لصحته ثبوت المعجزة لمن جاء به وثبوت
المعجزة بشرط له وجوب انصافه بوجودها بهذه الصفات الاربعة
قبل ايجادها فيكون هذا على ذلك وعلى هذا افتاء من تراشد
يعون الله تبارك وتعالى فهذه الصفات السبع اعني العلم
والقدرة والارادة والسمع والبصر والحيوة والكلام تسمى صفات
المعاني والمراد بها الوجود بنفسها فكل صفة موجودة في نفسها
تسمى في الاصطلاح صفة معني وان كانت الصفة غير موجودة
في نفسها فتارة تكون لها علة تشق منها وتارة لا يصح ان

كوت لها عدة فاولا وهي كات لصفات المعنوية الالهية وهي كوت الذات
الطرية قادرة ومريدة وعالية الى اخره فيقال له عز وجل عالم الغيب
الغيبات والباقي والثانية كالأوجود فلا يقال الله تبارك وتعالى
وجود لان له وجودا لان الوجود عين الذات وكذا لا يقال
الله تعالى قديم لان له قدما لان القدم صفة سلبية وهي بقى
معنا لا يليق به تبارك وتعالى كما تقدم واعلم ان صفات المعاني
المذكورة تنقسم بالنسبة الى التعلق اربعة اقسام قسم لا يتعلق
بشيء وهو الحيات لانها لا تقتضي مزايا في الخارج بل هي صفة
مصححة لا تصاف بغيرها وقسم يتعلق بالممكنات فقط وهو القدرة
والارادة وقسم يتعلق بجميع الموجودات وهو السمع والبصر
وقسم يتعلق بجميع اقسام الحكم العقلي اعني الواجبات والمستحيلات
والجائزات وهو العلم والكلام ومن العلماء من عد هذا صفة اخرى
وهي الادراك وردها بعضهم الى العلم واختار بعض المحققين
فيها الوقف لعدم ورود السمع به فلاجل الاختلاف لم يذكره صاحب
الاصول وبالله التوفيق الصفة الرابعة عشر كونه تعالى قادرا وهي
لازمة لثبوت القدرة له تعالى وفرع عن اتصافه بها الصفة الخامسة
عشر كونه تعالى مريدا وهي لازمة لثبوت الارادة له تعالى وفرع
عن اتصافه بها الصفة السادسة عشر كونه تعالى عالما وهي
لازمة لثبوت العلم له تعالى وفرع عن اتصافه بها الصفة السابعة

عشرة

عشرة كونه تعالى حيا وهي لازمة لثبوت الحيوة له وفرع عن اتصافه
بها الصفة الثامنة عشر كونه تعالى سميعا وهي لازمة لثبوت
السمع له وفرع عن اتصافه بها الصفة التاسعة عشر كونه تعالى
بصيرا وهي لازمة لثبوت البصر له تعالى وفرع عن اتصافه بها الصفة
الحادية عشر كونه تعالى متكلما وهي لازمة لثبوت الكلام له تعالى
وفرع عن اتصافه بها وبالله التوفيق ويجب علينا ان نعتقد انه
يستحيل على مولانا عز وجل اضداد هذه الصفات العشر لان
المستحيل ضد الواجب فمحي ثبوت شيء على سبيل الوجوب استحالة
والعدم مستحيل عليه تبارك وتعالى لانه ضد الوجود الواجب عز وجل
والحدوث مستحيل عليه سبحانه وتعالى لانه ضد القدم الواجب له عز وجل
وطر والعدم مستحيل عليه تعالى لانه ضد البقاء الواجب له عز وجل
واذا تأملت وجدت القدم والبقاء لازمين لوجوب الوجود له تعالى
واستحالة عدمهما لازمة لاستحالة عدمه وان ما لم يكتف باعتماده
اي الوجود على سبيل الوجوب واستحالة عدمه ونها في الموضوعين
بل اصرح بذكرهما في الموضوعين اي الوجوب والاستحالة لان المقصود
في العقائد ذكر الصفات الواجبة والمستحيلة على التفصيل والصرح
فلا يستغني فيها بذكر الملزوم عن اللازم فقاء ادراك الملزوم
على كثير وخطر الجهل في هذا العلم عظيم فيستعين الايضاح على قدر
الامكان والاحتياط البليغ لتحلية القلوب بواقيت الايات

والجائز للحوادث عليه تعالى مستحيل لا نهض الخافلة لها الواجبة
له عز وجل وعدم كونه تعالى قائما بنفسه مستحيل عليه لانه ضد
القيام بنفسه الواجب له عز وجل وعدم كونه تعالى واحدا
مستحيل عليه تعالى لانه ضد الوجدانية الواجبة له عز وجل
وعجزه تعالى مستحيل عن ممكن ما مستحيل عليه تبارك وتعالى
لانه ضد القدرة الواجبة له عز وجل ووجود شيء من العالم مع
عدم ارادته تعالى مستحيل عليه تعالى لانه ضد الارادة الواجبة
له عز وجل الجاهل بشيء ما مستحيل عليه تعالى لانه ضد العلم بكل شيء
الواجب له عز وجل والكون مستحيل عليه تبارك وتعالى لانه
ضد الحيوة الواجبة له عز وجل والصمم مستحيل عليه تعالى لانه
ضد السمع الواجب له عز وجل والعمى مستحيل عليه لانه ضد
البصر الواجب له عز وجل والبله مستحيل عليه تعالى لانه ضد
الكلام الواجب له عز وجل وكونه تعالى عاجز عن ممكن ما مستحيل
عليه تعالى لانه ضد كونه عز وجل قادرا على ممكن ما ووجود شيء
مع عدم ارادته تعالى له مستحيل لانه ضد كونه عز وجل عالما بريدا
وكونه تعالى جاهلا بشيء ما مستحيل لانه ضد كونه عز وجل عالما
بكل شيء وكونه تعالى ميت مستحيل لانه ضد كونه عز وجل حيا
وكونه تعالى اعمى مستحيل لانه ضد كونه عز وجل سميعا وكونه تعالى
اعمى مستحيل لانه ضد كونه عز وجل بصيرا وكونه تعالى اعمى مستحيل

كونه

لانه

لانه ضد كونه عز وجل متكلما مستحيل عليه تعالى لانه ضد كونه عز وجل
في حق مو لا ناعز وجل فعل كل ممكن او تركه وقد عرفنا ان الممكن
ما يصح في العقل وجوده وعدده فعلم من ذلك انه تعالى اوجد
العالم اختيارا ولو اراد تركه لصح ذلك في حقه تعالى ودخل
في ذلك جواز عقاب الطابع الذي لم يرض قط واثابة العاصي
الذي لم يقطع قط فنعتقد انه تعالى له ان يشيب العاصي لانه لا يمتنع
كروا وانه ان يعذب الطابع لا كره لا يفعل لمقتضى صدق الوعد
الذي صدر منه تبارك وتعالى ما يفعل الله بعذابه ان شكرتم
وامنتم وعلم من هذا ايضا انه تعالى لا يحب عليه فعل صلاح ولا
اصح لمخلقه لان العقل يقطع باستحالة ان يحب المخلوق على
المخالق شيئا ولان ذلك منقوض بالكافر المفسد فاي صلاح او اصح
حصل له فنعتقد انه تعالى يضر وينفع ويصل ويقطع فقال لما
يريد ولو وجب عليه تبارك وتعالى شيء من ذلك لما وقعت محنة
دنياه ولا اخري ولما وقع تكليف بامر ولا نهى وذلك باطل
بالمشاهدة وقالت المعتزلة بوجوب ذلك عليه تعالى وهم منالون
وقد جرت في هذا مناظرة بين الشيخ ابي الحسن الاشعري رضي
الله تعالى عنه اهل السنة وبين رئيس اهل الاعتزال فقال
الاشعري رضي الله تعالى عنه للاعتزلي ما نقول في ثلاثة اشخاص
ما احدثهم بعد البلوغ عامل الصالحات ومات الثاني قبل البلوغ

Copyrighted material

ومات الثالث بعد البلوغ كافر فائين علمهم وما يفعل بهم يوم القيمة
فقال المعتزلي اما الاول فله الدرجات العلام من الجنة لقوله تعالى
ومن يات به فورا قد عمل الصالحات فاولئك لهم الدرجات العلى
واما الثاني فله مجرد السلامة من العقاب واما الثالث ففي النار يفتني
صديق الوعيد فقال له الاشعري ما بال الثاني الصغير قصر به من
درجة الكبير المولود من العامل وكان الاصلح في حقه ان يبلغ مع
فيعمل الصالحات ليكون له الدرجات العلى فقال المعتزلي يجوز ان
يقول له الله تعالى عبدي قد علمت انك لو كبرت كبرت ففتنتني في
النار فامتك صغيرا حتى سلمت من النار وهذا هو الاصلح في حقك
فقال الاشعري فحينئذ يقول الكافر الكبير رب كان الصلاح في حق
ان يمتني صغيرا حتى اسلم من العقاب والنار فبهت المعتزلي ولم
ينطق لانه عرق ان جواب الله تعالى له حينئذ فعل الصلاح ليس
بواجب علي فقال الاشعري رضي الله تعالى عنه تبارك وتعالى وتقدس
ربنا ذو الجلال والاكرام ان تؤذن افعاله عيانا لاهل الاعتزال
وبالجملة لو وجب عليه تعالى ممكن عقله واستحال عقله لان قلب الممكن
عقلا واجبا او مستحيله وذلك لا يعقل لان الممكن ما يصح في العقل
وجوده وعدمه والواجب ما لا يصح في العقل عدمه والمستحيل ما لا
يصح في العقل وجوده وكل منها لا يصح ان ينقلب الى معني الاخر وبالله
العصمة والتوفيق ثم اعلم وفقنا الله تبارك وتعالى واياك ان

مكلفون

مكلفون ايضا ان تعتقد انه يجب في حق الرسل الكرام عليهم الصلاة والسلام
الصدق والامانة وتبليغ ما امروا به وبالاخيه للناس وانه يستحيل في حقهم
عليهم الصلاة والسلام اعتداد هذه الصفات وهي الكذب والخيانة
بفعل شيء مما امر به عن غير تحريم او غير اذن وكتمان شيء مما امر
بتبليغه للناس وانه يجوز في حقهم عليهم الصلاة والسلام الاعتراض
البنشورية الذي لا تادي الى نقص مراتبهم العلية كالمريض وقوه واعلم
ان الرسول انسان اوجوب له بشرع اي بيان يشتمل على احكام تنطق
بالامور الدينية وامر بتبليغه الى غيره وهو بني ايضا فان لم يؤمر
بتبليغه فهو بني فقط فظهر ان الرسول اخص من النبي فكل رسول
نبي وليس كل بني رسول ولذلك كثرة الانبياء اذ هم مائة الف واربعة
وعشرون الف وقلت الرسل اذ هم ثلاثة مائة وثلاثة عشر وبعثت
تبارك وتعالى الرسل من البحار ذات عند اهل السنة لانه تعالى لواهل
التكليف فلم يرسل الرسل ولم يأمر ولم ينه لما صح عليه اعتراض ثم والحالة
هذه اذا كان يوم القيمة فادخل بعض الجنة وبعض النار لم يصح الاعتراض
عليه ايضا لانه متصرف في ملكه جل وعلا لكن لما كان هنا مظنة اعتراض
لما خفا العقل بان يقول الكل وجدوا كلوا وشربوا وامانوا ولا
تفاوت بينهم في ذلك اظهر تبارك وتعالى باختياره التكليف دفعا
لاعتراضه وانما كان صدقهم عليهم الصلاة والسلام واجبا لانه
لوجاز كذبهم لجواز الكذب في خبره تعالى لانه عز وجل صدقهم

ض

بالمعجزة النازلة ونزلة قوله تبارك وتعالى صدق عبدي في كل ما يبلغه
عني والمعجزة امر خارق للعادة مقرون بالتعدي مع عدم المعارضات
وقوله امر حسن من قول بعضهم فعل لان الامراهم اذ هو شامل
للفعل كاتجار الماء بين اصابع نبينا وسيدنا محمد عليه الصلاة
والسلام ولوسعي من الحجر ولعدمه كهدم احراق النار بالنسبة الى
نبينا ه ابراهيم الخليل صلوات الله تعالى وسلامه عليهم وعليه سائر
الانبياء والمرسلين وقوله مقرون بالتعدي اي بطلب الرسول
الاتيان مثله وبطلب المرسل اليهم بان يقولوا ان كنت صادقا
فات بخراؤكذا فياتي به على حسب طلبهم فخرجت عن ذلك كرامات
الاولياء فانها امور خارقة للعادة لا تظهر عليهم اضطرارا وقد
يطلبونها فلا يجدونها واحترز بقوله عدم المعارضات عن السحر
والشعوذة اي السيمياء فانها قد يعارضان بما يطلها و فرق بين
الكرامة والسحر مع ان كلا منهما خارق للعادة بان الكرامة لا تظهر
الا من متدين صالح والسحر لا يظهر الا من عادى الدين او ناقضه
وقد ضرب العلماء مثلا للمعجزة فقالوا اذا جاء رجل الى جماعة يروى
الملك ويسمعون كلامه والملك يراهم ويسمع كلامهم فقال ذلك
الرجل ان الملك يامرهم بكذا وينهاكم عن كذا وانا رسوله اليكم بذلك
فقالوا له ما ذلك على انك رسوله الينا بذلك فقال دليلي ان تحالف
الملك عادته ويقوم ويقعد فوق سورته ثلاثة ايام فلما سمع الملك

طلبهم

طلبهم منه الدليل واجابته بان الملك يفعل ذلك قام وقعد فوق
سورته ثلاثة ايام فلا شك ان هذا الفعل من الملك على سبيل الاجابة
للمرسل وتصدق له ومفيد للعلم الضروري بصدقه بلا ان يتأنيب
ونازل منزلة قوله صدق هذا الرجل في كل ما يبلغ عني ولا فرق
في حصول العلم الضروري بصدقه ذلك الرجل بين من شاهد
ذلك الفعل عيانا وبين من بلغه بالتواتر ولا شك في مطابقة
هذا المثال بحال الرسل عليهم الصلوات والسلام فلا يرد في صدقهم
الامن طبع على قلبه والعيان بالله تعالى وانما وجبت لهم اي للرسل
الامانة واستحالة عليهم الخيانة لانهم لو خانوا لفعل محرم او مكروه
لكان فعلهم شيا من ذلك قد امر الله سبحانه وتعالى به لانه تعالى
امر تابل سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم باقتداء بهم بقوله عز وجل
فبهدهم اقتده والله تعالى لا يأمر بمحرم ولا مكروه ومن جملة الخيانة
المستحيلة في حقهم عليهم الصلاة والسلام كتمان شيء مما امروا بتبليغه
الى الخلق قال الله سبحانه وتعالى يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك من
ربك وان لم تفعل فما بلغت رسالته فعنه ان كتمت شيئا مما فاكذلك
لم تبلغ شيئا مما فاكذلك ان هذا التخويف العظيم فكيف يجوز ان يكتموا
شيئا مما امروا بتبليغه وبالجملة قال لا تباع له صلى الله عليه وسلم
في جميع اقواله وافعاله مما علم من الدين بالضرورة الا ما اخص
به عليه الصلاة والسلام كالمواصلة في الصوم وهي ترك تناول المفطر

بين صوم اليومين فان غير جائز لغيره لانه عليه الصلاة والسلام
كان رتبهاهم عن المواصلة في الصوم ويواصل هو عليه الصلاة والسلام
فيقولون له كيف تترها عنه وتفعله **فيقول** لست كما حدكم ابنت عند
ربي فيطعمني ويسقيني او كما قال صلى الله عليه وسلم وخصايتيه صلى الله
عليه وسلم كثيرة وعصمته عليه الصلاة والسلام مقطوع بها وكذا الك
سائر النبيين والرسل عليهم الصلاة والسلام قبل النبوة في الصحيح وبعدها
اجمالا لان فعالهم دائرة بين الواجب والمندوب والمباح بحسب
الفعل من حيث النظر الى ذاته واما لو نظر الى ذاته واما لو نظر اليه
بحسب عوارضه فالحق ان افعالهم عليهم الصلاة والسلام دائرة بين
الوجوب والندوب لا غير لان المباح لا يقع منزه بقضي الشريعة كما
يقع من غيرهم بل لا يقع منزه الامصاحبا لنية يصير بها طاعة واكل
ذلك ان يقصد وابه التشريع وناهيك بمنزلة قربته التعليل وفضلها
وقد يوجد من غيرهم ذلك اي يصير مباحا طاعة بالنية فكيف هم
عليهم الصلاة والسلام كما ذكر ان الانسان اذا نوى باكله التقوي
على التعبد يوجب على ذلك الاكل واذا نوى بنومه الكف عن الناس
خوف ان يقع في غيبة او نظر محرم مثلا حال يقظته فانه يوجب على
ذلك النوم الى غير ذلك فسمي من عصمهم عليهم الصلاة والسلام
وسلمهم من دواعي النفس والهوى ومنهم من طوارق الفتاات
فلا يقع منزه الاطاعة ثابون عليها صلى الله عليه وسلم بنينا وعلي جميع

اخوانه

اخوانه من النبيين والمرسلين وسلم و**يكون** رتبهاهم عن علي حذر علي
ايما لك ان يسلب بان يحتلج في فلكك اذ في الامم يقتضي اني احد منهم
فصلوات الله وسلامه عليهم وان ورد شيء من ذلك طاعة فيجب تأويله
على الحسن وجه فيما اول وجوب بالدفع الكذب عن سيدنا ابراهيم الخليل
عليه السلام وعليه الصلاة والسلام قوله بل فعله بغيرهم هذا او قوله
اني سقيم فاول الاول بانه عليه السلام استدل الفاعل اليك بغيرهم بخارا
اي لانه غضب منه فجعلهم جذ اذا اي قطعها كما اذا انضبتك احد
ففعالت معه ما يسوده ثم عانتك على ذلك صرح لك ان تقول له انت
فعلت بنفسك ذلك او بان التقدير على التعليق يعني فعله كبيرهم
هذا ان كانوا ينطقون ومعلوم انهم لا ينطقون فلا يكون كبيرهم
فعله او بان الفاعل ضمير في ابراهيم وقد سمى الكلام عند قوله فعله
فكبيرهم مبتدا وهذا خبره واول الثاني بان المعنى اني سقيم القلب
لكفرهم وقباحتهم ويا اول قوله تبارك وتعالى اخبر عن آدم عليه
السلام وعصا آدم ربه فغوي بان عصا تمنع من حفظ الوصية
وغوي ضل عن المطلوب حيث طلب الخلد باكل الشجرة وكذا يجب
تأويل جميع ما ورد في حق احد منهم وادهم نقصا ما ومع كونهم
عليهم الصلاة والسلام مقطوعا عنهم بالسلامة كانوا اخوف الخلق
من الله تبارك وتعالى لان الخوف على قدر المعرفة ولهذا كانت
يسمى لصور بنينا صلى الله عليه وسلم اذ يراي غلبا كان زينا لم يجل

اي القدر فوق النار من خوف الله تبارك وتعالى وانما كانت
 الاغراض البشرية جائزة في مقدرهم عليهم الصلاة والسلام
 لا تحل لهم اجرهم او التشريع او التسلل عن الدنيا او التنبه على حسنة
 قدرها عند الله تعالى بيان التشريع مثله انه عليه الصلاة والسلام
 لو لم يصل وهو قاعد لوجود المرض به لم يعرف هذا الحكم وبيان
 التسلل ان الانسان منا اذا اصابه في هذه الدنيا شدة من خوف
 عدو ومثلا وصديق عيش وكان مطلقا على ان الانبياء عليهم الصلاة
 والسلام قد حصل لهم مثل ذلك واكثر من ذلك ولم يخرجوا وانتظر
 الفرج من الله تعالى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انشدكم بالله الانبياء ثم الامثل فالامثل وفي ذلك اي في اصابة
 الانبياء بالبلاء والشدايد فوق بضعفوا العقول حتى لا يدعوا
 لهم الا الوهيية ولا يقع بهم من الاعراض الا ما لا يخل بشيء من مقامهم
 وما لا يقدح في شيء من مراتبهم فالمرضى مثلا وان كان يقع بهم فحده
 معهم البدن الظاهر واما قلوبهم فلا يخل المرض وخوفا بقلوبهم فظفر
 منها ولا يكد شيء من صفوها ولا يوجب لهم ضجرا كما يوجد ذلك
 في غيرهم وهذه الكرامة في قلوبهم من المعارف الربانية والانوار الربانية
 التي لا يعلم قدرها الا الله تعالى عز وجل الذي من عليهم بها وكذا ان
 الجوع والنوم لا يتوليان على شيء من قلوبهم ولهذا كانت تنام
 اجسامهم ولا تنام قلوبهم بل هي دائمة في انوار المعارف والحضور والترك

في منازل القرب وفائدة اصابة طوائفهم بالصلاة والسلام
 تلك الاعراض من مرفهم وجوعهم وادق الخلق لهم تعظيمهم
 وتفضلهم منه تشريع او تسلي بذالك كما اننا انما نعلمه
 على تعظيم اجرهم ان الله تبارك وتعالى قد افاض على الانبياء
 الاعظم من غير حلول شيء من تلك الامور بهم فاستدركهم وتفضلهم
 جل وعلي وعظيم حكمته الذي لا تدركها العقول اختار ان يوصل اليهم
 الثواب مع تلك الاعراض يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد لا يسأل عما
 يفعل وهم يسألون اما الاعراض التي تاتي الي نفوس مراتبهم
 ومقدارهم عند الخلق فهي غير جائزة عليهم وما وقع لهم عقوب وشعيب
 عليهم السلام لم تكن بمعنى حقيقة وما حصل له يوجب عليه السلام
 لم يكن بخدام والحاصل انه يحب ان تعتقد ان جميع الانبياء صلوات
 الله وسلامه عليهم كرام خاترون تولى الله تعالى حفظهم وحراستهم
 وانهم خلاصة الكون وان افضلهم على الاطلاق جسيمة سيدنا ونبينا
 محمد صلى الله عليه وسلم ثم بعده ابراهيم عليه الصلاة والسلام
 ثم بعده نوح وموسى وعيسى عليهم الصلاة والسلام ولم يرد تفصيل
 بين هؤلاء الثلاثة ثم بقية المرسلين افضل من غيرهم وهم
 متساوون متفاضلون على اختلاف مراتبهم ثم باقي الانبياء على
 اختلاف مراتبهم ثم بعد الانبياء افضل البشر سيدنا ابو بكر الصديق
 رضي الله تعالى عنه ثم سيدنا عمر الفاروق رضي الله تعالى عنه

ثم سيدنا علي بن ابي طالب رضي الله عنه ثم سيدنا علي
 بن ابي طالب رضي الله عنه ثم الستة الباقية من العشرة الطاهرة
 فانهم سعدت سعيدة بعد الركن ابن عوف فابو عبيدة ابن
 الجراح رضي الله عنه تبارك وتعالى عنهم ثم اهل وقعة بدر ثم اهل وقعة
 احد ثم اهل بيعة الرضوان ثم باقي الصحابة على اختلاف من بينهم
 وقائاتهم رضي الله تعالى عنهم اجمعين ولشخص ايضا بعض ما
 تعلق بكلمة التوحيد تبعاً له رضي الله تعالى عنه وهي لا اله الا
 الله محمد رسول الله وملخص ذلك ان معنى لا اله الا الله لا مستغنيا
 عن كل ما سواه ويستغني الله كل ما عداه الا الله واذا تأملت هذا
 المعنى اتضح لك ان الاقسام الثلاثة الواجبة اعتقادها بالنسبة
 الى الرب عز وجل من الوجوب والاستيلاء والجواز مفهومة منه
 اي من هذا المعنى الذي ذكرنا ان لا اله الا الله بربان ذلك انه يؤخذ
 من استغناية تعالى عن كل ما سواه وجوب الوجود والقدم والبقاء
 والمخالفة للحوادث والقيام بالنفس والقدرة على النقائص وجوب
 السمع والبصر والكلامة تعالى وتقدس لانه لو لم يجبه له هذه الصفات
 لكان محتاجاً الى محدث اولي من يدفع عنه النقائص تعالى عن ذلك
 من وجب له الغني عن كل ما سواه ويؤخذ منه ايضا انه تعالى متجاوز
 عن الاغراض في افعاله واحكامه والا لزم افتقاره تعالى الى ما
 يحصل عنده كيف وهو جل وعلا الغني عن كل ما سواه وكذا يؤخذ من

انه

انه لا يجب عليه تعالى شيء منها اذ لو وجب عليه شيء من ذلك كان محالاً وعمله
 مقتراً الى ذلك الشيء ليتمكن به وهو واجب الكمال اذ هو الحق المطلق
 وامّا نحو قوله تبارك وتعالى وقدره مثازل المتعاليين والناظره
 الى افعاله معللة بالاعراض فاجيب عنه بان المراد نفي فرض وجود
 عليه تعالى بالكمال لا نفي لتفان العباد وارتفاقهم بما خلقه وقد كره
 عز وجل فاننا نعتقد انه تعالى تفضل بمراتب خلقه لانه لا حق الا احد
 عليه تعالى ويؤخذ منه افتقار كل ما عداه اليه عز وجل وجوب الحيوة
 وعموم القدرة والارادة والعلم اذ لو انشيء شيء منها مقتراً اليه
 ويؤخذ منه ايضا وجوب الوحدانية تعالى لانه لو جاز وجود الهيئتين
 او اكثر لا يقتضي احداهما بعبثته شيء والذي لا يقتضي اليه لا يكون
 الاها فثبت وحدانيته تعالى لان الكائنات باسرها مقترة اليه
 اسد الا فتقار حاله وماله ويؤخذ منه ايضا حدوث العالم باسره
 اذ لو كان شيء منه قدما لكان ذلك الشيء مستغنيا بنفسه عنه
 تعالى كيف وهو الذي يجب ان يقتصر اليه كل ما سواه غاية الافتقار
 ابتداء ودواما فوجب اذ الحدوث لكل ما سواه جل وعلا ويؤخذ
 منه ايضا ان لا تأثير لشيء من الكائنات في اثر ما والا لزم ان يستغني
 ذلك الشيء عن مولانا عز وجل كيف وهو الذي يقتصر اليه كل ما سواه
 عموما وعلى كل حال وبهذا اي بان لا تأثير لشيء من الكائنات ببطل مذهب
 القدرية القائلين بتأثير قدره لا العبد وببطل مذهب الفلاسفة

القائلين بآثاره لا فلاك وبطلان مذهب الطاغيين القائلين بآثاره
 الامور العادية ككون الطعام يشبع والماء يروي الى غير ذلك مما لا ينحصر
 من الامور العادية والناس في هذه الامور العادية ثلاثة اقسام فمن
 اعتقد انها تاتى بطبيعتها وحقيقتها فلا خلا في كفره ومن اعتقد انها
 لا تاتى بطبيعتها بل بقوة او دعاء الله تعالى فيها فهو مستدع مختلف في
 كفره ومن لم يستدعها تاتى البتة لا بطبيعتها ولا بقوة وضعت فيها
 واغماولا ناعز وجل اجري العادة بحضرة اختياره ان يخلق تلك الاشياء
 عندها لا بها ولا بقوة مودعة فيها فهو المؤمن الذي بفضل الله ينجو
 من مهالك الآخرة وقد اغتر بعض من اسند التأثير لغير الله تعالى
 بما جاء من الظواهر مثل قوله تبارك وتعالى فوكزه موسى فقضى عليه
 وقال هذا من عمل الشيطان بيات اغترارهم انهم قالوا ان الله تعالى قد اجر
 ان موسى قضى على الرجل ايمانه وقال موسى هذا من عمل الشيطان وكانهم
 لم يفتنوا الصخرة الاستناد المجازي مع انه شايخ فاسناد القضي الى موسى
 مجاز لا حقيقة وكذلك اسناد العمل الى الشيطان وان كانوا له
 مستظنين الى ذلك فعقول اضلها باريها وهذا هو الذي
 يعتقد في امثال هذا اي بان الفاعل الحقيقي هو الله تبارك
 وتعالى بدليل قوله تبارك وتعالى فلم تقتلوهم ولكن الله
 قتلهم وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى فنفي تعالى عنهم
 القتل للكفار واثبتته له تبارك وتعالى ونفي عن تبيينه صلى الله

عليه

عليه وسلم الرمي اولاً واثبتته له تبارك وتعالى وتقدس ولا ريب
 على انه عز وجل هو الفاعل الحقيقي واسند الرمي الى تبيينه صلى الله
 والسلام تاتى لانه يظهره اي اذا ثبت به صفة الرمي فثبت
 الفاعل لما تاتى الحقيقي هو الله تبارك وتعالى وان الخلق لا يقدرون
 واسطة كبرى وهي من له عقل وادراك بحال انسان او مملكة
 صغرى وهي من ليس له عقل ولا ادراك كالجناد مثل الهوى واليف
 والسهم واسطة وسطى وهي من له ادراك لا عقل كالبراهمة فهذا
 هو الاعتقاد وفقنا الله تبارك وتعالى للتعامل بالانظار العقلية
 الزكية وعصمنا الله تعالى مما يكره من الامور الدينية الردية
 واعلم ان العلماء رضي الله تعالى عنهم ذكر وان اصول الكفر
 والعياذ بالله تعالى سنة الاول الايجاب الذاتي وهو اصل كفر
 الفلاسفة حيث جعلوا الذات العلية فاعلة بالوجوب لا الاختيار
 اي قالو وجد العالم اضطرارا لا اختيارا وذلك لانهم فهمهم الله
 بعلوه تعالى علة الاشياء قالوا وبقي وجدت العلة وجد معلولها
 كالحاتم في الاصبع متى تحركت الاصبع تحركت الحاتم ضرورة وهذا
 منهم في غاية الفساد لانهم مثلوا بجائك كما تعده والباري عز وجل
 قديم والعالم حادث ولا يهيج ان يكون القديم علة للحادث لان
 بينها غاية التناقض والتباين وقد تقدم برهان ان العالم حادث
 اي لانه متغير فلو كان قديما لا يتغير لان ما ثبت قدمه استحال

بجاء تبيين

Copyright © King Fahd University

عدو في الثاني العقل في ردها على ما قيل في الثالث
او جوبوا على ما قيل في الثاني العقل في ردها على ما قيل في الثالث
وقد تقدم في هذا المقام في الثاني العقل في ردها على ما قيل في الثالث
منه في الثاني العقل في ردها على ما قيل في الثالث
ما ينفع من الله تعالى او جوبوا على ما قيل في الثالث
تعالى في ردها على ما قيل في الثالث
اجتمع دليل الشرع ودليل العقل في جزمه في دليل الشرع وقد قال
تبارك وتعالى لا يسأل عما يفعل وهم يسألون فنعقد استه
تبارك وتعالى فاعل مختار يفعل ويقطع ويفرق ويجمع ويسير
وينفع ويخسر ويرفع وقد مثل ذلك تأييد المذهب اهل
السنة بالخارج في اي مانع الفخار فان له ان يصنع كما يصنع
من الانية في النار وان يضع بعضها ويعيد البعض الى اللان
وله ان يشوي بعض ما ادخله للنار جذاً ويخرج بعضه قبل
وله ان يكسر بعضها ويبقي البعض الاخر فلو اعترض عليه معترض
في بعض ذلك يمكنه ان يقول له يا احمق لم تعترض علي وليس لك
في هذه صينية ولا نقيت معي فيها هذا مع ان المعترض لم
والمعترض عليه معلوفان فكيف يعترض على الخالق تعالى
عما يقول الظالمون ويعتقدونه على اكبر التاكيد التقليد الراسخ
وهو اصل كفر جديدة الاوثان وغيرهم حتى قالوا لا وجدنا اباً تعالى

امة

الله تعالى انارهم بقدرت وهذا قال بعض المحققين انما المقلد
غير كامل وقال بعضهم بل غير جائز وما يقال لا فرق بين مقلد يعتقد
وبرهنة تقاد وقد مر بيان التقليد فراجعها الرابع الربط الثاني
وهو اصل كفر الطبايعيين وضلالية من بعضهم من جهلة اللواتين
فراوا ارتباط الشيع بالكل مثله والحق يا احمق انما الربط الثاني
وخوذه لك مالا ينحصر فهو من جهلهم ان تلك الامور هي المأثرة
اما بحقيقةها وهم الذين لم يختلف في كفرهم ولما بقوة وضعها
الله تعالى فيها فهم المستدعة واما اهل السنة رضي الله تعالى
عنهم فلم يفتنوا بشيء من الاكوان وكوشفوا بالحقائق على ما هي
عليه في نفس الامر وهذه هي المكاشفة التي يخص بها اوليائه
حتى يخفيهم بها من افات البصع في اصول العقائد واما المكاشفة
بغير هذا فهي ماله يلتفت اليه الموفقون الخامس الجهل المركب
وهذا اما ان يتي به كثير فيجدهم يعتقدون الشيء على غير ما هو عليه
وذلك جهل ثم يجهلون انهم جاهلون وينعمون انهم على الحق
وذلك جهل اخر ولهذا سمي جهلا مركبا مثاله اعتقاد الفلاسفة
التأثير للافلاك وانها قدسية وهذه جهالة عظيمة ثم هم جاهلون
بهذا انه جهل منهم ويحسبون انهم على شيء الا انهم هم الكاذبون
السادس التمسك في اصول العقائد بمجرد ظاهر الكتاب والسنة
من غير ان يتأملوا في هذا المعنى الظاهر الحقيقي من تحميل دليله

Copy University

تبارك وتعالى وقد وقع فيه كثير من الناس بالله تعالى فقالوا يا عيسى
والتيه واليهة الخذوا بنا هرون الله تعالى الرحمن على العرش
استوى لا يخطئ في شيء بيد الله تعالى في السموات والارض
الاول الرحمن على العالمين استوى في قوله قد استوى بغير على العرش
من غير يافوهم ان الله قد استوى بغير وياول الثاني
يعني لما خلقه بقدرته لا باليدين الله القدره فكنا بهما عنهم
بجاز او ياول الثالث يعني من في السماء امرة وحكمه لان العرش
يلتقى الامور والاحكام كما ذكر ذلك في محله وبالجملة ما جاء
في الكتاب العزيز واليهة ما يؤهم بشيء مستحيل في حقه تعالى
وتقدس بقرآن وهذا اي التاويل بذهب الخلق رضي الله تعالى
عنهم وهذا الحكم اي اقطع ان في الشبهة واختار السلف رضي الله
تعالى عنهم في هذا التسليم والتفويض اي قالوا ما جاء من ذلك
نؤمن به ونفوض بعنايه الى الله تعالى ونقول هو تبارك وتعالى
اعلم بتاويل ذلك مع اعتقادنا انه قد سوي وتعالى ليس بجسم
ولا جوه ولا عرض فلا تحويه جهة ولا مكان ولا يشغله
شأن عن شأن ليس كمثل شيء وهو السميع البصير واعلم
ان الفرق بين الجسم والجوه والعرض مما ينبغي تبينه فالجسم
هو الذات التي لها صورة تدرك بالحواس والجوه الجسم
من ذلك فانه يشمل الجسم المدرك ويشمل الحادث الذي لا

حاشية

المراد

فمنهم من سبوا واحمد وعنه الاوزاعي والشافعي اجمعين
فمنهم من سبوا واحمد وعنه الاوزاعي والشافعي اجمعين
فصل واذا جلس الامام بعد الصلاة في المجلس
الشافعي لا خير له من سبوا واحمد وعنه الاوزاعي والشافعي اجمعين
المراد من سبوا واحمد وعنه الاوزاعي والشافعي اجمعين
الشافعي واذا حدث الامام فله ان يتخلف قال ابو حنيفة ومالك
واحمد نعم وللشافعي قولان الصحابة صحبوا الجواز واذا جلس الامام
كان في المأمومين مسبوقين فقدموا من يتم بهم الصلاة لم يجره
في الجملة بالا اتفاق في غير الجملة في مذهب الشافعي اختلاف صحيح
واضطراب نقل ولا يصح في الرافع والروضة والمنع والصحيح في
شرح المهذب في السنن والجواز وانما يعتمد عليه ولو نور
المأمومين من غير من عذر لم تبطل صلاته على الراعي من مذهب
الشافعي وبه قال احمد وقال ابو حنيفة ومالك تبطل **فصل**
وتفقوا على انه اذا اتصلت الصفوف ولم يكن بينهما طريق او نهر صح
صح الا بتمامه وختلفوا فيما اذا كان بين الامام والمأموم نهر
او طريق فقال مالك والشافعي بيمين وقال ابو حنيفة لا يصح ولو لم يكن
في بيته بصلوة الامام في المسجد وهناك حايك يمنع ربه الصفوف
فقال مالك والشافعي في واحد لا يصح وقال ابو حنيفة في المشهور عنه
يصح **فصل** وتفقوا على الجواز اقتداءا بغيره بالمفتقر

واحتمل في اقتداء من غير مد بالمتنفل فقال ابو حنيفة والكل
 لا يجوز قالوا لا من صلى فربما خلف من يبطل فربما اخر
 قال الشافعي يجوز **فصل** واعلم اقتدا بالمتنفل
 لم يميز في غير الجمعة صحيح قطعاً عند الشافعي خلا وللشافعية
 ثلاثة حيث قالوا لا يصح الا اقتداء به في الغرض وختلفت ا
 لرواية عنهم في تنفل والواجح من قول الشافعي صحة الاقتدا
 به في الجمعة والبالغ اولي بالامامة من النبي لا خلاف ولا
 اقتدا بالعبد صحيح في الجمعة من غير كراهية وكره ذلك ابو
 حنيفة امامة العبد وامامة الامم صحيحة بالاتفاق غير
 مكروهة الا عند ابن سيرين وهل هو اولي من البصير
 ونحو الشافعي عليهما سواء وقال ابو حنيفة البصير اولي واختاره
 الشيرازي من الشافعية وجماعة وتكره امامة من لا يعرف
 ابوه عند الثلاثة وقال احمد لا يكره **فصل**
 وامامة الفاسق صحيحة عند ابو حنيفة وعند الشافعي مع الكراهة
 وقال مالك ان كان فسق تاويل لا تصح امامته وبعيد من
 صلى خلفه وان كان يظن بناويله اعاد ما دار في الوقت وعند احمد
 وريتان اشهرهما لا تصح ولا تصح امامة المرأة بالرجال في غيرهم
 بالاتفاق وختلفوا في امامتهم امامتها بهم في صلاة التراويح خاصة
 جواز

ما يجرى في اقتداء من غير مد بالمتنفل فقال ابو حنيفة والكل
 لا يجوز قالوا لا من صلى فربما خلف من يبطل فربما اخر
 قال الشافعي يجوز **فصل** واعلم اقتدا بالمتنفل
 لم يميز في غير الجمعة صحيح قطعاً عند الشافعي خلا وللشافعية
 ثلاثة حيث قالوا لا يصح الا اقتداء به في الغرض وختلفت ا
 لرواية عنهم في تنفل والواجح من قول الشافعي صحة الاقتدا
 به في الجمعة والبالغ اولي بالامامة من النبي لا خلاف ولا
 اقتدا بالعبد صحيح في الجمعة من غير كراهية وكره ذلك ابو
 حنيفة امامة العبد وامامة الامم صحيحة بالاتفاق غير
 مكروهة الا عند ابن سيرين وهل هو اولي من البصير
 ونحو الشافعي عليهما سواء وقال ابو حنيفة البصير اولي واختاره
 الشيرازي من الشافعية وجماعة وتكره امامة من لا يعرف
 ابوه عند الثلاثة وقال احمد لا يكره **فصل**
 وامامة الفاسق صحيحة عند ابو حنيفة وعند الشافعي مع الكراهة
 وقال مالك ان كان فسق تاويل لا تصح امامته وبعيد من
 صلى خلفه وان كان يظن بناويله اعاد ما دار في الوقت وعند احمد
 وريتان اشهرهما لا تصح ولا تصح امامة المرأة بالرجال في غيرهم
 بالاتفاق وختلفوا في امامتهم امامتها بهم في صلاة التراويح خاصة
 جواز

في الموقف طلعت صلاة عند أبي حنيفة واحمد وقال ما كان
صحيحة وللشافعي قولان الجديد الرابع منها ايلالة
وارتقاء امامه على امامه وعلمه مكرهه بالاتفاق
لما جئ فيجب عند الشافعي **باب** صلاة المسافر تقف
عاجوز القصر في السفر وتلقوه هل هو رخصة او عزيمه
نقال ابي حنيفة هو عزيمه وشدد فيه وقال مالك
والشافعي واحمد هو رخصت في السفر الجائز وحكي عن
داود انه لا يجوز الا في سفر واجب وعنه ايضا
انه يختص بالخوف ولا يجوز القصر في سفر المقضية
ولا الترخص برخص السفر بحال عند مالك والشافعي
ففي واحمد وقال ابو حنيفة يجوز ذلك **فصل**
ولا يجوز القصر الا في مسيرة مرحلتين يسير
الا يقال وذلك يومان او يوم وليلة ستة
عشر فرسخا اربعة برود عندنا فلعن مالك وروى
قال ابو حنيفة لا تقصر في اقل من ثلاث مرا
حل اربعة وعشرين فرسخا وقال الاوزاعي تقصر
في مسيرة ثلاثة ايام يوم وقال داود يجوز
القصر في طویل السفر وقصيره واذا السفر مسيرة
ثلاثة

ثلاثة ايام خالف فيه فقيد بالانفاق فان اثم
جاء عند الثلاثة وقال ابو حنيفة لا يجوز وهو من
اصحاب مالك **فصل** ولا يجوز القصر الا بعد مفارقت
وفد النبيان عند ابي حنيفة وان اثنى واحمد وعنه
مالك ولا يتان احد في الله يفارق بني المدينة ولا
بحاوية عنه بعينه ولا عن يسارده منه شي والثاني
ان يكون من المسر على الثلثة املا ل وحكي عن
الحارث ابن ابي ربيعة انه اذا وسفر فاصلي
بهم لغنين في منزله وفيهم الاسود وغير واحد من
اصحاب عمه الله وعن عجله انه قال اذا خرج
نحنا لم يقصر حتى يدخل الليل وان خرج ليلا لم
يقصر حتى يدخل النهار **فصل** واذا اقتدى
المسافر بمقيم في جزية من صلاة لزمه الا تمام والاطم
خلا فاما مالك حيث اذا دخل من صلاة المقيم قدر رلعة
لزمه الا تمام والا فلا وقال اسحاق ابن راهويه يجوز للمسافر
القصر خلف المقيم ومن صلى الجمعة فافتدى به مسافر ينوي
الظهر قصر لزمه الا تمام لان صلاة الجمعة صلاة مقيم
هذا هو الرابع من مذهب الشافعي **فصل**

مسألة ولا يجوز الجمع بين خوفين في حال واحد
 قال احمد بن حنبل في مسنده وهو وجه واحد
 اختاره القائلون من اصحاب الشافعي قال النووي في شرح
 المهذب وهذا الوجه قوي جدا وعند ابن مبرين انه يجوز
 وسأله تاجروا الجمع في الحضر من غير خوف ولا مرض ولا مطر
باب صلاة الخوف اجمعوا على ان صلاة الخوف ثابتة
 الحكم بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم وحكي عن الحسن بن احمد انه قال
 هي مسوخة وعند ابي يوسف كانت مختصة برسول الله صلى
 الله عليه وسلم واجتمعوا على انها في الحضر اربع ركعات وفي السفر
 ركعتان وتفقوا على ان جميع صفات الحربية عند النبي صلى الله عليه وسلم
 في صلاة الخوف معتد بها وانما الخلاف في الترجيع **فصل**
 ولا يجوز صلاة الخوف في القتال المظور اليه عند ابي حنيفة ولا في
 قتال في جماعة ويجوز في الحضر فيصل في طائفتين ركعتين
 وبالاخرى ركعتين عند الشك ثم وقال مالك لا تصلح صلاة
 الخوف في الحضر واجازوا الصلاة في ذلك **فصل**
 واختلفوا في الصلاة حال الخوف كما ان النجس القتال الخوف
 فقال ابو حنيفة لا يصلح في هذه الحالة ويؤخذ من الصلاة
 الا ان يقدر دو وقال مالك والشافعي واحمد لا يؤخذون بل
 يصلون

الجماعة وفردا وقال ابو حنيفة

مسألة ولا يجوز الجمع بين خوفين في حال واحد
 قال احمد بن حنبل في مسنده وهو وجه واحد
 اختاره القائلون من اصحاب الشافعي قال النووي في شرح
 المهذب وهذا الوجه قوي جدا وعند ابن مبرين انه يجوز
 وسأله تاجروا الجمع في الحضر من غير خوف ولا مرض ولا مطر
باب صلاة الخوف اجمعوا على ان صلاة الخوف ثابتة
 الحكم بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم وحكي عن الحسن بن احمد انه قال
 هي مسوخة وعند ابي يوسف كانت مختصة برسول الله صلى
 الله عليه وسلم واجتمعوا على انها في الحضر اربع ركعات وفي السفر
 ركعتان وتفقوا على ان جميع صفات الحربية عند النبي صلى الله عليه وسلم
 في صلاة الخوف معتد بها وانما الخلاف في الترجيع **فصل**
 ولا يجوز صلاة الخوف في القتال المظور اليه عند ابي حنيفة ولا في
 قتال في جماعة ويجوز في الحضر فيصل في طائفتين ركعتين
 وبالاخرى ركعتين عند الشك ثم وقال مالك لا تصلح صلاة
 الخوف في الحضر واجازوا الصلاة في ذلك **فصل**
 واختلفوا في الصلاة حال الخوف كما ان النجس القتال الخوف
 فقال ابو حنيفة لا يصلح في هذه الحالة ويؤخذ من الصلاة
 الا ان يقدر دو وقال مالك والشافعي واحمد لا يؤخذون بل
 يصلون

Copyrighted material

وجده وحيد عليه عند مالك والشافعي واجد في
فصل من كان خارج المصروف في الجمعة
سمع النداء ومن لا الجمعة عليه كالمسافر المار ببلدة فيها الجمعة
مخير بين عمل الجمعة والظهور بالافتراق وما نكروا الظهور في صلاة
الجمعة في حق من لا يملكه اختيار الجمعة قال ابو حنيفة
نكروا وقال مالك والشافعي واجد لا يكره بل يستبان بالافتراق
الشك فيه **فصل اذا تفق بغير الجمعة** فالاصح عنده
الشافعي ان الجمعة لا تسقط عند اهل البلد ببصادة العيد
واما من حضر من اهل القرى فالراجح عنده سقوطها عنه
ما اذا صلوا العيد جاز لهم ان ينصرفوا ويتركوا الجمعة وقال ابو حنيفة
يجوز للجمعة على اهل البلد والقرى ايضا وقال احمد لا يجب
الا على اهل القرى واهل البلد بل يسقط قرض الجمعة ببصادة
العيد والعيد ويبطلون الظاهر وقال عطاء الجمعة والظهور معاً
في ذلك صلاة بعد الصلاة **فصل من**
ومن كان من اهل الجمعة وازاد السفر بعد الزوال لم يجز
الا ان تمكنه الجمعة في طريقه او يتضرر بتخلفه عن الرفقة و
هله يجوز قبل الزوال قال ابو حنيفة ومالك يجوز والشافعي قولان
اصحهما عدم الجواز وهو قول احمد قال لان يكون سفر جهاذا
ولبيع

وجده وحيد عليه عند مالك والشافعي واجد في
فصل اذا تفق بغير الجمعة
قال الشافعي واجد يجوز ولا يستحب الا انصافه وقال ابو حنيفة
يجوز للكل من جليل سوا يسمع او لم يسمع وقال مالك الا انصافه
واجب ستر قريب او تبعد وتختلف في الكلام في حال الخطبة لمن
يسمعها فقال ابو حنيفة ومالك والشافعي في التقديم بحرم الكلام
على المستمع والخاطب معاً الا ان مالك جاز الكلام للخاطب
خاصة بما فيه مصلحة للبصادة فيحرم بغيره الدخيل عند تخلي
الوقوف وان خاطب انساناً بغيره لذكر الا انسان ان يجيبه
لما فعل عثمان مع عمر رضي الله عنه وقال الشافعي في الامور لا يحد
عليهما الكلام بل يترك والمشهور عند احمد انه يجزى على المستمع
دون الخاطب **فصل** في تصح الجمعة
الا في بنيته يستوفى منها من ينقص بغير الجمعة من بلدة او
قرية وقال مالك للقرى التي تجب الجمعة فيها ما اذا كانت بيوتها
متصلة وفيها مسجد وسوق وقال ابو حنيفة لا تصح الجمعة في
ميو جامع لهر سلطانين وان خرج اهل بلد الى خارج لمصر فاقاموا

الجمعة لم ينجح الجمعة الا عند الثلاثة وقال ابو حنيفة يخرج اذا
 كانت قريبات من البلد لم يصلي العبد **فصل** **والمسجد**
 الا تقام الجمعة الا باذن **السلطان** فان اجتمعت بغير اذن السلطان
 تصح عند الشافعي ومالك واحمد وقال ابو حنيفة لا تنعقد الا
 باذن السلطان **فصل** **ولا تنعقد الجمعة الا بالا**
 اربعين عند الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة تنعقد باربعة
 وقال مالك تنعقد بمائة ولا اربعة عشرين فغير ذلك تجب على
 الثلاثة **والاربعة** وقال الاوزاعي وابو يوسف تنعقد بثلاث
 وقال الشوريب الجمعة لساير الصلوات متى كان هناك مأمورا
 وخطيب صحت فلو اجتمع اربعون مسافرا او اقاموا الجمعة لم
 تصح وقال ابو حنيفة تصح اذا كان في موضع الجمعة وحده تنعقد
 الجمعة بالعبد والمسافر يثبت قال ابو حنيفة ومالك تنعقد وقال
 الشافعي ومالك في رواية **شهاب** يجوز لسقوط فرضها بالجمعة
 قال مالك في رواية ابن القيس واحمد في رواية لا يجوز وهل
 تصح امامة النبي في الجمعة امره للشافعي قوله ان احدهما نعم يكون
 بالغيا والشافعي لا لعدم سقوط فرضه بالجمعة اذا فرض عليه
 وهذا قول الثاني مذهب ابو حنيفة ومالك واحمد لا ينهض منعه
 امامته في الفريضة بالجمعة او لا اصح من مذهب الشافعي
 عند اكثر اصحابه الجواز قال امام الحرمين موضع الخلاف ما اذا
 اتم

الجمعة لم ينجح الجمعة الا عند الثلاثة **فصل** **والمسجد**
 الا تقام الجمعة الا باذن **السلطان** فان اجتمعت بغير اذن السلطان
 تصح عند الشافعي ومالك واحمد وقال ابو حنيفة لا تنعقد الا
 باذن السلطان **فصل** **ولا تنعقد الجمعة الا بالا**
 اربعين عند الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة تنعقد باربعة
 وقال مالك تنعقد بمائة ولا اربعة عشرين فغير ذلك تجب على
 الثلاثة **والاربعة** وقال الاوزاعي وابو يوسف تنعقد بثلاث
 وقال الشوريب الجمعة لساير الصلوات متى كان هناك مأمورا
 وخطيب صحت فلو اجتمع اربعون مسافرا او اقاموا الجمعة لم
 تصح وقال ابو حنيفة تصح اذا كان في موضع الجمعة وحده تنعقد
 الجمعة بالعبد والمسافر يثبت قال ابو حنيفة ومالك تنعقد وقال
 الشافعي ومالك في رواية **شهاب** يجوز لسقوط فرضها بالجمعة
 قال مالك في رواية ابن القيس واحمد في رواية لا يجوز وهل
 تصح امامة النبي في الجمعة امره للشافعي قوله ان احدهما نعم يكون
 بالغيا والشافعي لا لعدم سقوط فرضه بالجمعة اذا فرض عليه
 وهذا قول الثاني مذهب ابو حنيفة ومالك واحمد لا ينهض منعه
 امامته في الفريضة بالجمعة او لا اصح من مذهب الشافعي
 عند اكثر اصحابه الجواز قال امام الحرمين موضع الخلاف ما اذا
 اتم

ما أخرجه الشافعي

في

فصل **وتنقو على الخطبتين**

وشرط في الانعقاد الجمعة فلا يصح الجمعة حتى يطلع الفجر
 قال حسن البصري هما سنة ولا بد من الايمان بهما في خطبة
 في العادة شتمه على خمسة اركان اسم الله تعالى والصلاة والرسالة
 لله على رسوله ولوفيقه التقوى وقراءة اية والدعاء المبرئ من
 لم يثناه هذ من ذهب الشافعي وقال ابو حنيفة لو سبج او هلك اجزاه
 ولو قال الحمد لله ونزل كفاة ولم ينجح الا غيره وخالفه صاحباه
 وقال لا بد من كلام في خطبة في العادة وعند مالك روايتان
 احدهما انه اذا سبج او هلك اجزاه والثانية انه لا يجوز الا في خطبتين
 خطبة في يعرف من كلامه قوله **فصل** في القيامة في خطبتين
 مع القدرة مشروعة بالانفاق وتختلف في وجوبه فقال مالك وشافعي
 هو واجب وقال ابو حنيفة واجب لا يجب وواجب للشافعي خاصة
 الجالس بين الخطبتين وتشتراط الظهارة في الخطبتين على الراجح
 من مذهب الشافعي وقال ابو حنيفة واحمد ومالك لا يشترط وهو
 قول للشافعي **فصل** اذا صعد الخطيب المنبر سلم
 على الحاضرين عند الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة ومالك يكبره
 السلام عليهم لانه سلم عليهم وقت خروجه اليهم وهو على الارض
 فلا يعيده ثانيا على المنبر ومن دخل ولا امام يخطب على نية
 المسجد وعند الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة ومالك يكبره له
 ذلك

ذلك وانما يكون في الجوز ان يكون المعلى غير الخاطب فقال ابو حنيفة
 لا يجوز وقال مالك لا يسلي الا من خطبه ولشافعي قولان الصحيح
 جوازه وعند احمد روايتان **فصل** ومن السنة قراءة سورة الجمعة
 وسورة النجمتين او سورة سبج والفاثنية فهما سنتان
 عرفنا من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ويجازي عن ابي حنيفة انه
 قال لا تختص القراءة بسورة دون سورة **فصل**
 والفصل للجمعة سنة عند جميع الفقهاء الا داود والحسن و
 لم يستحب ان يكون الغسل لها عند الراح اليها وقت جوازه
 من الحج عند ابي حنيفة وشافعي واحمد ومالك قال لا يصح الغسل
 الا عند الراح اليها وهذا الاستحباب انما لحاضرها وقال ابو حنيفة
 هو مستحب لكل احد حضرها او لم يحضرها ولو اغتسل للجمعة
 وهو جنب فتوى الجنبية والجمعة اجزاه عنهما عند الثلاثة عند
 واحد وقال مالك لا يجزيه غسل واحد منهما **فصل**
 ومن زجر عند السجود نا امكنه يسجد على ظهره ان فعل عند
 ابي حنيفة واحمد وهو الراجح من مذهب الشافعي والقدير من
 مذهبه انه ان شاة يسجد على ظهره وان اخره حتى يبرول الوتر
 وقال مالك يكبره تاخير السجود حتى يسجد على الارض **فصل**
 اذا حدث الا ماهر في الصلاة جازله لا يستحب عند ابي حنيفة

وما لك واجتهد وهو المحدث الرابع من قول الشافعي في تقدير عدد الجوار
فصل لا يقام في بلد وان غلب أكثر من جماعة واحدة على
البلد على أهل مذهب الشافعي وهو مذهب مالك قال مالك واذا كانت
الجماعة في البلد في المذهب الاقدم منها وليس عند أبي حنيفة في ذلك
شيء ثم انك قال أبو يوسف اذا كان في البلد حاشيتين من جماعات
وان كان حاشيا واحدا وقال الطحاوي الصحيح من مذهبنا ان يجوز
اقامة الجمعة في أكبر من موضع واحد في المصر الا ان يسبق الاجتماع
لكبر لمصر يجوز في الموصفين وان دعت الحاجة اليك أكبر وقال
أحمد اذا غلب البلد وكبر أهله كغداد جاز فيه جمعتان
وان لم يكن يجمعهم حاجة اليك أكبر من جماعة لم يجوز وعلى هذا
قال أحمد الجديع اما الشافعي امر بغداد في جوامعها وقيل
ان بغداد كانت في الاصل قري منفردة وفي كل قرية جمعة ثم
انقلبت العمارة العمارة الا بعضها بقيت الجمع على حالها ولو اجمع
آخر من مذهب الشافعي ان البلاد اذا كبر أهله في موضع واحد
احد جاز اقامة جمعة اخرى بل يجوز التعدد بحسب الحاجة
وقال داود الجمعة كسائر الصلاة يجوز لاهل البلاد ان
يصلوها في مساجد قريصلوها **فصل** واشفق على ان
اذا ماتت جمعة الجمعة ظهر او فهل يصلوا فردا او جماعة
قال ابو

ابو حنيفة وما لك فردا وقال الشافعي واحد **باب**
صلوة العبد في وقت تقف على ان صلاة العبد بين مشروعة
واختلفوا فقال ابو حنيفة هي واجبة على اعيان البلد للجمعة
وقال مالك والشافعي هي سنة وهو رواية عن أبي حنيفة وقال
أحمد هي فرض على الكفاية وخالفوا في شرابطها فقال ابو حنيفة
ان من شرابطها الاستيطان والعدد واذا من الاطراف في لرواها
التي يقول احمد اعتبار اذنه في الجملة وزاد ابو حنيفة ولغير
وقال مالك والشافعي كل ذلك ليس بشرط واهلها ففرد
لمن ارد شيئا من الرجال والنساء **فصل** وتقفر على ان
تكبيره الا احرام في اولها وخالفوا في التكبير الزايدة بعدها
فقال ابو حنيفة ثلاث في الاول وثلاث في الثانية وقال مالك
واحد ستة في الاول وخمس في الثانية وقال الشافعي سبع
في الاول وخمس في الثانية ثم قال الشافعي واحد يستحب
الذكر بين كل تكبيرتين وقال ابو حنيفة وما لك يوالي
بيت التكبيره سقا وخالفوا في تقدير التكبير في القراءة
فقال مالك والشافعي بقدر التكبيره عمل لقراءة في كل عشرين
وقال ابو حنيفة يوالي بيت القرائتين فيكبر في الاول قبل
القراءة وفي الثانية بعد القراءة وعندهما احمد وان تكبر كالمذهبية

وتنفق على رفق البديين في تكبيراته وعند مالك رواية ان المصلي في تكبيرة
الاحرار فقط **فصل** وختلفوا في وقت ما انتبه صلا العبد مع
الامام فقال ابو حنيفة ومالك لا يقضي وقال احمد يقضي منفردا وعند
الشافعي قوله ان الكذب فيهما تقضي ابدا وختلفوا في كيفية تقاضيه
فقال احمد في شهر رايته يصلي اربعاً كصلاة الظهر وهو المختار
عند حنفي اصحابه ومذهب الشافعي انه يقضيها ركعتين كصلاة
الامام وهي رواية عن احمد وعنه رواية انه يخبر بين ان يصلي
ركعتين او اربع **فصل** وتنفق على ان لسنة ان يصلي
العبد في المصلي بظاهر البلاد في المسجد وان اقام لضيفة الناس
من يصلي بهم في المسجد جاز لا الشافعي فانه قالوا ان فعلها
في المسجد فضيل اذا كان واسعاً **فصل** وختلفوا في جواز
التنفل قبل صلاة العيد وبعد هلمت حضرها فقال ابو حنيفة لا يتنفل
قبلها ويتنفل بعدها ان شاء ولم يفرق بين المصلي وغيره ولا
بين الامام وغيره وقال مالك اذا كانت الصلاة في المصلي لم
يتنفل قبلها ولا بعدها سواء الامام والمأمور وعنه في المسجد
روايتان وقال الشافعي بالجواز قبلها وبعدها في مسجد وغيره الامام
فانه اذا ظهر للناس لم يصلي قبلها وقال احمد لا يتنفل قبل صلاة
العيد ولا بعدها مطلقاً **فصل** ويستحب ان ينادي بها الصلاة جامعة بالاتفاق
وعنه

وعنه ابن عمر انه اذن لها وقال ابن مسيب اول من اذن للصلاة
العيد معاوية ومذهب الشافعي قراءة في الاول وقرب في الثاني
او سجد والشافعية وقال ابو حنيفة لا يختص سورة وقال مالك
في احمد بقرا سبع والشافعية **فصل** ولا يشهد يوم
الثلاثين من رمضان بعد الزوال بوزارة الهلال قضيت صلاة
العبد في الصح القوليين عند الشافعي موسقاً وقال مالك لا يقضي
فان لم يكن جمع الناس في اليوم صليت من تقديري وهو مذهب
احمد ومذهب ابي حنيفة ان صلاة عيد الفطر تقضي في اليوم الثاني
ولا اضحى في الثاني والثالث **فصل** والتأخير في عيد النحر سنون
بالاتفاق وكذا ان في عيد الفطر ان عند ابي حنيفة وقال ابو داود
برجوبه وقال النخعي انما يفعل ذلك **فصل** قال ابن هبيرة و
الصحيح ان التكبير في الفطر اكد من غيره لقوله عز وجل وتكلموا
العدة ولتكبيرة الله على ما هادكم وختلفوا في ابتدائه ونهايته
فقال مالك يكبر يوم الفطر دون ليلته وانتهائه عنده الى ان
يخرج الامام وقال الشافعي رضي الله عنه عنده اقوال في انتهائه
واحد اهل الان يخرج الا لصلاة والثاني الى ان يخرج الامام بالصلاة
وهو المرجح والثالث الى ان يفرغ منها واما ابتداءه فثبت
حيث يرى الهلال وعنه احمد روايتان احدهما اذا خرج

ان يخرج الامام والثانية اذا فرغ من الخطبتين والاولى من صلاة
 الهلال **فصل** وخلفوا في سنة التكبير فقال ابو حنيفة واحمد
 ان يقول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر لله
 الحمد يشفع التكبير في اوله واخره وقال مالك يكبر ثلاثا تسقا
 وعنه رواية ان شاء كبر ثلاثا وان مرتين وقال الشافعي يكبر
 ثلاثا تسقا في اوله وتكبيرتين في اخره **فصل** وخلفوا
 في تكبير في عيد النحر وايام التشريق في ابتداءه وانتهايه في حق
 المحل والمحرر فقال ابو حنيفة واحمد يكبر من صلاة الفجر يوم عرفة الى ان
 يكبر لصلاة العصر من يوم النحر وقال مالك من ظهر النحر الى صلاة
 الصبح من اخر ايام التشريق وهو رابع النحر وذلك في حق المحل والمحرر
 وعند الشافعي اقوال اشهرها كذا عهد مالك والذي عليه العمل من مذهبه
 من صبح يوم عرفة ويختتم بعصر اخر ايام التشريق والمحرر لغيره
 على الراجح من مذهبه **فصل** واتفقوا على ان التكبير سنة في
 المحرم وغيره خلف الجماعة وخلفوا في من منفردا من محل واحد
 في هذه الاوقاة فقال ابو حنيفة واحمد في احدى روايتيه لا يكبر المنفرد
 وقال مالك والشافعي واحمد في روايتيه الا اخر يكبر واتفقوا على انه
 لا يكبر خلف التوفل الذي قول الشافعي وهو الراجح عند اصحابه **باب**
صلاة الكسوف اتفقوا على ان الصلاة الكسوف الشمس سنة ركعتان
 في كل

في كل رعدة ثبات وقمرتان ورؤعات وسجودات وقال ابو حنيفة هي
 ركعتان لصلاة الصبح وحمل جهر في القراءة فيها ونحوي قال الشافعي وابو
 حنيفة يخفي القراءة فيها وقال احمد بجهرها وهذا لا صلاة الكسوف الشمس
 ولا كسوف القمر خطبه وقال الشافعي واحمد في المشهور عنه ان يست
 لكسوف الشمس ولا لكسوف القمر خطبه قال الشافعي واحمد يست لها
 خطبتان **فصل** لو اتفق الكسوف في وقت كراهية الصلاة
 قال ابو حنيفة واحمد في المشهور عنه لا تصلي فيه ويجعل مكانها
 سجدا وقال الشافعي تصلي فيه وعند مالك روايتان احداها تصلي في
 كل الاوقاة والثانية في غير الاوقاة املكروه فيها التسفل والثالثة
 لا تصلي بعد الزوال حملا لها على صلاة الصبح **فصل** وهل
 تسن الجماعة لصلاة الكسوف قال ابو حنيفة ومالك لا تسن
 بل يصلي كل واحد لنفسه وقال الشافعي واحمد السنة ان تصلي
 جماعة كالكسوف ويجهر بالقراءة في صلاة الكسوف ويصلي لكسوف
 فرادى كما يصلي جماعة بالاتفاق وعند الثوري ومحمد ابن الحسن
 ان الامام ان يصلي صلواته ولا يصلي جنيدي فرادى **فصل**
 وغير الكسوف من الايات كالزلزل والصواعق والظلمة بالنهار
 لا يست له صلاة عند الثلاثة وعند احمد انه يصلي لكل اية في
 الجماعة وحكي عنه علي رضي الله عنه انه صلى في زلزلة **باب**

صلاة الاستغفار تفقو على ان الاستغفار سنون وخلافها
 هل يستلزم صلاة امر لا قال مالك والشافعي واحمد وصاحب
 بسند جماعة وقال ابو حنيفة لا تستلزم الصلاة بل يخرج الامام
 ويدعو نادى صلى الله عليه وسلم وحدا نأجازا وخلف من رآه ان لها صلاة
 في صفتها فقال الشافعي واحمد مثل صلاة العبد ويجهل بالقرآن وقال
 مالك صفتها ركعتان ككتاب الصلوة ويجهل بالقرآن **فصل** وهل
 يستلزم خطبة فقال مالك والشافعي واحمد في الرواية المختارة
 عند اصحابه بسند وثبتون بعد الصلاة خطبتان على المشهور
 ويفتحهما بالاستغفار كالتيكبير وقال ابو حنيفة واحمد في الرواية
 المنصوصة عليها ان يخطب لها وانما هي دعاء ويستغفر **فصل**
 ويستحب تحويل الرد في الخطبة الثانية لا ما رويها وبينه وتفقو
 الا عند ابي حنيفة فانه لا يستحب وقال ابو يوسف بشرع لا ما روي
 دون الامام وموحيث وتفقو على انهم ان لم يسقوا في اليوم الاول
 عادوا ثانيا وثالثا واجمعوا على انهم اذا تضرعوا بكثرة المطر ناس
 السنة ان يسالوا الله تعار فقه **فصل** كتاب الجنائز
 اجمعوا العلماء على استحباب الاكثر من ذكر الموتى على الوجبة لمن
 له او عنده ما يفتقر اليه لا يصاحبه مع الصحة وعلى تاليدها في الموضع
 وتفقو على انه اذا تيقن الموت وجه الميعة للقبلة والمشهور عن
 مالك والشافعي واحمد ان لا ادعى لا يحس بالموت وقال ابو حنيفة
 يحس

يحس بالموت اذا غسل المسلم وتفقو على ان لا يشافعي ورواية عن
 احمد وتفقو على موته تجهيز الميت من راسه ماله مقدمت علي الدين
 وحكي عن طائفة من سائر اهل ان كان له مال كثير فمذله ماله وان فمذله
 شلته **فصل** وتفقو على ان غسل الميت فمذله كفاية وهذا
 لا فمذله ان يغسل مجردا الي في قبضه قال ابو حنيفة وما لم يجر
 مستورا العورة وقال الشافعي واحمد ان يغسل في قبضه وان لو لم يكن
 الشافعي تحت السماء وقبل بل اولي تحت والما يزد اولي في يرد بشديد
 او عند وجود وسخ كثير وقال ابو حنيفة الماء المسخن اولي في كل حال
فصل وتفقو على ان الزوجية تغسل زوجها وهذا يجوز للرجل
 ان يغسلها قال ابو حنيفة لا يجوز وقالوا لياقوت يجوز ولو ماتت
 امرأة وليس هناك الا رجلا اجني او مان رجلا وليس هناك الا
 امرأة اجنيبه فمذله ابي حنيفة ومالك ولا يصح من مذهب الشافعي
 على انهما يتيممان وعن احمد روايتان احدهما يتيممان ولا آخر
 يلغ الفاسد على يده خرقه وهو اوجه للشافعي وقال لا اوزاعي
 يدفن من غير غسل ولا يتيمم ويجوز للمسلم غسل قريبه الكافر
 عند الشك فيه وقال لا يجوز **فصل** والمستحب ان يوضه
 الفاسد ويسو كاسنانه ويدخل اصبغيه في مخبريه وهذا
 ويفعلها وقال ابو حنيفة لا يستحب ذلك وان كانت لمحيته

ملية شرحتها بشعار سبع الا سكتها سنان برن وقال ابو حنيفة
 لا يفعل ذلك واذا غسلت المرأة فظفها ثلاث قرون والظف خلفها
 وقال ابو حنيفة يترك علي حاله من غير ظفر **فصل** والماء اذا
 ما عنت وفي بطنها ولد احب شق بطنها عند ابي حنيفة ولشافعي وقال
 احمد لا يشق وعن مالك روايتان لا كل هذا ميت وتفقرو علي ان لا تقط
 اذا لم يبلغ اربعة اشهر لم يغسل ولم يبصلي عليه فان ولد بعد
 اربعة اشهر قال ابو حنيفة ان وجد ما يدل علي الحياة من عظام
 وحركة ورضاع غسل وصلي عليه وقال مالك كذلك الا في الحركة فانه
 اشترط ان يكون حركة يتيقن بصحتها طول ما لم يتيقن معها
 الحياة وقال الشافعي يغسل قوله واحدا وهل يبصلي عليه قولان
 الجدي انه لا يبصلي عليه ما لم تظهر به اماراة الحياة كالاختلاج وقال
 احمد يغسل ويبصلي عليه وتفقرو علي انه اذا استهل صار خاليا لئلا
 يكون حكمه حكم الكبر وحكي عن سعيد ابن جبير انه لا يبصلي
 علي النبي ما لم يقطع **فصل** ونية الغسل غير واجبه
 علي الاصح من مذهب الشافعي وهو قول ابو حنيفة وقال احمد
 وما لك يوجبها واذا خرج من الميت بعد غسله شيء وجب
 سوا الله فقط عند ابي حنيفة ومالك وهو الاصح من مذهب
 الشافعي وقال احمد يجب إعادة الغسل ان كان الخارج من
 من

من الفرج وهذا يجوز فتوايطه وحلق عانته وحذ شاربه قال ابو
 حنيفة وما لك هو مكروه وقال احمد لا بأس به ولشافعي قولان انه
 لا بأس به في حق غير المحرم ولقد سئل المختار انه مكروه **فصل**
 وتفقرو علي ان الشهيد هو من مات في قتال الكفار لا يغسل ويختلق
 هل يبصلي عليه ام لا فقال ابو حنيفة واحمد في رواية يبصلي عليه وقال مالك
 ولشافعي واحمد في رواية لا يبصلي عليه لا يستغفبه عن شافع وتفقرو علي ان
 النفس تغسل ويبصلي عليها والثلاثة علي ان من رقت فيه دابة وهو في
 القتال او تردى عن فرسه او صابه ساحة فمات في معركة المشركين
 انه يغسل ويبصلي عليه وقال الشافعي لا يغسل ولا يبصلي عليه **فصل**
 وتفقرو علي ان الواجب من الغسل ما يحمل فيه الطهارة وان الممنون
 منها الوتر وان يكون بسدر وفيه لا خيرة الكافر قال ابو حنيفة واحمد
 المحتجب ان يكون في كل غسلة شيء من السدر وقال مالك ولشافعي
 لا الا في واحدة **فصل** وتكفين الميت واجب بالاتفاق
 مقدم علي لادب ولورثه واقل الكفن ثوب يعمر الميت والمستحب
 عند الشافعي ومالك واحمد ان يكفن الرجل في ثلاثة اشواب وهي
 لثايب وقال ابو حنيفة ازار وردى او قميص والمستحب البياض في كلها
 والمستحب للمرأة خمسة اشواب قميص وميزار ولثافه ومقنعة ولحافه
 شديد هافه اها عند الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة هذا هو الافضل

وان اعتصر على تلك شاة اثواب فيكون الخمار فوق القميص تحت اللقاف
 قال ابو حنيفة ليس لكفت حد وانما الواجب ستر المبيت وتكفي
 امرأة في المعصر ولم يفر والحرير مكره عند الشافعي ومحمد وقال ابو حنيفة
 وما لك زيكه وامرأة ان كانت لها مال فالكفت في مالها عند ابي حنيفة
 مالك واحمد وان لم يكن لها مال فقال مالك هو على زوجها وقال محمد في
 هو في بيت المال كما لو عثر الزوج فانه في بيت المال بالاتفاق وقال احمد
 لا يجيب على الزوج كفت زوجته بحال ومذهب الشافعي ان محل الكفت
 من اصل التركة فان لم يكن فعل من يلزمه النفقة من قريب و
 وكل زوج في راسع والنصواب عند محقق الصحابة انه على الزوج بكل
 حال والمحرر لا يطيب ولا يلبس المخيط ولا يجر راسه بالاتفاق وحكي
 عن ابي حنيفة ان احرامه يبطل موته فيفعل به ما يفعل بسائر الموتى
فصل والملونة على المبيت فرضه كفايه وعند اصعب من اصحاب
 مالك انها سنة وزيكته فعلها في شيء من الاوقات عند الشافعي وقال ابو
 حنيفة واحمد يكره فعلها في الاوقات الثلاثة وقال مالك يكره فعلها
 عند طلوع الشمس وفروجهما والصلوة على الجنازة في المسجد جايزه بالاتفاق
 وهو غير مكره فيه عند الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة ومالك يكره انهما
 فيه ويكره البغول للميت والندى عليه وقال ابو حنيفة ويكره به **فصل**
 وخلافه فيمن هو احق بالامامة على الميت فقال ابو حنيفة ومالك واحمد
 وشافعي في القدير الوالي احق شر الوالي وقال ابو حنيفة الا اولى للوالي
 اذ امر

اذ امر بعض الوالي ان يقدم امام المحي وقال الشافعي في الجديد الرابع
 ان الولي احق من الوالي ولو وصي له اليه من رجل ليصل عليه لم يكن
 اولى من لا ولي عند الثلاثة وقال احمد يقوم على كل ولي قال مالك وال
 ابن مقدم على الاب وال اخ اولى من الجد ولا بنت اولى من الزوج وان
 كان آباءه وقال ابو حنيفة لا اولاد به للزوج ويكره للاب ان يتقدم
 على ابية **فصل** ومن شرط صحة الصلاة على الجنازة الطهارة
 وستر العورة بالاتفاق وقال لشعبي ومحمد بن جرير الطبري
 يجوز بغير طهارة ويقف الا امام عند راس الرجل ويحجز المرأة
 عند الشافعي وابو يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة عند صدر الرجل
 ويحجز المرأة وقال مالك من الرجل عند صدره ومن امرأة يحجزها
فصل وتكبيرة الجنازة اربع بالاتفاق وحكي عن ابن سيرين
 ثلاثة وعن حذيفة ابن اليمان خمس وقال ابن مسعود
 سببر رسول الله صلى الله عليه وسلم على الجنازة تسعاً وسبعاً وخمسة
 واربعاً فكبر ومالك لا امام فان زاد على اربعة لم يتطد الصلاة
 واذا صلى خلف امام فزاد على اربع لم يتابعه في الزيادة وعن
 احمد يتابعه الى سبع ومذهب الشافعي انه يرفع يديه في جميع
 التكبيرة حذو منكبيه وقال ابو حنيفة ومالك لا يرفع يديه الا في
 الاولى وقراءة فاتحة بعد تكبيرة الاول فرضه عند الشافعي واحمد
 وقال ابو حنيفة ومالك لا يقرأ فيها شيئاً من القرآن ويسلم تسليمين

فصل

عند الشافعي وقال احمد واحدة عند غيره
ومن مات بعد الصلاة مع الا مام فتح الصلاة ولم ينظر
كبيرة عند الشافعي عند الشافعي وقال ابو حنيفة واحمد ينتظر
كبيرة حتى لا يامر بأكبر معه وعنده رواية من لم يصلي عليه
الحنابلة يصل على القبر بان تفاق والي متى يصلي صح واختلاف
مذهب الشافعي في ذلك فقيده الي اشهر وبه قال احمد
وقيل ما لم يبدل وقيل يصلي ابد ولا يصح ان يصلي عليه
من كان من اهل فرض الصلاة عليه عند المدة وقال ابو حنيفة
وما لك لا يصلي عليه على القبر الا ان يكون قد دفن قبل ان
يصلي عليه **فصل** والبصلاة على الغائب صحيحة
عند الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة وما لك بعد وصحتها
ولا يكبره الا دفن ليلد بان تفاق وقال حنابلة ولو
وجد بعض ميت غاسل وصلي عليه عند الشافعي واحمد
وقال ابو حنيفة وما لك ان وجد الشجرة صلو عليه وان فلا
فصل وتفقوا على ان قاتل نفسه يصلي عليه
وختلفوا هل يصلي عليه الا ما رقا ابو حنيفة والشافعي
يصلي عليه وقال مالك من قتل نفسه او قتل في حد فان
الا ما لا يصلي عليه وقال احمد لا يصلي الا ما رقا على الغالي
ولا

ولا على قاتل نفسه وقال الزهري لا يصلي على من قتل في رجم او
قصاص وكبره عمر ابن عبد العزيز الصلاة على من قتل نفسه
وقال الا وزاعي لا يصلي عليه وعند قتادة انه لا يصلي عليه ولو
الزنا وعن الحسن انه لا يصلي عليه انفسا **فصل**
ولو استشهد جنت لم يغسل ولم يصلي عليه عند مالك و
هذا الاصح من مذهب الشافعي وقال ابو حنيفة يغسل ويصلي عليه
وقال احمد يغسل ويصلي عليه والمقتول من اهل العول في قتال
الغياه غير شهيد فيغسل ويصلي عليه عند مالك وعلى الراجم من
قول الشافعي وقال ابو حنيفة لا يغسل ولا يصلي عليه وعند احمد وروبان
ومن قتل من اهل البغي في حال الحرب غسل ويصلي عليه عند الثلاثة
وقال ابو حنيفة لا ومن قتل ظلما في غير حرب يغسل ويصلي عليه
عند مالك والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة ان قتل في حديد
لم يغسل ومن قتل بشقذ غسل وصلي عليه **فصل**
وتفقوا على انه لا يسرح شعر الميت الا لشافعي فانه قال يسرح
سرخا خفيفا واجمعوا على ان الميت اذى مائة غير مخنوع انه لا
يختمن قول على حاله وهل يجوز تقليم اظفاره ولا خذ من شاربه
ان كان طويلا قال لشافعي في لا ملك واحمد يجوز ذلك وقال
ابو حنيفة وما لك والشافعي في لا يبرك يجوز وشدد مالك

مالك حتى اوجب التراب على فاعله **فصل** وتفقرو
 ان حرام الميت بسر وكرامه والجلد بين عامودين افضل من الترتيب
 على الرايح من مذهب الشافعي وله النجس في الجمل بين العامودين وقال
 ابو حنيفة الترتيب افضل والمشهور الجنازة افضل عند مالك وشافعي
 واحمد وقال ابو حنيفة المشي وراها افضل وقال الثوري الركب وراها
 والماشي حيث شاء وفيه حديث **فصل** ومن ماء في
 لبعد ولم يكن بقرية في ساحل فالا وكان يجعل بين لوحين ويبلغني
 في البحر ان كان في الساحل مسلمون وان كان كفتور تنقل في وياقي في البحر
 ليحمل في غداره عند اثلثاته وقال احمد يتنقل ويرمي في البحر بكل
 حال اذا تغرد دقه **فصل** واذا دفن ميت لم يجوز حفر قبره
 لدفن آخر الا ان يمضي على الميت زمان يساوي مثله ويصير رمي فيجوز
 حفره بالاتفاق وعن عمر ابن عبد العزيز قال اذا مضى على الميت حول فازرعوه
 الموضع وتفقرو على ان الدفن في التابوة لا يستحب وبوضع راس الميت
 عند رجل القبر ثم يسلك الميت سلك الى القبر عند الثلاثة وقال ابو حنيفة
 بوضع الجنازة على حافة القبر من ما يلي القبلة ثم ينزل الى القبر معتزلا
فصل والسنة في القبر السطح هو الاول على الرايح من مذهب
 الشافعي وقال ابو حنيفة ومالك واحمد التسيير اولي لان السطح
 صار شيقاراً للشيعة ولا يكره دخول المقبر بالنعال عند الثلاثة
 وقال

كان كفار

وقال احمد يدركه حتى **فصل** وتفقرو على استحباب
 التعزية وحمل القوي وقتها فقال ابو حنيفة هي سنة قبل الدفن
 لا بعده وقال الشافعي واحمد تسب قبله وبعده ثلاثة
 ايام وقال الثوري لا تعزیه بعد الدفن والجلوس للتعزية
 مكروه عند الشافعي واحمد والسند على الميت لا على من يموت له
 بأسره عند ابي حنيفة وشافعي وقال مالك هو مندوب اليه ليعمل
 العلم بموته الى جماعة من المسلمين وقال احمد هو مكروه **فصل**
فصل واجمع على استحباب اللبث والقصب في القبر
 وعلى كراهة الان اجرة والخشب ولا تبني القبور ولا تجصص عند
 الثلاثة ويجوز ذلك عند ابو حنيفة وتفقرو على ان لسنة المحدث ان
 الشق ليس سنة وصفة للمحدث ان يحفر من ما يلي القبلة القبر لحد
 ليكون الميت تحت قبلة القبر اذا نصب الميت الا ان تكون الارض
 رخوة فلا يلحد ليلا يجر القبر على الميت وصفة الشق ان يبني من
 جانبي القبر بلين او حجر وبترت ويسطر القبر للثابوت
فصل وجمع على ان الاستغفار لولي والصدقة ولعقور
 الحج ينفع الميت ويصل اليه ثوابه وقراءة القرآن عند القبر مستحب
 وكرهها ابو حنيفة ومذهب اهل السنة ان لا انسان ان يجعل ثواب
 عمله لغيره لحديث الخشعية والمشهور من مذهب الشافعي

انه لا يبعد الواجب ثواب القراءة قال ابن الصلاح من اربعة الشائعية
في اهل القرآن خلاف في لفها والذي عليه عملوا اكثر لنا سر تميز ذلك
ويضي اذ اراد ذلك ان يقول اللهم اوصل ثوابه ما قرأناه لذلك
فجعل دعاءه ولا خلاف في نفع الدعاء ووصول واحد الخير قد وجد
البركة في مواصلة الامانة بالقراءة ولقد عداة قال المحب الطبري من
مناخس مشايخ الشافعية واما القراءة عند القبر قال في البحر هي
وفي الحاوي الجزم بوقوع القراءة له والحالة هذه كالدعاء لا ينهر
بجوز والاستحباب عليه واختاره النووي في الروضة ومذهب احمد
ان ثواب القراءة تنصل الا لم يثبت وبحصل له نفسه **فصل**
كتاب الزكاة اجمع على ان الزكاة احد اركان الاسلام وعلي
وعلى وجوبها في اربعة اصناف المواشر وحبس الثمان وعرو لند
التجارة والمكيل ولحذر من الثمار وزرع بصفة معقودة و
اجمع على وجوب الزكاة على الحر المسلم البالغ العاقل وختلف في
المكاتب فقال ابو حنيفة يجب العشر في زرعه لا فيما سواه وقال
الثوري يجب عليه مطلقا وقال مالك وشافعي واحمد لا يجب عليه
زكاة ولا يسقط عنه المرتد ما وجب عليه من الزكاة في حال اسلامه
عند التلاثة وقال ابو حنيفة يسقطا ويجب الزكاة في مال الصبي والمجنون
عند ماله وشافعي واحمد يخرجها الولي من لهما ويرور ذلك عند
جماعة

جماعة من اكابرة الصحابة وقال ابو حنيفة ان زكاة في مالها وسحب العشر
في زرعها وقال ابن ابي شيبة وشور في الوجوب في الحال لكن لا يخرج حتى
يسلف الصبي ويغيب المجنون **فصل** والحول شرط في
وجوب الزكاة بالاجماع وتلك عند ابن مسعود وابن عباس رضي
الله عنهما انهما قالوا بوجوبها حين الملك ثم اذا حال الحول وجبت مرة
ثانية وان ابن مسعود كان اذا اخذ عطاءه فكانت فلو ملك نصيبا
ثم باعه في اثنا الحول او بآله ولو بغير جنسه انقطع الحول فيه عند
الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة لا ينقطع بالهدالة في الذهب والفضة
ولا ينقطع في الماشية ومذهب مالك ان يآله بجنسه لم ينقطع
بمنقطع وان في رواية ابن وان تلف بعض النصاب او تلفه تمام
الحول انقطع الحول منه عند ابو حنيفة وشافعي وقال مالك واحمد
ان قصد بالانقضاء لفرد من الزكاة لم ينقطع الحول ويجب الزكاة
عند تمامه **فصل** والمال لمغصوب والنضال والمجود اذا
اعاد من غير تمام فهل يزكي لما مضى قوله للشافعي الجديد الرابع منها
الوجوب ولقد يربس تناقض الحول من عودية وزكاة فيما مضى وهو قول
ابو حنيفة وصاحبه واحدي الروايتين عند احمد وقال مالك اذا اعاد
اليه زكاة الحول واحد ومن علي دين يستغرق النصاب او ينقصه
فهل يمنع اذا ذلك وجوب الزكاة للشافعي قوله الجديد الرابع

ولقد يرمى به منع وهو قول ابو حنيفة ولا يمنع وجوب العشر عند
 ابو حنيفة وعلى القديري من قول شافعي وعنه احمد في مال الظاهرة
 روايتان المشهورة لا يمنع وقال مالك والشافعي يمنع وجوب الزكاة
 في الذهب والفضة ولا يمنع في الماشية **فصل** وهذا يجب
 الزكاة في الذمة في غير المال للشافعي قوله القديري في الذمة وجوب
 من المال من ثمنها والمجدي الرائج انها تجب في عين المال فملكه
 اهل الزكاة قد رفرق من المال غير ان له ان يودي من غيره وهذا
 قول مالك وقال ابو حنيفة تتعلق الزكاة بالعين كعلق الجنابة
 بالرقبة الجنابة ولا يزول ملكه عند شيء من المال الا بالدفع الي
 المتحب وهو اخذ الروايتين عن احمد **فصل** وهو مجموع
 على ان اخراج الزكاة لا يصح الابنية وعند الاوزاعي ان اخراج
 الزكاة لا يفتقر الى بنية واختلف هل يجوز تقديمها على اخراج
 فقال ابو حنيفة لا بد من بنية مقارنية لذلك اول عزل مقدار
 الواجب وقال مالك وشافعي يفتقر صحة الاخراج الى تقاربه
 البنية وقال احمد يستحب ذلك فان تقومت بزمان يسير جاز
 وان طال لم يجوز كالطهارة والصلاة **فصل** ويجب
 جب عليه الزكاة وقد روي اخراجها له بجزء تاخيرها فان
 اخرها لم يسلط عنه التلقا مال عند مالك وشافعي وقال
 ابو

ابو حنيفة سقط بثلث ولا تنصير مضمونه عليه وقال احمد ان كان
 الا اذا ليس بشرط ان في وجوب وانه في ضمان فاذا تلف المال بعد
 الحول اسقرة الزكاة في ذمته سواء من ابيه الا اذا **فصل**
 ومن وجبت عليه الزكاة ومات قبل ادائها اخذت من تركته عند
 الثلثة وقال ابو حنيفة سقط بالموت ومن امتنع من اخراج بخلاف
 اخذت منه الزكاة بالان تفاق ويجوز وقال شافعي في القديري يوجب
 شرط ماله معها وقال ابو حنيفة يحبس حتى يوديها ولا يوجب
 من ماله قهر اثم يشتره قبل الحول سقطت عنه الزكاة وان كان ميسرا
 غاصبا عند ابو حنيفة وشافعي ومالك واحمد سقطت الزكاة عنه
فصل ونعجيل الزكاة جائز اقليل الحول اذا وجد
 لمصاب الا عند مالك فان لم يجز وهذا سقطت الزكاة بالموت املك
 قال ابو حنيفة سقطت فان اوصي بها اعتبر من الثلث وقال
 شافعي واحمد ومالك اقال ان فرط في اخراجها حتى مر عليها حول
 او احوال ترتبت في ذمته وكان غاصبا يتركه وما يتركه مال الواث
 وصارفة الزكاة التي انتقلت الي ذمته دين القوم غير معين فامر
 بقصر من مال الورثة فان اوصي بها كانت من الثلث مقدمة على كل
 وصيه وان لم يفرط فيها حتى مات خرجت من راس المال ولو علمها
 فقير فمات الفقير او استغنى من غير الزكاة قبل تمام الحول استرجعت
 منه الا عند ابو حنيفة وليس في المال حق سوا الزكاة بالاتفاق

وقال بما هو في الشعر إذا حصد الزرع وجب عليه أن يلقو شيئا
 لسابله إلى الساكنين وكذا إذا جدد الثقل يلقو شيئا من الثمار
باب زكات الحيوان اجمع على أن وجوب الزكات
 في البقر وهي الإبل والبقر والغنم بشرط كمال النصاب واستقرار
 الملك وحال الحول وكون المال حرا سائما وتفقو على اشتراط كل منهما
 سابعة إلا ما لكها فإنه قال بوجوبها في العوامل من الإبل
 والبقر ولعلوف من الغنم كما يجابه في ذلك في السابعة **فصل**
 واجمع على أن النصاب في الإبل خمس وفيه شاة وفي عشر
 شاتان وفي خمسة عشر ثلاث شياه وفي العشرين أربع
 شياه فإذا بلغت خمسا وعشرين وعشرون ففيهما بنت
 مخاض فإذا بلغت سنا وثلاثين ففيها بنت لبون
 فإذا بلغت ستا وأربعين ففيها حقة فإذا بلغت
 إحدى وستين ففيها جدة فإذا بلغت ستا وسبعين
 ففيها بنت لبون فإذا بلغت إحدى وسبعين ففيها حقتان
 فإذا زاد على مائة وعشرين فما خلف في ذلك قال أبو حنيفة
 يستأنف الفريضة بعد العشرين ومائة في كل خمس شاة مع
 الحقتين إلى مائة وخمس وأربعين فيكون الواجب فيهما حقتان
 وبنت مخاض فإذا بلغت مائة وخمسين ففيها ثلاث حقائق
 ويستأنف الفريضة بعد كمال ذلك فيكون في كل خمس
 شاة

شاة مع ثلاث حقائق وفي العشرين شاتان وفي الخمسة عشرة
 ثلاث شياه وفي خمس وعشرين بنت لبون مخاض وفي ستة
 وثلاثون بنت لبون فإذا بلغت مائة وستة وسبعين
 ففيها أربع حقائق إلى مائتين ثم يستأنف الفريضة إذا وقال
 الشافعي واحد في الظهر وأيتيه أن زاده الواحد بغير الفريضة
 وستقر الفريضة عن مائة وعشرين فيكون في كل خمسين
 حقة وكل أربعين بنت لبون وما لك روايتان ظهرهما عند
 أصحابنا زادت على عشرين ومائة والساجي في الاختيار بين
 أن يأخذ من ثلاث بنت لبون أو حقتين **فصل**
 ويختلف فيهما إذا كانت عنده خمس من الإبل فما خرج منها و
 أحد فقال أبو حنيفة والشافعي بحزبه وقال مالك وأحمد لا يجزيه
 ولو بلغت إبله خمسا وعشرين ولم يكن في ماله بنت لبون مخاض
 ولا بنت لبون قال مالك وأحمد يلزمه وقال الشافعي وهو خير
 بين شر واحدة منهما وقال أبو حنيفة بحزبه بنت لبون مخاض
 أو قيمتهما **فصل** واجمع على أن لبناي والعراي ولذكور
 ولا إناث في ذلك سواء وتفقو على أنه يوجد من الصغار
 صغيرة ومن الكبار كبيرة ومن لرافد مريضه وإن الحامل إذا
 أخرجها كان الحامل جاز لا يملكها غايته قال يوحنا من
 المراض صبيحة ومن الصغار كبيرة وإن الحامل لا تجوز

عن الحارث **فصل** وتفقروا على انه لا يبيح فسادون الثلاثة
من البعد وعند ابن مسعود وزهر بن انس كل خمس من
البقر شاه الا ثلاثين كالكما في الابل وتفقروا على ان النصاب
الاول في بقر ثلاثون وفيما تباع فاذا بلغت اربعين ففيها
سنة ثم اختلفوا فقال الشافعي واحمد لا شيء فيها سوى
سنة اليوسع وخمسين فاذا بلغت ستين ففيها
تبعان فاذا بلغت سبعين ففيها تباع وسنة وعلى هذا
ابن ابي شيبة في كل ثلاثين تباع وفي كل اربعين سنة وروي
عن ابو حنيفة كذهب الجماعه وهي الرواية التي قال بها
صاحبه والذي عليه الصحابة اليوم انه يجب في الزيادة على
الاربعين بحساب ذلك الي ستين فيكون في الواحد اربع
عشر سنة وفي ستين نصف عشرها وتفقروا على ان الجوابين
والبقر في ذلك سوي **فصل** وجمعوا على ان اول النصاب
لمعز اربعون فيها شاه ثم لا شيء فيما زاد حتى تبلغ مائة
واحد وعشرين ففيها شاتان وفي مائتين وواحدة
ثلاث وفي اربع مائة اربع ثم يستقر في كل مائة شاه
والصنات والماعز سوى واذا ملك عشرين من الغنم فتولد
عشرين سمحلة قال ابو حنيفة والشافعي واحمد في المشهور
عنه يستأنف الحول من يوم كفاة بهن نصاب وقال مالك
واحمد في روايته الا يخرج اذا حال الحول من يوم ملك الامان
وجبت

وجبت الزكاة واختلفوا في الوقف وهو ما بين النصابين فقال ابو
حنيفة واحمد الزكاة في النصاب دون الوقف وعند مالك وربيان
وعند شافعي فلو كان المهرهما في النصاب دون الوقف **فصل**
واختلفوا في السخال والجهل والجهل اذا تترت بها وكانت
منفردة عند امهاتها هل يجب فيها الزكاة فقال مالك والشافعي
واحمد بالوجوب وقال ابو حنيفة لا زكاة فيها ولا ينقص
عليها الحول ولا يكمل بها الا ملك امهاته الا ان يبقى شيء من
الا مائة ولو واحدة وعند احمد رواية مثله **فصل**
وتفقروا على ان الخيل اذا كانت معدة للتجارة ففيها قيمتها
الزكاة اذا بلغت نصابا فان تلك للتجارة قال مالك والشافعي
واحمد لا زكاة فيها وقال ابو حنيفة ان كانت سائمة ففيها
الزكاة اذا كانت ذكورا او اناثا وان كانت ذكورا منفردة
فك زكاة فيها والصاحب الجهمس الواجب فيه منها الزكاة الخمار
ان شأكم على من فرس دينار وان شأكم قومت واعطي
عن كل فرس مائة درهم وخمسة دراهم ويعتبر فيها الحول
والنصاب بالقيمة من اول الحول اذ كان يؤدي الدرهم عن
القيمة وان كان يؤدي بالعدد من غير تقويم ادي عن كل فرس
دينارا اذا تم الحول وتفقروا على وجوب الزكاة في البغال والمخير
اذا كانت معتدة للتجارة **فصل** ولو اوجب فيما دون
خمس وعشرين من الابل هو الفصح فان اخرج بغير اجزاء

وان كانت قيمته دون قيمة شاه وقال مالك لا يقبل بغير مكان
 الشاه بحال ومن وجبت عليه بقية فاعطى حقه
 من غير طلب جبراته قبل ذلك منه بالاتفاق وقال داود لا
 يقبل وانما ابو حنيفة المنصوص عليه الشاه الواجب في كل مائة من
 الف وهو الجذب من المضان والتماشية من المعز عند الشافعي
 واحمد وقال ابو حنيفة لا يجزي من المضان الا الشية والتي
 لها ستان وقال مالك تجزي لمجذعة من المضان والمعز وهي التي
 لها سنة كما تجزي الشية **فصل** واذا كانت الاغنام
 كلها مراضا لم يكلف منها شيعة عند التلاكة وقال مالك لا يجزي
 منه الا شيعة ويجزي من الضفار صغيره وقال مالك لا يجزي
 الا كبيره واذا كانت اما شية اما ثا او ذكورا فكل يجزي فيها
 الا انثى الا في خمير وعشرون من الابل يجزي فيها ابن ليون ذكر
 والا في ثلث ثيب من البقر ففيها عند مالك والشافعي واحمد وقال
 ابو حنيفة يجزي في الغنم الذكر بكل حال واذا كان عشرون
 من الغنم في بلد وعشرون قبله اخر وجبت عليه فيها شاه
 عند التلاكة وقال احمد ان كان البلدان متباعدين لم يجب
 شيء **فصل** وللخلة تأثير في وجوب الزكاة وسقوطها
 هو ان يجعل مال الرجلين والجماعة بمنزلة المال الواحد عند
 الشافعي واحمد الخليلان بزيكات زكاة الواحد بشرط ان
 يبلغ المال المختلط نصيبا ويصفي عليه حول ويشترط ان لا يتميز
 احد

احد الخليلين عند الاخر في المشرع والمخرج والمحاب والراعي
 والفقير وقال ابو حنيفة الخلطة لا تؤثر بل يجب على كل واحد
 ما كان يجب على الاقراد وقال مالك انما تؤثر الخلطة اذا بلغ مال كل
 واحد نصاب واذا اشتركا في واحد وختلا فيه لم يجب على كل
 واحد منها زكاة عند ابو حنيفة ومالك وقال الشافعي عليهما الزكاة
 حتى لو كان اربعين شاه بين مائة وحببت الزكاة وفي خلطة غير
 المواشي من الاثمان والحبوب والثمار للشافعي قوله ان اظهرهما
 وهو الجديد تاثير الخلطة كما في المواشي **باب زكوات**
النبات والتفقوا على ان النصاب خمسة اوسق ولو سق ستون
 صاعا وان مقدار الواجب من ذلك العشر ان شرب بالمطراوه
 نهروا ان من شرب من نضج او دلو او بهما اشتراه نصف العشر
 والنصاب معتبر في الثمار والزروع الا عند ابو حنيفة فانه لا يعتبر طبع
 بل يجب العشر عنده في الكثير والليل قال القاضي عبد الوهاب
 ويقال انه خالفوا الاجماع في ذلك **فصل** وتختلف في
 الجنس الذي يجب عليه الحق ما هو فقال ابو حنيفة يجب في كل
 خرجت من الارض من الثمار والزروع سوادا سقطته لسماء
 او سقي بنضج الا لحطب والحشيش والقصب خاصة وقال مالك و
 الشافعي يجب في كل ما اخرج وقتليته كالخلطة وله عشر لشعير
 واللوز وثمر النخل وكلهم وقال مالك احمد يجب في كل ما يكال ويؤخر
 من الثمار والزروع حتى ارجعها في اللوز واسقطها في الجوز فابده

الخلف بين مالك والشافعي واحمد ان عند احمد يجب في السهم
 واللوز والفسق وبزركتان والكمون والكرابيا والخدول و
 عندهما لا يجب وغايده الخلف مع ابو حنيفة ان عنده يجب
 في الخضراوة كلها وعند الشافعي لا زكاة فيها **فصل**
 وتختلف في لزيمون فقال ابو حنيفة فيه زكاة وعن مالك
 روايتان اشهرها الوجوب فيخرج المزكي ان شاء زيمونا
 وان شاء زيمونا والشافعي قولان وعند احمد روايتان اظهرهما
 عندهما عدم الوجوب ولا زكاة في الفطن بالا اتفاق وقال
 ابو حنيفة يوسف بن جوبها **فصل** وتختلف في لصل
 فقال ابو حنيفة واحمد فيه العشر وقال مالك والشافعي في
 الجديد الرابع لا زكاة فيه ثم تختلف قال ابو حنيفة ان كان
 في ارض الخراج فلا عشر فيه وقال احمد فيه لعشر مطلقا ونصابه
 عند احمد ثلث مائة وستون رطلا بالبعد الاربعة وعند ابو حنيفة
 يجب في كثير منه ولقليل العشر **فصل** ولا يجب الزكاة
 الا في نصاب من كل جنس فلا يضرب جنس الا جنس اخر عند
 الشافعي وابو حنيفة وقال مالك تضم الحنطة ولا لشعير في كمال
 نصاب ويضرب بعض لقطنيه الى بعض وتختلف الرواية عن
 احمد في ذلك **فصل** ومن السنة عشرة الثمار اذا بد صلاحها
 على مالك عند الثلاثة لما فيه من الفرق بالمالك ولفقرا
 وعن

عند ابو حنيفة ان لعرضه لا يبيع وقال مالك واحمد ويكفي حارص
 واحد وهو الرابع من مذهب الشافعي **فصل** واذا
 اخرج العشر من الثمار والحج وبقي عنده بعد ذلك سنين لم
 يبيع فيه شيء اخر بال اتفاق وقال الحسن البصري كلما حال عليه حول
 وجب فيه العشر **فصل** اذا كان على الارض خراج
 وجب الخراج منه في وقته ووجب العشر في لزوع عند الثلاثة
 لان العشر في غلتها والخراج في رقبتهما وقال ابو حنيفة لا يجب
 العشر في الارض الخراجية ولا لجمع العشر والخراج على انسان
 واحد فاذا كان الزرع لواحد ولا ارض لا اخر وجب العشر
 على مالك الزرع عند مالك والشافعي واحمد وربي يوسف ومحمد
 وقال ابو حنيفة العشر على صاحب الارض واذا كان المسلم ارض
 لا خراج عليها فباعها من ذمي فلا خراج عليه ولا عشر في زرعه
 فيها عند الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة يجب عليه الخراج
 وقال ابو يوسف يجب عشرين وقال احمد عشر واحد وقال مالك
 لا يبيع ببيعها منه **باب زكاة الذهب والفضة**
 اجمعوا على انه لا زكاة في غير الذهب والفضة من الجوهر
 كاللؤلؤ والياقوت ولزمرد وول في المسك والعنبر عند سائر
 الفقهاء وحكي عن الحسن البصري وعمر بن عبد العزيز وجوب

واذا جاز ارضه عشر رطلها خراج عند الجماعة
 وقال ابو حنيفة

الخمس في الصبر وعند أبي يوسف في التلويح وجواهر ولبوا قيت
والصبر الخمس لأنه محجل فاشتبه الزكاة وعند العنبري وجوب
الزكاة في جميع ما يستخرج من البحر **فصل** واجمع على
أن أول نصاب من لذهب وفضة مائة دينار أو مئتين
دينار أو عشرة ديناراً من الذهب وما ينادرهم من الفضة
فإذا بلغت ذلك وحال عليها الحول ففيها ربع العشر
وعند الحسن أنه لا شيء حتى يبلغ أربعين مثقالاً ففيه مثقال
فصل وتختلف في زيادة النصاب فقال مالك والشافعي
وأحمد يجب الزكاة في الزيادة بالحساب وقال أبو حنيفة لا زكاة
فيها زاد على المائتين درهماً وعشرين ديناراً حتى يبلغ الزيادة
أربعين درهماً وفي الأربعة دنانير قيراطان فيكون في الأربعين درهماً
ثم كذلك في كل أربعين درهماً وفي الأربعة دنانير قيراطان وهذا
بعض الذهب والفضة في تكمل النصاب أملاً قال أبو حنيفة ومالك
وأحمد ما في أحدي روایتيه بعض وقال الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى
لا يصح ثم اختلف من قال لا يصح هل يصح الذهب النورق ويكمل
النصاب بالاجزاء بالقيمة فقال أبو حنيفة وأحمد في أحدي روایتيه
بعض بالقيمة ومثاله أن يكون له مائة درهم وخمسة دنانير قيمتهما
مائة درهم فوجب الزكاة فيها وقال مالك وأحمد في الرواية الأخرى
بعض

يضح بالاجزاء فوجب عليه في هذه المصوغة شيء حتى يكمل النصاب بالاجزاء
من الجنبين **فصل** من له دين لا يرضى على مقر ما لزمه
لزمه زكاة ووجب إخراجها على القول الجديد الصحيح من مذهب
الشافعي في كل سنة وإن لم يقبضه وقال أبو حنيفة وأحمد يجب أن
يخرج إذا بعد قبض الدين وقال مالك لا زكاة عليه فيه وإن قام سنين
حتى يقبضه فيركبه لسنة واحدة إن كان من قرض أو شئ مبيع وقال
جماعة لا زكاة في الدين حتى يقبضه ويستأنف به الحول منهم عما يشبه
وربهم وعكرمه والشافعي القديم وأبو يوسف **فصل**
بكره للناس أن يشتري صدقته ما أن اشترى ما صح عنه أبي حنيفة
ومالك والشافعي وهو الظاهر من قول أحمد ومناصبه من قال يطل
ربيع ولو كان لرب المال دين على رجل من أهل الزكاة لم يجز له مقاصفة
عن الزكاة وإنما يدفع إليه من الزكاة قدر ما يسهل ثم يدفعه المدين
إليه عند دينه عند التلافة وعند مالك أنه قال يجوز المقاصفة
فصل الحاي المباح المصوغ من الذهب والفضة إذا كان
مما يلبس ويعار قال مالك وأحمد لا زكاة فيه للشافعي قول أصحابها
عدم الوجوب ولو كان لرجل حلياً معداً لحجارة النساء فالراجح
من مذهب الشافعي أنه لا زكاة فيه وهو المشهور عند مالك وقال
بعض أصحابنا بالوجوب وقال الزبير بن أسامة الشافعي
التخاذ الحلي للأجارة لا يجوز وثوبه المصوغ بالذهب والفضة
حرام وعند بعض أصحابنا أبو حنيفة أنه جاز وما اتخذ أو اتى

باب الذهب والفضة واقتنائها فمحرر بالاجماع وفيه الزكاة **باب**

زكاة التجار اجمعوا على انه الزكاة واجبة في عروض التجارة وعن داود انها لا تجب في عروض القنية واجمعوا على ان الواجب في زكاة التجارة ربع العشر واذا اشتترى عند التجار وجب عليه فطرته وزكاة التجارة تمام الحول عند الثلاثة وقال ابو حنيفة تسقط زكاة الفطر واذا كانت العروض للتجارة مرجاة للناس يترتب بها اتفاق ولا يوافق فعند مالك لا يقومها صاحبها عند كل حول ولا يوزن كل ما يوزنها وان دامت سنين حتى يبيعها بذهب او فضة فيزكي لسنة واحدة الا ان يعرف حول ما شرب ويبيع لنفسه شهر من السنة يقوم فيه ما عنده ويذكيه مع ناضون كان له وقال ابو حنيفة وانشافى واحمد يقولون انك عند كل حول ويذكيه علي قيمته واذا اشتري عرضا للتجارة بمادون النصاب اعتبر النصاب في طرف الحول عند أبي حنيفة وقال مالك وانشافى يعتبر كمال النصاب في جميع الحول وزكاة التجارة تتعلق بالقيمة عند مالك واحمد وفي الرأى قول لشافعي **باب زكاة المعدن** والزكاة انفقوا على انه يعتبر الحول في زكاة المعدن في قول لشافعي واجمعوا على انه يعتبر الحول في الزكاة ونفقوا على اعتبار النصاب في المعدن ان ابا حنيفة ثار انه قال لا يعتبر بل يجب في كثيره وقليله الخمس ونفقوا على ان النصاب لا يعتبر في الزكاة الا في قول لشافعي وختلفوا في قدر الواجب في المعدن فقال ابو حنيفة واحمد الخمس وقال

وقال مالك في المشهور عنه ربع العشر وانشافى فقال ان النصاب ربع العشر **فصل** وختلفوا في مصرف المعدن فقال ابو حنيفة مصرفه محروق الفيران وجده في راس الخراج او العشر وان وجده في دارة فهو له ورشد عليه وقال مالك واحمد مصرفه مصرف الفيران وانشافى مصرفه مصرف الزكاة وختلفوا في مصرف الزكاة فقال ابو حنيفة فيه قوله في المعدن والمشهور من ذهب الشافعي انه يصرف مصرف الزكاة كالمعدن وعن احمد روايتا احدهما كالفيران وتخرير كالمعدن وقال مالك هو كالفنايم والجزية يجتهد الامام في معرفته على ما يرى من المصلحة **فصل** زكاة المعدن تخص بالذهب عند مالك وانشافى فلو استخرج من معدن غيرها من الجواهر لم يجز فيه شيئا وقال ابو حنيفة يتعلق حق المعدن بكل ما يستخرج من الارض ما ينقطع بالنار كالحديد والبرصا والباقي وزج ونحوه وقال احمد يتعلق بالمنطبع وغيره حتى الكحل **باب زكاة الفطر** زكاة الفطر واجبة بالاتفاق وقال الا مروان بن عيسى مستحب وهي فرض عند مالك وانشافى والجمهور اذا فرض عندهم واجبة وعكسه وقال ابو حنيفة هي واجبة وليست بفرض اذا فرض اكثر من الواجب وهي واجبة على الصغير والكبير بالاتفاق وعن علي رضي الله عنه انها تجب على من اطاق الصلاة ولصوره وعن الحسن روايت المسيب انها لا تجب الا على من صام وصلي **فصل** تجب على الشراكين في العبد المشترك عند مالك وانشافى واحمد الا ان احمد قال في اسير الروايتين

يوأدي كل منها صاعاً كاملاً وقال أبو حنيفة لا زكاة عليها عند ومنه
عبد كافر قال أبو حنيفة تلزم زكاة خدق لثلاثة وتجب على الزوج
فطرة زوجته كما يجب نفقتها عند مالك والشافعي واحد وقال أبو حنيفة
لا فطرة تجب فطرتها ومن نفقة حرة ونفقة رقيق قال أبو حنيفة لا فطرة
عليه ولا شيء على مالك نفقة وقال الشافعي واحد تلزمه نفقة الفطرة
بحسبته وعلى مالك نفقة النصف وعند مالك روايتان أحدهما كقول الشافعي
والثانيه ان على السيد النصف ولا شيء على العبد وقال أبو حنيفة تجب على كل
واحد منها صاع **فصل** ولا يعتبر في زكاة الفطر ان يكون
المخرج مالاً أو نصاب من الفضة وهو ما يتاخر درهم عند مالك والشافعي
وأحمد بل قالوا تجب على من عنده فضلة تمت قوت يوم العيد وليأته
لنفسه وعياله الذين تلزمه نفقتهم مقدار زكاة الفطر وقال أبو حنيفة
لا تجب الا على من ملك شيئاً فاضلاً عن مسكنه وعبيده وقرنه وسلاحه
وتفق على ان من لم يملك من زكاة الفطر عن نفسه لزمته عند اولاده الصغار
ومما لبسه المسلمين **فصل** ويختلف في وقت وجوبها فقال أبو حنيفة
تجب بطلوع الفجر اول يوم من شوال وقال أحمد بغروب الشمس ليلة
العيد وعند مالك كالمذاهب والشافعي الجديد الرابع من قول الشافعي
بالغروب وتفق على انها لا تسقط بالتأخير بعد الوجوب بل تعيد شيئاً
حتى تؤدي ولا يجوز تأخيرها عن يوم العيد بالاتفاق وعند أبي سعيد
ولنجي

أبو حنيفة والشافعي قولان أحدهما المنع ولا شيء عن غير من له
بشره سقط من يد ينج منه ثالث حج عند غيره وعليه فريضة انصرف
الي فريضة نفسه وجهل هو المشهور من مذهب أحمد وعند رواية
انه لا ينعقد احرامه الا عن نفسه ولا عن غيره وقال أبو حنيفة
ومالك يجوز ذلك مع الكراهة منها له وجهل ان يتفق بالحق
من عليه فريضة عند الشافعي واحد فان احرم بالثقل انصرف الا
الغرض وقال أبو حنيفة ومالك يجوز ان يتطوع بالحج قبل اداء فريضة
وينعقد احرامه بما قصد به قال القاضي عبد الوهاب المالكي
وعندي انه لا يجوز الا ان الحج عند اهل الغور فهو مضيق كما يضيق
وقت الصلاة والاجارة على الحج جازية عند الشافعي وكذا عند مالك مع
الكراهة ومنع ذلك أبو حنيفة **فصل** وتفق الثلاثة
على انه يصح الحج بكل وجه من الاوجه الثلاثة المشهورة وهي
الافراد والتمتع والقران لكل مكي على الاطلاق من غير كراهة
وقال أبو حنيفة المكي لا يشرع في هذه التمتع والقران ويكره له فعلها
ويختلف في الافضل من الاوجه الثلاثة فقال أبو حنيفة القران
افضل ثم التمتع ولا ما في شر الافراد والا مالك قولان أحدهما ان
الافراد ثم التمتع ثم القران والثاني التمتع ثم القران والشافعي
قولان أحدهما الافراد ثم التمتع ثم القران والآخر أحدهما من حيث

الاول اختاره جماعة من اصحابه المتبعين لغير الامور الشرعية على
 الحج البرور وهو قول احمد ولا يجوز ادخال الحج على العمرة بعد الطواف بال
 اتفاق ما انتهى عن ذلك بالمتفقين وما اذا قال العمرة على الحج فاجازه ابو حنيفة
 وما لك قبل الوقوف ومنعه احمد مطلقا للشافعي قولان **كتاب التمتع**
 ويجب على التمتع دم وان لم يكن من حاضر المسجد الحرام ويجب ايضا
 على الاقران دم وهو شاة بالاتفاق الا اربعة وقال داود وفاء ومن
 لا دم على القارن وقال الشافعي على القارن بدنه وتختلف في حاضر المسجد
 الحرام فقال الشافعي وان كان في مكة لا يساق ولا تقصر فيها التمتع
 وقال ابو حنيفة هر من كان دون مكة حلت له الحرام وقال مالك **هذا**
 وهو في مكة لا يساق ولا تقصر **كتاب الحج** والاحرام بالحج عند
 ابو حنيفة وشافعي وقال مالك لا يجب حتى يري حجرة العقيدة وتختلف
 في وقت جواز اخراجه فقال ابو حنيفة ومالك لا يجوز ذبح الهدي
 يوم النحر والشافعي قولان اظهرهما بعد الفراغ من العمرة **فصل**
 واذا لم يجد الهدي في موضعه انتقل الى الصور وهو ثلاثة ايام في
 الحج وسبعة اذ رجعت الى اهلوك تصام الثلاثة عند مالك وشافعي
 الا بعد الاحرام بالحج وقال ابو حنيفة واحمد في احدي روايتيه
 اذا حرم بالعمرة جاز له صومها وهل يجوز صومها في ايام التشريق
 والشافعي قولان اظهرهما عدم الجواز وهو مذهب ابو حنيفة ولقد
 المختار

المختار وهو ما كثر ورويت عن احمد ولا يقوى صومها بقوة
 يوم عرفه الا عند ابو حنيفة عليه يسقط صومها ويستحق الهدي في ذمته
 وعلى الداعي من مذهب الشافعي يصومها بعد ذلك ولا يجب بتأخير صومها
 غير يقينا وقال احمد ان احرة لغير عذر يلزمه دم وكذلك ان اخر الهدي
 من سنة الى سنة يلزمه دم واذا وجد الهدي وهو في صومها استحب
 له الانتقال الهدي وقال ابو حنيفة يلزمه ذلك **فصل**
 في صوم ليلة فقي وقته للشافعي قولان اصحها اذ ارجع الى اهله
 وهو مذهب احمد والثاني الجواز قبل الرجوع وفي وقت جواز المواقفة
 ذاك ويحتمل احدهما اذ خرج من مكة وهو قول مالك وثاني قول
 اذا فرغ من الحج وان كان بمكة وهو قول ابو حنيفة واذا فرغ التمتع
 من افعال العمرة صار حلالا لا سوا ساق الهدي او لم يسق عند مالك
 وشافعي وقال ابو حنيفة واحمد ان كان ساق الهدي لم يجوز له
 التحلل الى يوم النحر فيبقى على احرامه فيحرم بالحج على العمرة فيصير قارنا
 ثم يتحلل منهما **فصل** وهي زمانية ومكانية فالزمانية
 شهر معلوم لا يجوز الاحرام بالحج الا فيها وهي شوال وذو القعدة
 وعشرة ايام من ذوالحجة عند ابو حنيفة واحمد فاذا دخل يوم
 النحر وقال مالك شوال وذو القعدة وذو الحجة وقال الشافعي
 شوال وذو القعدة وذو الحجة فان احرم بالحج في غير شهر

كره ذلك ونعقد في حجة عند أبي حنيفة ومالك والشافعي والحنابلة
 اثنان في انه ينقض عمرة لا حجاً وقال داود لا ينقض شيئاً مما عدا
 ميقات من مكة نفس مكة ومن كانت داره بعيدة من الميقات فان شاء
 احرم من داره وان شاء من الميقات بالاتفاق وحنابلة في الاصل فقال
 ابو حنيفة من داره افضل وهو قول الشافعي وحجة الرافعي وقال مالك
 واحمد من الميقات افضل وهو قول الشافعي وصححه الثوري قال وهو
 الموافقة للاحاديث الصحيحة والمواقيت المعروفة لا اهلها ولمن
 مر عليها من غيرهم بالاتفاق **فصل** ومن بلغ حجة ميقات
 لم يجوز له محارقاته بغير احرام بالاتفاق فان فعل لزمه العود
 الى الميقات ليعمر منه بالاتفاق وحكي عن النخعي والحسن البصري انها
 قالوا لا احرام من الميقات غير واجب واذا لزمه العود وان كان الموضع
 محرقاً وضاق الوقت لزمه دم المحارقة بغير احرام بالاتفاق
 وحكي عن سعيد ابن جبير انه قال لا ينقض احرامه ومن دخل مكة
 غير محرم لم يلزمه القضاء عند مالك والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة يلزمه
 الا ان يكون مكشافاً **فصل** ويحظور اية التطيب في البدن
 للاحرام مستحب عند الثلاثة وقال مالك لا يجوز بطيب يبقى رايحه
 فان تطيب به وبجسمه غسله ويكره الطيب في الثوب بالاتفاق ولا فضل
 ان يحرم عقيب صلاة ركعة لا حرام الا في قول الشافعي هو الاصح من مذهبه
 انه يحرم

٢٨
 ان يحرم الا ان يشك فيه رايحه ان كان راكباً فان كان ماشياً فادى
 توجه بطريقه ولم ينقض احراماً قال مالك والشافعي واحمد بالنية فان
 لم يأت نية لم ينقض وحكي عن داود انه ينقض بحجر التلبية
 وقال ابو حنيفة لا ينقض الا بالنية والتلبية او سوق الهدى مع نية والتلبية
 واجبه عند ابو حنيفة ومالك الا ان ابا حنيفة قال اذا شاق هدي ونوي الى
 احرام صار محرماً وان لم يلبث فان لم يسفك منك يد من التلبية وقال مالك
 بدونها مطلقاً واحمد ما في تركها وقال الشافعي واحمد التلبية سنة
 ويقطع التلبية عند التمر بجمرة العقبة عند الثلاثة وقال مالك بعد
 الزوال يوم عرفه **فصل** ويحرم على المحرقة عشرة أشياء بالاتفاق
 منها البس المخيط في الحرم على الرجل ستر اسنمة فان احرامه فيه ويحرم عليه
 بس المخيط في سابريه كالفحص والسراويل وقلنسونه وثاقيدا
 لحف وكذا الكالمخيط الحاطة للمخيط وكذا الكالمسوح كالعمامة ويحرم
 الجماع والتفصيل والسر بشهوة وتزويج وقتل الصيد واستعمال الطيب
 وازالة الشعر ولقود هذ راسه ولحيته بسابريه الا ادهان ولواة في
 هذا كذا لك كله كالرجل الا انها تلبس المخيط وتستر اسها وبدن
 لسوق وجهها لان احرامها فيه **فصل** ويختلف اهل الحرم
 للمحرم ان يستقل بمان بس راسه من حمل وغيره وقال ابو حنيفة والشافعي
 يجوز وقال مالك واحمد لا يجوز قال مالك عليه الفدية وهو الاصح من مذهبه

احمد واذا بسر القبا في كنفه ولم يد يد في كنفه وجبت الفدية عليه
 عند الشك فيه وقال ابو حنيفة لا فدية عليه ومن بعد اذا السر اسراويل
 ولا فدية عليه عند الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة وما لك يجب عليه
 الفدية ولم يجد النعلين جاز له ان يلبس الخفين ويقطعهما
 اسفل من الكعبين عند ابو حنيفة وما لك و الشافعي الا ان با حنيفة
 وجب عليه الفدية وقال احمد لا يجوز لبسهما من غير قطع ولا يحرم
 على الرجل ستر وجهه عند الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة وما لك يحرم
 ذلك **فصل** واستعمال الطيب في الثياب ولبدن حرام
 وقال ابو حنيفة يجوز جعل المسك على ظاهر ثوبه دون بدنه وله
 ان يتجر بالعود والعود وقال ابو حنيفة ايضا يجوز ان يجعل الطيب
 في الطعام ولا فدية في اكله وان ظهر ريحه ورائحة مالك على ذلك وقال
 ابو حنيفة لا يتجر على المخير من الرياحيين والحنائيس بطيب عند
 الشك فيه وقال ابو حنيفة هو طيب يجب فيه الفدية ويتجرم الا اذا كان
 المطيب كدهن الورد وليا سميد وغيره فيه الفدية وغير المطيبه
 كالشبرج لا يحرم الا في لباس والحجبه وقال ابو حنيفة هو طيب ربيها يحرم
 استعماله في جميع البدن وقال مالك في الشبرج لا تدهنه الا على ضا
 الظاهر كالوجه واليدين والرجلين وتدهن الباطن وقال الحسن ابن صالح
 يجوز استعماله في جميع البدن والباس والشمية **فصل** ولا يجوز

للمحرم

المحرم ان يعقد النكاح لنفسه ولا لغيره ولا ان يوكه فيه بالاجماع فلو فعل
 ذلك لم يعقد عند الشك فيه وقال ابو حنيفة يعقد ويجوز له مراجعته
 زوجته عند الشك فيه وقال احمد يعقد ويجوز **فصل** واذا قتل
 صيدا خطأ وجب الجزاء بقتله والقيمة لما اكله ان كان مملوكا وقال مالك
 واحمد لا يجب الجزاء بقتل الصيد السلوك وقال داود لا يجب الجزاء
 بقتل الصيد خطأ وتحرم الاعانة على قتل الصيد بدلالة ولا تملك
 جزاء على الدال عند مالك والشافعي وقال ابو حنيفة يجب على كل واحد
 منهم جزاء كاملا قال حتى لو دل جماعة من المحرمين معرنا او شدة لا في
 المحرم على صيد فقتله وجب على كل واحد منهم جزاء كاملا ويحرم
 على المحرم اكل ما صيد وقال ابو حنيفة لا يحرم واذا صمد صيدا شرا كله
 لم يجب عليه جزاء اخر وقال ابو حنيفة يجب واذا كان مخير الصيد غير
 مملوك ولا متولي من ماكول لم يجب بقتله على المحرم قال ابو حنيفة يحرم بالا
 احرام قتل كل وحش ويجب بقتله الجزاء الذي **فصل**
 المحرم لو نظف اوده من راسه نائيا كما احرام او جاهلا بالتحريم لم
 يجب عليه كفارة عند الشافعي وقال ابو حنيفة وما لك يجب ولو لبس
 قميصا نائيا ثم ذكر نزع من قبل راسه بالافتاق وقال بعض
 الشافعية يشقه شقا ولو حلق الشعر او قلم ظافره نائيا او
 او جاهلا فلا فدية الا على قول الشافعي وهو الرابع وان قتل صيدا

تأسيًا وجاهلاً وجميع الفدية بالاتفاق وإن جامع تأسيًا وجاهلاً
لزمه الكفارة إلا في قول الشافعي فإنه لا يلزمه ولا يفسد حجه وهو الراجح
فصل ويجوز للمعسر حلق شعر الحلال وتقليم الأظفار ولا
شيء عليه عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يجوز للمعسر ذلك و
عليه صدقة ويجوز للمعسر أن يغسل بالسر والخطي وقال أبو حنيفة
لا يجوز وتلزمه الفدية وإذا حصل على يديه وسخ جازله إذا لزمه
وقال مالك يلزمه بذلك صدقة ويكره للمعسر الأكل والشرب وقال
ابن المسيب بالمنع ولا شيء في الفصد والحجام وقال مالك فيه صدقة
فصل ما يجب من حلق الأضراس وتفقوا أن كفارة الحلق
على تخيير أربع شاة أو طعامة سنة تسليماً أو تسعة أو صاع
ثلاثة أيام وحلق في القدر الذي يلزمه به الفدية وقال أبو حنيفة
حلق ربع راسه وقال مالك ما يحصل به إمامة الذي عند الرأس
وقال الشافعي ثلاث شعرات وعند أحمد روايتان أحدهما
ثلاث شعرات والثانية الربع وإذا حلق نصف راسه بالعذرة
ونصفه بالعشية وجب عليه تلك الكفارات عند الشافعي قولان
واحد وبه قال أحمد بخلاف التطيب والتسليم لباس في اعتبار
التفريق والثابع وقال أبو حنيفة إذا كانت هذه الحظيرة غير
الصيد في مجلس واحد وجب كفارة واحدة كفر عن الأول أو لم ينفذ
وإن كانت

وإن كانت في مجلسين كفارة الإذن يكون تكراره المعنى واحد
كما مر فيه وعند مالك كقول أبي حنيفة في الصيد ولقوله الشافعي فيما
يسواه **فصل** وطى المعسر في الحج والعمرة قبل التحلل الأول
فسد نسكه ووجب المضى فأسده والقضا على الفور من حيث أحرر
في ذلك ردة في الاتفاق ويلزمه عند الشافعي وأحمد بدنه وقال أبو حنيفة
إن وطى قبل الوقوف فسد حجه ولزمه شاة وإن كان بعد الوقوف
لم يفسد حجه ويلزمه بدنه وظاهر بالاتفاق وقال داود يرفع
وهل يلزمها أن يتفرق في موضع الوطى الظاهر من مذهب أبي حنيفة
والشافعي أنه يستحب وقال مالك وأحمد بسوجبه وإن وطى في شهر وطى
ولم يكفر عن الأول وقال أبو حنيفة يلزمه شاة كفر عن الثانية الأولى
أولم يكفر عن الأول يتكرر ذلك في مجلس واحد وقال مالك لا يجب بالوطى
الشافعي شيئاً وللشافعي قولان أحدهما تجب كفارة ثانية ثم قيل
بدنه كأولاً وقيل شاة ولا تصح كفارة واحدة قال أحمد إن كفر
عن الأول وجب الثانية بدنه وإذا هو قبل شهوة ووطى
فيما دون الفرج ما نزل لم يفسد حجه ويلزمه بدنه وقال مالك
يفسد حجه ويلزمه بدنه ولقضا **فصل** وإذا قتل
صيداً مثل من لنع لزمه مثله من لنع عند مالك والشافعي وقال أبو حنيفة
لا يلزمه إلا قيمة الصيد وشري لهدى من الحرم وذبحه جازماً

عند الثلاثة وقال مالك لا بد ان يسوق الهدي من الحل الى الحرم
 واذا شتر كجماعة في قتل هيد لزمهم جزاء واحد عند الثلاثة
 وقال ابو حنيفة وجوب علي كل واحد منهم جزاء كما ملك ولحمهم وما يجرب
 مجراه يضمن بشاه عند الثلاثة وقال مالك الحمام المليك يضمن
 بشاة والمحلولة من الحل الى الحرم تضمن بقيمتها وما هو اصغر
 من الحمام يضمن بقيمته بالاتفاق وقال داود لا شيء عليه في
 الثاني **فصل** ويجب على القارن ما يجرب على المنفرد من الكفارة
 فيما يتركه وقال ابو حنيفة يجب كفارتان وفي قتل الصيد الواحد جزاء
 فان قصد احرامه لزمه التضام قارنا والكفارة من القارن ودمه في القنن
 وبه قال احمد والحكم اذا وجد هيد من الحل الى الحرم كان له ذبحة
 والتفريق فيه وقال ابو حنيفة لا يجوز **فصل** ويجرم
 قطع شجرة الحرم بالاتفاق ويضمن بالجزء عند الشافعي ففي الشجرة الكبيرة
 بقرة وفي الصغير شاة وقال مالك لا يضمن لكنه مبي فيما فعله وقال
 ابو حنيفة ان قطع ما انبتته الا اسي فلك جزاء عليه وان قطع ما انبتته
 الله عز وجل فعليه الجزاء ويجرم قطع حشيش الحرم لغير الدوا
 ولعلو بالاتفاق ويجوز قطعه للدوا وعلف الدواب عند الثلاثة
 وقال ابو حنيفة لا يجوز قتل هيد حرم المدينه حرام ولو اكل قطع
 شجرة وهل يضمن للشافعي قولان الجديد الراجح لا يضمن وهو مذهب
 ابو حنيفة

لا بد ان يسوق الهدي من الحل الى الحرم
 واذا شتر كجماعة في قتل هيد لزمهم جزاء واحد عند الثلاثة
 وقال ابو حنيفة وجوب علي كل واحد منهم جزاء كما ملك ولحمهم وما يجرب
 مجراه يضمن بشاه عند الثلاثة وقال مالك الحمام المليك يضمن
 بشاة والمحلولة من الحل الى الحرم تضمن بقيمتها وما هو اصغر
 من الحمام يضمن بقيمته بالاتفاق وقال داود لا شيء عليه في
 الثاني **فصل** ويجب على القارن ما يجرب على المنفرد من الكفارة
 فيما يتركه وقال ابو حنيفة يجب كفارتان وفي قتل الصيد الواحد جزاء
 فان قصد احرامه لزمه التضام قارنا والكفارة من القارن ودمه في القنن
 وبه قال احمد والحكم اذا وجد هيد من الحل الى الحرم كان له ذبحة
 والتفريق فيه وقال ابو حنيفة لا يجوز **فصل** ويجرم
 قطع شجرة الحرم بالاتفاق ويضمن بالجزء عند الشافعي ففي الشجرة الكبيرة
 بقرة وفي الصغير شاة وقال مالك لا يضمن لكنه مبي فيما فعله وقال
 ابو حنيفة ان قطع ما انبتته الا اسي فلك جزاء عليه وان قطع ما انبتته
 الله عز وجل فعليه الجزاء ويجرم قطع حشيش الحرم لغير الدوا
 ولعلو بالاتفاق ويجوز قطعه للدوا وعلف الدواب عند الثلاثة
 وقال ابو حنيفة لا يجوز قتل هيد حرم المدينه حرام ولو اكل قطع
 شجرة وهل يضمن للشافعي قولان الجديد الراجح لا يضمن وهو مذهب
 ابو حنيفة

ابو حنيفة واقدوم المختار ابنه يضمن سلب القاتل والقاطع
 وهو ذبحة مالك واحد والدم واجب للا احرام كالتمتع والقران
 والطيب واللبس وجزاء الصيد يجب ذبحة بالحرم وصرفه الى الساكنين
 الحرم وقال مالك الدم الواجب للا احرام لا يختص بمكان **فصل**
وصفة الحج والعمره من قصو مكة وشرفها لله تفه الا لسكني بلد
 لزيارة او تجارة فهل يجب عليه ان يحرم بحج او عمره او يستحب
 ذلك للشافعي قولان اصحهما انه يستحب والثاني يجب الا ان
 يتكرر دخوله لخطاب وحياد وقال ابو حنيفة لا يجوز
 لمن ورد لميقاة ان يدخل الحرم الا محرمًا ودخل مكة بالخيار
 ان تشاء دخلها ليلاً او نهاراً بالاتفاق وقال الشافعي واسحاق دخلها
 ليلاً افضل ويستحب الدعاء عند ربيعة البيت بالماثور ورفع اليدين
 فيه وكان مالك لا يربى ذلك وطواف القدوم سنة عند الثلاثة
 وقال مالك ان يتركه مطيقاً لزمه دم **فصل** **من شرط**
 اله للطواف او اكرامه عند الثلاثة وقال ابو حنيفة يصح الطواف من غير
 ترتيب ويعيده ما دام بمكة فان خرج الى بلد لزمه دم وعند
 داود انه اذا نسى اجزاه ولا دم عليه وتقبيل الحجر والجود
 عليه سنة لان في الجود وتقبيل زيادة وقال مالك الجود
 عليه بدعه والركن اليماني يسلمه بيده ويقبلها ولا يقبله عند

الطواف من غير ترتيب
 ويستحب الدعاء عند ربيعة البيت بالماثور ورفع اليدين
 فيه وكان مالك لا يربى ذلك وطواف القدوم سنة عند الثلاثة
 وقال مالك ان يتركه مطيقاً لزمه دم **فصل** **من شرط**
 اله للطواف او اكرامه عند الثلاثة وقال ابو حنيفة يصح الطواف من غير
 ترتيب ويعيده ما دام بمكة فان خرج الى بلد لزمه دم وعند
 داود انه اذا نسى اجزاه ولا دم عليه وتقبيل الحجر والجود
 عليه سنة لان في الجود وتقبيل زيادة وقال مالك الجود
 عليه بدعه والركن اليماني يسلمه بيده ويقبلها ولا يقبله عند

لشافعي وقال ابو حنيفة لا يستلمه من قال مالك يستلمه ولا يقبل يده
 بل يضعها علي فيه وروى الخري عن احمد انه يقبله والكنات لشافعيان
 للذان يلدان للحجر لا تستلمان وعند ابن عباس و ابن الزبير وجابر
 تلك مهما ويستحب الرمل ولا صطباع عند الثلاثة وقال مالك الا صطباع
 لا يعرف ولا رابث احدا يقبله واذا ترك الرمل ولا صطباع فلا شيء
 بالاتفاق وعند الحسن البصري والثوري والمالك يشتركون انه يلزم دمه
 والقراءة في الطواف مستحبة عند جماهير العلماء او كرها ما لك **فصل**
 من يقدر بدجوب الطهارة في الطواف وهو مالك وشافعي واحمد عندهم
 ان من حدث فيه ثم مضى وشافعي فيه قول اخر انه لا يستأنف
 من الطواف واجبتان عند ابو حنيفة وذلك قول لشافعي وقال مالك
 واحدهما مستأنف وهو الراجح من مذهب الشافعي **كتاب لعي**
 ولسي ركن في الحج والعمرة عند مالك وشافعي وقال ابو حنيفة واجبتان
 يجزئ دمه عند احمد وابنه احدا واحدا واجبت والاخرى مستحب
 ولهذه اب من الصفي الى المروة مرة والعود منها الا لصفاء آخر عند كافة
 الفقهاء وحكي عن ابن جبريل المطيري ان له ذهاب ولا يارب بحسب مرة
 واحدة وتابعه ابو بكر الصديق من الشافعية وقد بد عند مالك وشافعي
 واحمد ان يئذ بالصفاء ويحترق بالمروة ثارت عكس لم يعتد به وقال ابو حنيفة
 لا تخرج عليه **فصل** ويستحب ان يجمع في الوقوف بعرفة بين الليل
 والنهار

والنهار عند الثلاثة وقال مالك يجب ولو ركوب ولمشي في الوقوف سقور
 عند ابي حنيفة ومالك وهو الراجح من قول لشافعي وقال احمد الركوب
 افضل وهو قول قديم للشافعي واذا وافق يوم عرفة يوم الجمعة
 لم تحل الجمعة وتذارك بسمي وانما تحل الظهر ركعتين عند كافة
 اصحاب الفقهاء وقال ابو يوسف تحل الجمعة بعرفة وقال القاضي عبد
 الوهاب وقد سأل ابو يوسف مالكا عند هذه المسئلة بحضرة
 الرشيد فقال مالك ستاياتنا بالمدينة يعلمون ان لا الجمعة
 بعرفة وعلى هذا الحد الحديث وهو اعرف من غيره يذالك **فصل**
 والمبيت بالمزدة لله تسكير وليس بركن بالاتفاق وحكي عن الشافعي
 والتخي انه ركن ويجمع بين المغرب والعشاء في وقت لعشاء
 بان يجمع فلو صلى كل واحد منهما في وقتها جاز عند مالك وشافعي
 واحمد وقال ابو حنيفة لا يجزيه ذالك **فصل**
 والرمي واجبت بالاتفاق ولا يجوز بغير الحجارة عند الثلاثة
 وقال ابو حنيفة يجوز بركن ما هو من جنس الارض وقال داود
 يجوز بكل شيء ويستحب الرمي بعد طلوع الشمس بالاتفاق فان
 رمي بعد نصف الليل جاز عند الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة و
 مالك لا يجوز الرمي الا بعد طلوع الفجر الثاني وقال جماهير الفقهاء
 والثوري لا يجوز الا بعد طلوع الشمس ويقطع التلبيد مع اول حنطة

من ربي جرة لعقبة عند الشك فيه وقال مالك يقطعها بعد الزوال
يوم عرفه **فصل** افعال يوم النحر اربعة الرمي والنحر والحلق
والطواف مستحب عند الشك في ان يات بها على هذا الترتيب وقال
احمد هذا الترتيب واجب ولا يفضل حلق جميع الراس وختلعه
في اقل الواجب فقال ابو حنيفة الربع وقال مالك لكل او اكثر
وقال الشافعي شك في شعرة وببيد الحلق بالشق الا يمتد وقال
ابو حنيفة بالشق الا يسرفا اعتبر يمين الحلق ورمي شعرة
يراسه ويستحب له امرار المولى عليه وقال ابو حنيفة لا يستحب
فصل ويستحب لهدي وهو من سوق معه شيئا من
نعم ليدبره ويستحب اشعاره اذا كان من ابله ويرقر
في صفة اسنانه الا يمتد عند الشافعي واحمد وقال مالك في الجانب
الايسر وقال ابو حنيفة الا اشعار حرم ويستحب ان يقلد الا يبل
تعلين وكل كذا لك الفم عند شك فيه وقال مالك لا يستحب تقليد
الفم واذا كان الهدى تطوعا فهو باق على ملكه بالاتفاق يتصرف فيه
الي ان ينخره وان كان من ذور ازال ملكه عنه وضار للمساكين فلا
يباع ولا يبدل عند الشك فيه وقال ابو حنيفة يجوز بيعه وابداله
بغيره ويجوز ان يشرب منه ما فضل عنه ولده وقال ابو حنيفة
لا يجوز ما وجب من الدماء جرة الا بأكمل منه وقال ابو حنيفة بأكمل من

دم القرآن ولتختلج وقال مالك بأكمل من جميع الدماء الواجبة الا
جزء الصيد وقديرة الدمي وبكره الذبيح ليلاد وعند مالك انه لا يجوز
وافضل تبعه الذبيح للمعتمر المروءة والمحتاج مني وقال مالك لا يجوز
للمعتمر النحر الا عند المروءة والمحتاج الا يمتد **فصل**
ولهوا في الاقضية ركنان اتفاق واول وقته من نصف ليلة النحر و
فعله صبي يوم النحر ولا اخره لانه وقال ابو حنيفة اول وقته طلوع
الفجر الثاني واخره ثاني ايام التشريق فارت اخره الي الثالث لزمه
فصل ورعي الجمرة لشك في ايام التشريق بعد الزوال
كل جرة سبع حصيات من واجبة الحج بالاتفاق وقال ابن الماجشون
رعي جرة لعقبة ركن لا يتخلل من الحج الا بالاثبات به ويستحب ان يبد
بالي تلويح الحيف ثم الوصل ثم جرة العقبة وقال ابو حنيفة
لورعي منكسا اعداد فارت له يفعله فلا شيء عليه **فصل**
والا يام المعداد ايام التشريق بالاتفاق ولمعلمه عشرة ذي
الحجة عند الشافعي وقال مالك شك في ايام يوم النحر ويومان بعده
وقال ابو حنيفة يوم عرفة ويوم النحر والاول من ايام التشريق **فصل**
ونزول المحصب ليلة الرابع عشر هو مستحب ويحكم عند ابو حنيفة
انه نسك وهو قول عمر ابن الخطاب رضي الله عنه ويستحب ان
يخطب الا يام في ثاني ايام التشريق وقال ابو حنيفة لا يستحب

وله ان يتفرغ في اليوم الثاني ما لم تقرب الشمس ويترك الوحي ^{الثالث}
 فان لم يتفرغ في غربة وجب بيتها وروي العدي وقال ابو حنيفة ^{له ان}
 يتفرغ ما لم يطلع الفجر **فصل** واذا حاظت المرأة قبل طواف
 الخاصة لم تنفر حتى تظهر وتطوف ولا يلزم الحمال جسر الحمل عنها
 بله يتفرغ مع الناس ويركب غيرها مكانها عند الشافعي واحمد وقال مالك
 يلزم جسر الحمل كثر مدة الحيض وزيادة ثلاثة ايام وعند ابو
 حنيفة انك لطواف لا يشترط فيه الطهارة فتطوف وترحل مع الحج
فصل وطواف الوداع من واجبات الحج على المشهور
 عند الفقهاء ^{ان} انما فلك وداع عليه وقال ابو حنيفة لا يستحب
 الا باقامة **فصل** من تحصى مدوة عند الوقوف و
 ولطواف الواسعي وكان له طريق اخر يمكنه الوصول منه لزمه
 قصده بعيدا او قريب ولم يتحمل فان سلكه ففاته الحج ولم يكن
 له طريق اخر تحلل من احرامه بعد اعمدة وقال ابو حنيفة ان كان
 قد حصر عند البيت ولو قوف جميعا فله التحليل وعند واحد منهما
 فلك وعند ابن عباس انه لا يتحمل الا ان يكون العبد او كافرا
فصل وانما يحصل التحليل بالتحليل وبنيته وذبح
 وحلق وقال ابو حنيفة لا ذبح الا بالحرم فيواطي رجله ويرقب
 له وقت وينحر فيه فيتحلل في ذلك الوقت وقال مالك يتحلل ولا
 شيئا

شيئا عليه وان تحلل وكان حجه فريضا فهل يجب القضاء للشافعي
 قوله ان اظهرهما الوجوب واشهر عند ابو حنيفة وعند مالك واحمد
 عدم الوجوب وحكي عن مالك انه يني احصر عند الفرض بعد الا حرام
 سقط عنه الفرض والقضاء على من كان نسكه تطوعا عند مالك والشافعي
 وقال ابو حنيفة بوجوب القضاء بكل حال فريضا كانا او تطوعا وعند
 احمد روايتان كلفه جيبين واذا حصر بموضع ما راجح من مذهب
 الشافعي انه ان شرط التحلل وقال مالك واحمد لا تحلل في لم يذوق وقال
 ابو حنيفة يجوز التحلل مطلقا **فصل** واذا حرم بعد
 بغير اذن مولا ه صح احرامه وله التحليل بالاتفاق وقالوا اهل الظاهر
 لا ينقض احرامه والا مئة كل لعبد الا ان يكون لها زوج فيعتبر
 اذنه مع الولي وعند محمد ابن الحسن انه لا يعتبر اذن الزوج
فصل للمرأة ان تحرم بحجة الاسلام بغير اذن زوجها
 عند ابي حنيفة ومالك واحمد واختلف قول الشافعي في ذلك ولا يصح
 وهل للزوج تحلل زوجته من الفرض والشافعي قوله ان اظهرهما
 فيلزم في ان له ذلك كما له منعها من بيده المالك ولا منعها من
 حج التطوع في الا ابتدى فان احرم من فله تحليها عند الشافعي وقال
 ابو حنيفة ومالك ليس له تحليها ليس هكذا صرح به القرافي عبد الوهاب
 اذ افضية هي مشروعة باصل الشرع بالاجماع **كتاب**

وخلفه هذا سنة أو واجب فقال مالك والشافعي وأحمد وصاحب
 أبو حنيفة هي سنة سواكدة وقال أبو حنيفة هي واجب على المقيم
 من أهل الأندلس من أهل مصر وغيره في وجوبها النصاب ويدخل
 قناتها عند الشافعي بطلوع الشمس يوم النحر وتحت قنطرة صعدة لعيد
 والخطبتين من الأندلس ولهم بطلان وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد من
 شرط الأضحية أن يبطل الأمام ويخطب الاثنان بأحيفه قال يجوز
 لأهل السواد أن يضحي إذا طلع الفجر الثاني وقال عطاء يداخل وقت
 الأضحية بطلوع الشمس نقلاً وخرج وقتها عند الشافعي آخر أيام
 التشريق وقال أبو حنيفة ومالك آخر التشريق أيام التشريق وقال
 سعيد بن جبير يجوز لأهل الأندلس الضحية في يوم النحر خاصة
 والأهل السواد الآخر أيام التشريق وقال ابن سيرين لا يجوز
 مطلقاً إلا في النحر خاصة وعن النخعي يجوز إلى آخر ذلحجة وإذا كانت
 الضحية واجبة لم يسق ذبحها بقراءة الأيام التشريق بل
 بدعها وتكون قضا عند الثلاثة وقال أبو حنيفة يسقط الذبح
 وتدفع الفقرة **فصل** ومن دخل عليه عشر ذلحجة وقصد
 أن يضحي فالمستحب له عند مالك والشافعي أن لا يحلق شعره ولا يلقم
 ففمه حتى يضحي فإن فعله كان مكرهاً وقال أبو حنيفة هو مباح
 أن يكره ولا يستحب وقال أحمد بتحريره **فصل** وإذا التزم

أضحية

الضحية عليه وكانت سنة لم يثبت فيها عيب لم يمنع اجزائها
 عند الثلاثة وقال أبو حنيفة يمنع ولهم في الأضحية
 أن يمنع الأجزري والكثير الذي يفسد اللحم بمنعه ولا يجزى الحسين
 بمنع الأجزري إلا أنه يفسد اللحم والعبي بمنع الأجزري وكذا العورة
 بالانفاق وعند بعض أهل الظاهر لا يمنع وتكرار المكسورة
 لقرن وقال أحمد لا تجوز مكسورة القرن ولا تجوز العرجاء عند مالك
 ولا للشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة تجوز ومقطوعة الأذن لا تجوز
 بالاجماع وكذلك ذنب الفوات جزية عن اللحم فإن كان المقطوع
 يسيراً فالراجح من مذهبي الشافعي والمنع والمختار عند متأخري
 أصحابه الإجازة وقال أبو حنيفة ومالك إن ذبيحة لا تقل حجارة ولا
 أكثر منك وعند أحمد فيما أراد على الثلاثة رواية **فصل**
 ويجوز له أن يسحب شيئاً في ذبيحة الأضحية ولو ذبيحة أو كره
 عند الثلاثة وقال مالك لا يجوز استنابة الذبي ولا تكون
 أضحية ولو اشتتر شاه بنية الأضحية لم تسمى أضحية عند
 الثلاثة وقال أبو حنيفة تصيب **فصل**

والمستحب أن يسمي بسم الله تعالى عند ذبح الأضحية فإن
 تركها قال أبو حنيفة إن ترك الذابغ التسمية عمدًا لم
 تؤكل ذبيحته وإن تركها ناسيًا أكله وقال مالك إن تعمد

تركها لم يمتع وان تركها ناسيا فعنه روايت وعنه رواية ثالثة على مطلقا
سواء تركها عمدا او سهوا وقال القاضي عبد الوهاب ومذهب اهل
ان ترك التسمية عمدا غير متوالي لا تؤكل ذبيحته ومنهم من يقول
انها سنة وقال الشافعي ان تركها عمدا او سهوا لا يؤشر وقال احمد
ان تعمد الترك لم يؤكل وان تركها ناسيا فعنه روايتان ويستحب
عند الشافعي ان يبصلي على النبي صلى الله عليه وسلم عند الذبح وقال ابو
حنيفة وما لك تكبره الصلاة عند الذبح وقال احمد ليس بمشروع
يستحب ان يقول اللهم هذا منك ولك فتقبل مني وقال ابو حنيفة
تكبره ذاك **فصل** اذا كانت الاضحية تطوعا استحبه
له ان ياكل منها بالاتفاق وقال بعض العامة بوجوده وفي قدر
الافضل منه للشافعي قولان الجديد انه ياكل الثلث ويهدي
الثلث وينصدق بالثلث لا خروا المخرج منه يتصدق كلها الا لغيره
ببكر ياكلها ولا ياكل من لحم المندورة شيئا بالاتفاق ولا يجوز بيع
شيء من الاضحية والهدي نذرا كان او تطوعا ولا يبيع الجلبا
الاتفاق وقال النخعي ولا وزاعي يجوز بيعه بالة البيت التي شعار
كل لفاس والقدر والنخل والميزان ويحكي ذلك عن ابي حنيفة و
قال عطاء كلباسي يبيع الاضحية بالدراهم وغيرها **فصل**
ولا يبل افضل في الاضحية ثم البقر ثم الغنم وقال مالك الا فضل
الغنم

الغنم ثم البقر وليدته تجزى عن سبعة وكذا البقر
ولشاة واحدة بالاتفاق وقال اسحاق ابن ابراهيم والقيرة عن
عشرة ويجوز ان يشترك سبعة في بدنة سواء كانوا متفرقين
او من اهل البيت وقال مالك ان كانت تطوعا او كانوا اهل بيت واحد
جاز **كتاب** والعقيقة سنة مشروعة عند مالك والشافعي
وقال ابو حنيفة هي مباحة ولا اقوال انها سنة مستحبة وعند احمد
روايتان اشهرهما انها سنة والثالثة انها واجبة واختارها
بعض اصحابه وقال الحسن وداود يوجبها والعقيقة ان
يذبح عن الغلام شاة وعن الجارية ذبيحة وقال مالك يذبح
عن الغلام شاة واحدة كما عن الجارية والذبيحة يكون في يوم سابع
من الولادة بالاتفاق ولا يمس راس المولود بدم العقيقة بالاتفاق
وقال الحسن يطهر راسه بدمها وقال الشافعي واحمد يستحب ان لا
تكرأ عظام العقيقة يد تطبخ صالحة تفاولا سلامة المولود
كتاب النذر اذا كان في طاعة فهو لازم بالاتفاق واذا كان
في معصية لم يجوز الوثا به وختلفوا في وجوب الكفارة به قال ابو
حنيفة ومالك والشافعي لا يلزم به كفارة وعند احمد روايتان احدهما
ينعقد ولا يعمل فعلة ويبى به كفارة ولا يصح نذر محرر كغيره
يوم العيد واما الحيض غير انه يجوز ذاك فان صار صحيحا ومن

نذر ذبيح ولده لم يلزمه شيء عند الشافعي وقال ابو حنيفة ومالك
يلزمه ذبيح شاه وعنه احمد روايتان احدهما يلزمه ذبيح شاه
ورأى غيره كفارة يمين وكذا النذر ذبيح نفسه وان نذر ذبيح عبد له
يلزمه شيء عند الشافعي وعنه احمد روايتان احدهما ذبيح بشر
ولا آخر كفارة يمين ومن نذر انذرا مطلقا مع نذره عند ابو حنيفة
ومالك واحمد ويلزمه كلزوم المعلق وفيه كفارة يمين وللشافعي قولان
احدهما كقول الجماعة والثانية لا يصح حتى يعلقه بشرط او
صفة وهو الاصح **فصل** ومن نذر اقربة في الحاج
بان قال ان كلمت زيد على صوم او صدقة فالمرجح من مذهب
الشافعي انه مخير بين كفارة يمين وبين الوفاء بما التزمه
وقال ابو حنيفة يلزمه الوفاء بما قاله بكل حال ولا تجزيه كفارة وقال
مالك واحمد يجزيه ويقال العمل عليه **ومن نذر الحج** لزمه الوفاء
لا غير عند ابو حنيفة ومالك وللشافعي قولان احدهما يجب الوفاء
به وهو الاصح والثاني انه مخير بين الوفاء والكفارة يمين وعنه
احمد روايتان احدهما التجيز والاخرى وجوب الكفارة لا غير
فصل ومن نذر ان يتصدق بماله لزمه عند الشافعي ان
يتصدق بجميع ماله وقالوا لصحاب ابي حنيفة يتصدق بثلث
جميع ماله الزكوية استجاب ولهم قول اخر انه يتصدق بجميع
ما يملكه

ما يملكه ما لم يتصدق بثلث جميع امواله الزكوية وغيرها وعنه احمد
روايتان احدهما يتصدق بثلث جميع امواله والاخرى يرجع فداك
الي ما يراه من مال دون مال **فصل** واذا نذر صوم يوم بعينه
فلا فطر لعذر ففناه عند الشافعي وقال مالك اذا فطر المرء من لزمه
القضا واذا نذر صوم عشرة ايام جاز له صومها متتابع ومتفرقا
بالا اتفاق وقال داود يلزمه الصوم متتابعاً لا تفارق وقال داود
يلزمه الصوم متتابعاً واذا نذر الصلاة في المسجد الحرام تعيد
فعلها فيه وكذا في مسجد المدينة ولا اقصى عند مالك واحمد وهو الاصح
من قول لشافعي وقال ابو حنيفة لا تعين الصلاة بالنذر في مسجد بحال
فصل ولو نذر قصد البيت الحرام ولم يملك له نية حج ولا عمرة
او نذر المشي الى بيته لله الحرام فالمشهور من مذهب مالك واحمد
ولشافعي انه يلزمه القضا بحج او عمره وان لم يلزمه المشي من دونه
اهله وقال ابو حنيفة لا يلزمه مشي الا اذا نذر المشي الى بيت الله
الحرام فاما ان نذر القصد والذهاب اليه فلا وان نذر المشي
الي مسجد المدينة او الاقصى فللشافعي قولان احدهما وهو قول
في الام لا ينقص نذره وهو قول ابو حنيفة والثاني ينقص ويلزمه
وهو الراجح وهو قول مالك واحمد **فصل** واذا نذر فهد
مباح لما اذا قال الله تعالى شهيد علي ان امني الي بيتي او اركب

فرسي أو ليس ثوب فلا شيء عليه عند أبي حنيفة وما لك واحد وقال
 الشافعي مني حال لزمه كفارة بيمين وإن كان لا يلزمه فعله ذلك وعن
 أحمد أنه ينصف نذره بذلك وهو بالخيار بين الوفاة وبين الكفار
كتاب إلا اطعمت النعم حلالا لا جوع ولحم الخيل حلال
 عند الشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد وقال مالك يكرهه ولم يخرج من
 مذهبه التحريم وقال أبو حنيفة بتحريمه ولحم البغال ولحمير الأهلية
 حرام عند الثلاثة وتختلف عن ملك في ذلك والمروءة المروءة عنها
 مكروهة كراهة مغلظة والمرحمة عند محقق أصحابه التحريم وحكي
 عند الحسن حلال لحم البغال وعند ابن عباس رباحه لحوم الحمير الأهلية
فصل وتفقوا الأربعة الثلاثة على تحريم كل مخالب من الطيور
 يغدو به على غيره كالعقاب والصقور والبازي والشاهين وكذا ما لا مخالب
 له لأنه يأكل الخيف كالنسر والذئب والذئب لا يقع والأسود وأباح
 ذلك مالك على الإطلاق وأما غير ذلك من لطير فكله مباح بالإتفاق
 والمشهور أنه لا كراهة فيما نهى عن قتله كالخفاف والهدهد والخفاش
 وليومه الببغاء والطاووس إلا عند الشافعي فالراجح تحريمه **فصل**
 وتفقوا أيضا على تحريم كل ذي ناب من السباع يغدو به على غيره كالأ
 أسد والنمر والذئب والذئب ولهرة إلا مالك فإنه أباح ذلك
 مع الكراهة ولا إربح حال بالإتفاق ولزاد لا يعرف فيها نقل و
 مجمع

صحيح ما وجد البحر تحريمها وقال شيخنا السبكي في لفتاوة الحلبي المختار
 حلها والبيع ولشعيب حلال عند الشافعي وأحمد وكذا مالك مع الكراهة
 وقال أبو حنيفة بتحريمها والبيع وليس يوع مباحا عند مالك والشافعي وقال
 أبو حنيفة كلها وقال أحمد بمباحة الصيد وعنه في لير يوع روايتان **فصل**
 في تحريم كل شاة **وحرمة كل شاة** إلا الأرث كالفار عند الثلاثة وقال
 مالك يكرهه من غير تحريم ومنها الجراد ويؤكل ميتا على كل حال
 وقال مالك لا يؤكل منه ما مائة منه حنف الكفارة من غير سبب
 يصنع به ومنها القنفذ وهو حلال عند مالك والشافعي وقال أبو
 حنيفة وأحمد بتحريمه وقال مالك لا بأس بأكل الخلد والحياة إذا
 ذكبت وتختلف في أرباب أبي فقال أبو حنيفة وأحمد هو حرام وهو
 إلا الحج من مذهب الشافعي وقال مالك هو مكروه ولهرة والوحشية
 حرام عند أبي حنيفة وهو الأصح من مذهب الشافعي وقال مالك هي
 مكروهة وعن أحمد روايتان أحدهما الإباحة والثانية التحريم
فصل في حيوان البحر السمك منه حلال بالإتفاق وأما غيره
 فقال أبو حنيفة لا يؤكل من حيوان البحر السمك وما كان من
 جنسه خاصة وقال مالك يؤكل السمك وغيره حتى الصرطان
 والصفد وكلية الماء وخنزيره لكنه كرهه التحريم وحكي
 أنه توافقه فيه وقال أحمد يؤكل ما في البحر إلا التمساح والصفد

والكوسج ويقتصر عند غير السمك الذكاث الحشون من البحر
وكلبه وانسانه وختلفوا صحابه لشافعي فمنهم من قال يوكل جميع
في البحر وهو الاصح عندهم ومنهم من قال لا يوكل الا السمك ومنهم
من اكل كلب الحماة وخنزير وحيته وفارته وعقربه وكل ماله
شبة في البحر لا يوكل ولم يرج ان ما في البحر حلال غير التماسيح
والصفد والحية والسرطان والسحفة **فصل** الجلالة من
بغير او شاة او دجاجة يكره اكلها بالاتفاق الثلاثة وقال
احمد يحرم لحمها ولبنها وبيضها فان حبست وعلقت طاهر
حتى زالة رابحة النجاسة حلت وزالت الكراهة بالاتفاق ثم
ثم قيل يحس البعير وبقرة اربعين يوما وشاة سبعة ايام
والدجاجة ثلاث ايام **فصل** ومن اضطر اليها اكلها
الميتت جازله الا اكل منها بالاجماع والصح القول عند مذهب
الشافعي انه لا يجب وهل يجوز له ان يشبع او ياكل ما سده
به وهو الرمي فقط ولسا في قول من احدهما لا يشبع وهو
مذهب ابي حنيفة والثاني يشبع وهو قول مالك واحدي الروايتين
عن احمد والراجح من مذهب الشافعي انه ان توقع حلا لا يربا
قربا له يجوز سد الرمي وان لم يقطع يشبع ويقزود اذا وجد
المضطر ميتة و طعام الغير وما لاه غايده فقال مالك واكثر الصحابة
الشافعية

٥٩
الشافعية وجماعة من الصحابة ابي حنيفة ويقضوا صحاب الشافعي بالكلية
فصل والاهن وكسند وزيت اذا ماتت فيه فارة فاران كان
جامداً لقيت الفارة وما حولها ويقي الباقي طاهر يجوز اكله وان كان
كان ما يقاوم حله بنجاسة فهل يملك تطهيره ام لا الصحيح من
مذهب الشافعي انه يتعذر تطهيره ومذهب ابي حنيفة ومالك
ان الاله يطهر بظهر بفسله واذا قلنا انه يطهر فهل يجوز
استصحاب ابيه ام لا وللشافعي قولان اصحهما الجواز قال النووي في
شرح المذهب في كتاب البيوع المذهب القطع به وهو مذهب ابي
حنيفة ومالك وختلفوا في التحريم التي حررها الله عز وجل على اليهود
اذا تولي ذبيح ما هي فيه يهودي هل يكره للمسلمين اكله ام لا فقال
ابو حنيفة ولسا في باب ايا حنته وعن مالك روايتان احدهما الكراهة
والثانية التحريم وعند احمد روايتان كذلك اختار التحريم جماعة
من الصحابة واختار الكراهة الحنفية **فصل** ومن اضطر
الي شرب خمر لعطش او دواء فهل له شربها قال ابو حنيفة نعم
وللسا فعليه في المسئلة ثلاثة اوجه اصحها عند المحققين
المنع مطلقا والجواز مطلقا والثالثة يجوز للعطش ولا يجوز
للتدوي واختاره جماعة **فصل** ومن امسك بيده
بسمتان غيره وهو غير محسوس ونبيه فالكهنة رطبهم فقال ابو

خيفة وما لك وشافعي لا يباح الاكل من غير ضرورة الا بالادوية
 ومع الضرورة يباح كل بشرط العثمان وعند احمد روايتان احدهما يباح
 له الاكل منه الا بالادوية بالاجماع **فصل** واذا استطاق
 مسلم مسلماً من اجل قرية غير ذاة سرق ولم يكن به ضرورة لم يجب
 عليه ضيافته بل يستحب عند الشك فيه وقال احمد يجب ومدة الواجب
 عنده ليلة والمحتاج ثلاث ومما امتنع من الواجب صار عند
 احمد ديناً عليه وتختلف في اطيء المكاسب فقبل الزراعة وقيل
 الصناعة وقيل التجاره ولا اظهر عند التجاره **فصل** الصيد ولزايح
 اجمعو على ان الزايح المصنوع بها ذبيحة المسلم العاقل الذي ياتي
 منه الذبيح سواء كان الذكر والانثى واجمعو على تحريم ذبايح
 الكفار غير اهل الكتاب واجمعو على ان الذكاة تصح بوكله لو لم
 يحصل القطع من سكين او سيف وزجاج وحجر وقصيد له
 حديد يضع كما يضع السلاح المحدث وتختلف في الذكاة بالسند
 والفرق قال مالك وشافعي واحمد تصح الذكاة بها وقال ابو حنيفة
 تصح اذا كان مفصلين والمجزي في الذكاة قطع الحلقوم و
 لم يرد يجب قطع الودجين بل يستحب عند الشافعي واحمد
 وقال ابو حنيفة يجزي قطع الحلقوم ولم يرد واحد لو ذبح
 وقال مالك يجب قطع جميع هذه الاربعة وهو الحلقوم والمري
 والودجين

في غير ذلك ولا يمان عليه والثالثة يباح للضرورة ولا ضمان عليه واما اذا كان كافراً فليس عليه

الودجين **فصل** ولو بان الراس لم يسحر بالاتفاق وحلوه
 سعيد ابن المسيب انه يسحر ولو ذبح حيواناً من قفاه وبقي فيه
 مستقره عند قطع الحلقوم حله والا فلا عند ابو حنيفة وشافعي
 وتغرق الحياة المستقرة بالحركة الشديدة مع خروج الدم وقال
 احمد لا تحل حال السنة ان تنحر الى ما معقوله وتذبح البقر ولحمه
 بالاتفاق فان ذبح ما سحر او سحر ما يذبح حله عند ابو حنيفة وشافعي
 واحمد مع الكراهة عند ابو حنيفة ومالك ان سحر شاة او ذبيح من
 غير ضرورة لم يوكله وحمله يفضل اصحابه على الكراهة ولو ذبح حيواناً
 مأكولاً فوجد في بطنه جنين ميت حله عند الثلاثة وقال
 ابو حنيفة لا يحل **فصل** ويجوز الا اصطيان بالمخارج المعامه
 كالكلب والفهد والفقير والباري بالاتفاق الا الكلب ان اسود
 عند احمد وعند ابن عمر ومجاهد انه لا يجوز الا اصطيان الا
 بالكلب والمعلم بالاتفاق الثلاثة هذا الذي اذا ارسله
 على الصيد يطلبه واذا ارجعه ارجعه واذا شاة شاة
 وشرط الثلاثة ايضا انه اذا اخذ الصيد اسلمه على الصائد
 وخلي بينه وبينه وقال مالك لا يشترط ذلك وهذا بالمره
 الواحد يشترط ان يتكرر ذلك مرتين مرة بعد مرة حتى
 يصير معلماً املك قال ابو حنيفة واحمد اذا تكرر ذلك مرتين

صار معلماً بالمرءة الواحدة والمعتبر عند الشافعي العرف وقال مالك
لا يعتبر ذلك وقال حسن البصري ببعض معلمي المرءة الواحد
فصل ولتسميه عند إرسال الجارية على الصيد سنة عند
الثلاثة عند الشافعي فإن تركها ولو عامداً لم يحرّم وقال أبو حنيفة
هي شرط في حال الذكر فإن تركها ناسياً حل أو عامداً فلا وقال
مالك إن تعد تركها لم تحل أو ناسياً فعنه رواية عن أحمد
رواية أظهرهما أنه إن تركها عند إرسال الكلب أو لم يتركها
الأكل منه على الإطلاق إن كان الترك عمداً أو سهوياً وقال داود
ولشعبي وأبو ثور التسمية شرط في الأباحية بكل حال فاما من تركها
عامداً أو ناسياً لم تترك ذبيحته **فصل** ولو عقر الكلب
الصيد ولم يقتله فادركه وفيه حياة مستقرة فحاة قبل أن يتوسع
الزمان كذا كاته حل وقال أبو حنيفة لا يحل ويقتل الخارج الصيد
بثقله فملك الشافعي قولاً واحداً يحل وهو الأصح في الرفع والمشهور
من مذهب مالك والشافعي لا يحل وهو المختار من مذهب أحمد وقول
أبو يوسف ومحمد وعند أبي حنيفة روايات كقولين أشهرهما الأول
أكل وهو الحل **فصل** ولو كلب المعلم من الصيد قال أبو حنيفة
لا يحل وكما ما صاده قبل ذلك مما لم يأكل منه وقال مالك يحل
والشافعي قولان أحدهما يحل لقول مالك والشافعي هو الرابع أنه
يحل

يحل وهو قول أحمد وجارية الطير في الأكل كالكلب عند شكته وهو قال
أبو حنيفة لا يحرّم ما أكلت منه جارية الطير **فصل**
ولوربي صيد أو أرسل عليه كلباً فقصره وغاب عنه ثم وجد
ميتاً والعقر ما يجوز أن يموت منه ويجوز أن لا يموت قال الجماعة
أصحاب الشافعي يوكل قولا واحداً الصعبة المحبر فيه وليصحب من مذهب
أنه لا يوكل وهو قول أحمد وقال أبو حنيفة إن تبعه عقبة الرمي
فوجد ميتاً حل وإن أخر أتباعه لم يحل وقال مالك إن وجد في يومه
حل أو بعد يومه لم يحل **فصل** ولو غصب أحبولة فوقع فيها صيداً
ومات لم يحل وعند أبي حنيفة إذا كان سلاحاً فقتله بحده حل ولو
تركها توحش أسير فلم يقدر فذكاته عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد حيث
قدر عليه كذا كان الوحش وقال مالك هذه كانه في الحلق واللبه ولو
رمي صيداً فقد تصفّين حل عند الشافعي كل واحد من القطعتين
بكل حال وهو أحد الروايتين عند أحمد وقال أبو حنيفة إن كانا سواراً
حلوا وكذا قال مالك إن كانت القطعة التي مع الرأس اقل وإن كانت
بشتر حلت ولم تحل الأخر **فصل** ولو أرسل الكلب على الصيد
فزجره فلم يقف وزاد في غدره وقتل الصيد لم يحل أكله عند
الشافعي وقال أبو حنيفة وأحمد يحل وعند مالك رواية عن طائفة
فخرجت فسقط إلا أن رزق فوجد ميتاً حل والأفك بالاشفاق ولو

املت المصير من يده لم ير ملكه عنه عند الثلاثة وقال احمد اذا
 بعد في البرية زال ملكه عنه **فصل** ولو كان في ملكه صيدا
 فأرسله وخلده فالاصح المنصوص من مذهب الشافعي انه لا يزول
 ملكه عنه وفي الحاوي ان قصد التقرب الي الله عز وجل بارساله زال
 ملكه عنه كالتعق وان لم يقصد التقرب بقوله زال ملكه وجهان
 كما لو ارسل بغيره او فرسه ولا يصح ان ذلك لا يجوز لان الله يشبه
 سوايب الجاهلية ولا يزول ملكه عنه ولشائبي يزول فان قلنا يزول
 عما يشاء والا فلا وان قال عنه الا ارسال واذا قلنا يزول الملك
 ما لا يصح في الروضة حل امطياده لرجوعه الي الحاجة وليلا يصير
 في معنى سوايب الجاهلية ولو صاد طائرا بريئا او جعله في بركة
 فطار الا برج غيره لم ير ملكه عنه وقال مالك ان لم يركب فدانس
 بمرجه بطول ملكه صار ملكا لمن انتقل الي بركه فان عاد الي
 برج الاول عاد الي ملكه **كتاب البيوع** الاجماع منعقدت على حل
 البيع وتحريره الربا ونقض الائمة على ان البيع يصح من كل بالغ
 عاقل مختار مطلقا النصف وعلى انه لا يصح بيع المجنون وختلف في بيع
 العبي فقال مالك وشافعي لا بيع وقال ابو حنيفة واحد يصح اذ كان
 ميرا لكن ابا حنيفة يشترط في انعقاده اذن سابق من الوالي
 او اجازة لاحقة واحد يشترط في الانعقاد اذن الوالي وبيع المكرة
 لا يصح

لا يصح عند الثلاثة وقال ابو حنيفة يصح **فصل** والمعاطاة لا ينقذ
 بها البيع على الراجح من مذهب الشافعي وهو رواية عن ابو حنيفة واحمد
 وقال مالك ينقذ بها البيع واختاروا ابي بصير والمزوي وجماعة
 من الشافعية وفي رواية عن ابي حنيفة واحد مثله ولا شيئا الحقرة
 هل يشترط فيها الام بحجاب ولقبول كالحظيرة قال ابو حنيفة في رواية لا
 يشترط الا في الحقرة ولا في الحظيرة وقال في رواية اخرى يشترط في
 الحظيرة دون الحقرة وبه قال احمد ومالك لا يشترط مطلقا وكما
 رآه الناس بيها فهو بيع وقدر الحقرة برطل خبز وينقذ البيع
 بلفظ الاستدعاء عند الثلاثة كيعني فيقول بعثك وقال ابو حنيفة
 لا ينقذ **فصل** واذا انعقد البيع بثبته لكل من المتبايعين
 خيار المجلس ما لم يتفرقا ويتخاير عند الشافعي واحمد وقال ابو
 حنيفة ومالك لا ثبت خيار المجلس ويجوز بشرط الخيار ثلاثة
 ايام عند ابي حنيفة وشافعي ولا يجوز ذلك وقال مالك يجوز فوق
 على حسب ما تدعو اليه الحاجة ويختلف ذلك باختلاف الاموال
 والفاكهة التي لا تبقى اكثر من يوم لا يجوز الا خيار فيها اكثر من
 يوم والقرية التي لا يمكن الوقوف عليها في ثلاثة ايام يجوز بشرط
 الخيار فيها اكثر من ثلاثة ايام وقال احمد وابو يوسف وعبد بنيت
 من الخيار ما يشاء يتفقان على شرطه كالاجل وان شرط الخيار

الليل لم يدخل الليل في الخيار عند الثلاثة وقال ابو حنيفة يدخل
 واذا مضت مدة الخيار من غير اختيار فسخ ولا جازة لزم البيع
 بحضور صاحبه وفي غيبته عند مالك والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة
 ليس له فسخ الا بحضور صاحبه واذا شرط في البيع خيار
 مجهول بطل الشرط وبيع عند ابي حنيفة والشافعي وقال مالك
 يجوز ويضرب لهما خيار مثله في العادة وظاهر قول احمد صحتها
 وقال ابن ابي ليلى صححة البيع ويطلت الشرط **فصل**
 واذا باع سلعته على انه لا يقبضه التمت في بلدته ايام فلا بيع
 بينهما وكذا ان شرط فاسد يفسد البيع وكذا ان قال البائع
 بقتل الحاجة ورددة فملك التمت بعد ثلاثة ايام كما يبيع بينهما
 عند الثلاثة وقال ابو حنيفة البيع صحيح ويكون القول اثبات
 خيار المشتري وحده يلو الثاني اثبات خيار للبائع وحده ولا يلزم
 تسليم التمت في مدة الخيار عند الثلاثة وقال مالك بطله **فصل**
 واذا مات من له الخيار في المدة انتقل خياره الى وارثه عند
 الثلاثة وقال ابو حنيفة يسقط الخيار بموته في الوقت الذي
 ينتقل المالك فيه الى المشتري في مدة الخيار والشافعي اقوال
 احدهما يفسخ العقد وهو قول احمد والثاني يسقط الخيار
 وهو قول ابي حنيفة ومالك والثالث وهو الرابع انه موقوف ان
 امناه

في الخيار فسخ البيع
 وقال مالك لا يلزم

امناه مما انتقله بنفسه العقد ولا فلا ولو كان المبيع جارية
 لم يحل للمشتري وطئها في مدة الخيار على الاقوال ويجعل للبائع
 وطئها على الاقوال كلها عند الثلاثة وينقطع به الخيار وقال احمد
 لا يحل وطئها لا للبائع ولا للمشتري **فصل** ما يجوز بيعه وما لا
 يجوز بيعه العين الظاهر صحيح بالاجماع وما يبيع العين النجسة
 في نفسها كالكلب والخمر وليس جين مهمل يصح املا قال ابو حنيفة
 يصح بيع الكلب وليس جين وان يوكل المسلم ذميًا في بيع الخمر
 وابتياها عنها وختلفوا صحاب مالك في بيع الكلب فمنهم من اجاز
 مطلقا ومنهم من كرهه ومنهم من خص الجواز بالما دون في مساهله
 وقال الشافعي واحمد لا يجوز بيع شيء من ذلك املا ولا قيمة
 للكلب ان قتل او تلف ولده هذا اذا نجس مهمل يظهر بفعله ا
 الرابع في مذهب الشافعي انه لا يظهر فلا يجوز بيعه عنده وبذلك
 قال احمد ومالك وقال ابو حنيفة يجوز بيع الدهن النجس بكل حال
 ولا يحل يجوز بيع امر الولد بالاتفاق وقال داود
 يجوز ذلك ويحكي عن علي وابن عباس رضي الله عنهما وبيع
 المدبر جاريزا عند الثلاثة وقال ابو حنيفة لا يجوز اذا كان ا
 لتدبير مطلقا ولا يجوز البيع الوقوف عند الثلاثة وقال ابو
 حنيفة يجوز بيعه ما لم يتصل به حكم حاكم وبخبره الحاكم

مخرج الوصايا **فصل** والعبد المشترك يجوز
بيعه من المشترك صغيرا كان أو كبيرا عند الثالثة
عليه وقال أحمد إن كان صغيرا لا يجوز بيعه
من مشترك ولبن المرأة طاهر بالاتفاق ويجوز
بيعه عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة وما لا
يجوز بيعه ويبيع دور ملكه صحيح عند الشافعي
وقال أبو حنيفة وما لا يبيع وعن أحمد وإبنتان
أحدهما عدم الصحة في البيع والإجازة فإن نقت
صلى تتركه إجازتها عن أبي حنيفة وما لا يبيع دور القر
صحيح عند الثالثة وقال أبو حنيفة لا يبيع **فصل**
ولا يصح بيع ما لا يملك بغير إذن مالكه على الخدي
الراجح من قول الشافعي وعلى القديم موقوف على إجازة
مالكه إذا إجازته مالكه نفذ وإلا فلا وقال أبو حنيفة
البيع بصح ويقف على إجازة مالكه والشرا لا يقف على
الإجازة وقال مالك يقف الجميع على الإجازة وعن أحمد
في الجميع روايتان ولا يبيع ما لم يقر مالكه
عليه مطلقا كالبيع قبل قبضه عقار كان أو منقول
عند الشافعي وبغالب محمد بن الحسن وقال أبو حنيفة

يجوز

76
يجوز بيع العقار قبل القبض وقال مالك يبيع الطعام قبل القبض
لا يجوز بيع ما سواه يجوز وقال أحمد إن كان المبيع ملكا
أو معدودا وموزونا لم يجز بيعه قبل قبضه وإن كان غير ذلك
جاز ولقبض فيما ينقل النقل وفيما لا ينقل من العقار ولثمار
عليها لا شجار التحلية وقال أبو حنيفة القبض في الجميع التحلية
فصل ولا يجوز بيع ما لا يقدر على تسليمه كالطير في الهواء
ولسكن في الماء ولعبد لا يبيع بالاتفاق وخلي عن ابن عمر رضي
الله عنه أنه أجاز بيع الأبقع وعن عمر ابن عبد العزيز وابن أبي
ليلى أنها أجاز بيع السك في بركة عظيمة وإن احتج في أخذه إلى
موته كثيرة ولا يجوز بيع عين مجهولة كصيد من عبد أو ثوبا
من أثواب عند الثالثة وقال أبو حنيفة يجوز بيع عبد من ثلاثة

عبد وثوب من ثلثة أثواب بشرط الخيار الأفيما زاد **فصل**
ولا يصح بيع العين الغائبة عند المتعاقدين التي لم يوصف
لها عند مالك وعلى الراجح من قول الشافعي وقال أبو حنيفة يصح
ويثبت للمشتري الخيار فيه إذا رآه وختلفوا صحاياه فيما إذا لم
يذكر الجنس ولنوع لقوله بعثك في كسبي وعن أحمد في صحة بيع
الغائب رواية أشهرها يصح **فصل** ولا يصح بيع الأعمى
وشراه إذا وصف له البيع وأجازته ورهنه ووهبته على الراجح

من قول الشافعي ان اذا كان قد راي شيئا قبل العي مما لا يتغير
 كالجميد وقال ابو حنيفة وما لك واحد يصح بيعه وشراؤه ويثبت
 الخيار له **فصل** ولا يجوز بيع الباقلية في قشره
 عند الثلاثة وقال ابو حنيفة بالجوز والمسلط ظاهر ولذا نازله
 ان افضلت من حبي على الاصح من مذهب الشافعي وبيعه صحيح بال
 الجماع ولا يصح بيع الحنطة في سنبليها على اصح من قول الشافعي وقال
 ابو حنيفة وما لك واحد يصح **فصل** واذا قال بعثك هذه
 البصرة كذا فغير بدرهم مع ذلك عند مالك وشافعي واحمد وابو
 يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة يصح في قفيز واحد منهما ولو قال بعثك
 هذه الارض كل ذراع بدرهم وهذا الفلج كل شاة بدرهم مع
 البيع وقال ابو حنيفة لا يصح ولو قال بعثك من هذه الارض
 عشرة اذرع وهي مائة ذراع صح البيع في عشرها مشاعا وقال
 ابو حنيفة لا يصح ولو باعه عشرة اقتره من صبرة وكالها وقبضها
 فعاد المشتري وادعي انها تسعة وانكر البايع فله الشافعي
 قولنا احد هاتين القول قول المشتري وهو المحكي عند ابي حنيفة
 والثاني ان لقول قول البايع وهو قول مالك **فصل**
 ويصح عند الثلاثة بيع النخل ولو في كواته ان شوه هذا وقال
 ابو حنيفة يبيع النخل لا يجوز ولا يجوز بيع اللبث في الضرع
 عند الثلاثة

عند الثلاثة وقال مالك يجوز ايام معلومة اذا عرفنا قدر حبلها
 ولا يجوز بيع الصوف على ظهر القميص عند الشافعي وابي حنيفة واحمد
 وقال مالك يجوز بشرط الجز ويجوز بيع الدراهم ولو تانيها جزا
 عند الثلاثة وقال مالك لا يجوز ان يباع شاة على انها مليون جاز
 وقال ابو حنيفة لا يجوز ولو قال بعثك هذا اجماعا مشقال ذهب
 وفضة لم يصح وقال ابو حنيفة يصح ويجعل تصغير **فصل**
 يتفق على جواز شتر المصحف ويختلف في بيعه فاباحه الثلاثة
 من غير كراهية وكراهه احمد وصرح ابي حنيفة بالجوزية بالتخمين ولا
 يجوز بيع المصحف ولا يبيع المسلم من كافر على ان يحق قوله وهي احدا
 الروايتين عند مالك وقال ابو حنيفة يصح البيع ويومر بازالة
 ملكه عنه وهي الرواية الاخرى عند مالك وقال مالك واحمد لا يصح
 مطلقا وبيع العنيد العاصم الخمر مكروه عند الثلاثة وقال احمد لا
 يصح وعند الحسن البصري لا يأس به وعند الثوري يبيع الحلال
 ممن شئت **فصل** ونهت كالفحل حرام واجرا
 صوابه حرام عند الثلاثة وعند مالك جواز اخذ العوض
 على ضرب الفحل ويحرم كراء الفحل عند مدة معلومة لينزوه
 على الاثبات **فصل** ويحرم التفريق بين الامر ولولد حتى
 يميز فان فرق ببيع بطل عند الثلاثة وقال ابو يوسف



البيع صحيح ولا يفسد قبل البلوغ ولا يجوز ويجوز التفريق بين
الأختين عند الثلاثه وقال ابو حنيفة لا يجوز **فصل**
ما يفسد البيع وما لا يفسده اذا باعه عبدا بشرط العتق صحيح
البيع عند الثلاثه واشتهر عند ابو حنيفة انه لا يصح وان
باع عبدا بشرط الولا له لم يصح بالاتفاق وعند الامخري
من اصحاب الشافعي انه يصح البيع ويبطل الشرط وان
اباع بشرط ينافي مقتضى البيع كما اذا باع عبدا بشرط ان
لا يبيعه اولا يعتقه او دار بشرط يسلنها البايع او ثوبا
بشرط ان يحيطه له يطلد البيع جائز بشرط فاسد وقال
ابن شبرمه البيع والشرط جائز ان وعده مالك انه اذا
شرط له من منافع البيع سببا كسكنى الدار صرح وقال
احمد ان اشترط سكنى اليوم وليومين لم يفسد العقد **فصل**
واذا قبض المبيع بيعا فاسدا لم يملكه باتفاق الثلاثه
وقال ابو حنيفة اذا قبضه باذن البايع يعوض له قيمة
ملكه بالقبض بقمته ثم للبايع ان يرجع في العين مع الزيادة
المكسدة المتصله والمنفصلة الا ان يتصرف المشتري فيها تصرفا
يمنع الرجوع فياخذ قيمتها ولو غرس في الارض المبيعة بيعا
فاسدا وبني لم يملك للبايع قلع الغراس والبناء لا بشرط
ضمان

٦٦
ضمان المشتري ان وله ان يبيد القيمة ويملكها عند الثلاثه وقال
ابو حنيفة ليس له ان يشتري جاع الارض وياخذ قيمتها وقال ابو يوسف
ومحمد يشقض البناء يطلع الغراس ويرد الارض على البايع **باب**
فصل في تفريق الصفقة اذا اشبع في البيع ما يجوز بيعه وما
لا يجوز كالحر والعبد او عبده وعبد غيره او شئ من كاه للثا
اقوال اظهرها وهو قوله مالك يصح فيما يجوز ويبطل فيما لا يجوز
ولشاذي في بطلان فیهما واد اقلنا بالظاهر بخير المشتري ان جهل
ثان جاز في حصته من الثمن على الراجح وقال ابو حنيفة ان كان
الغايه في احدهما ثبت بنص او اجماع كالحر والعبد فسد في
الكل وان كان بغير ذلك يصح فيما يجوز بقسط من الثمن كأمته
وامر ولده وقا فحمد باع ما سمي عليه وماله يسم عليه من البيع
الذي يسميه انه لا يصح في الكل وخالفه ابو يوسف ومحمد وقال فيمن
باع بخمسائة نفدا وخمسائة الا العطاء فسد العقد في الكل
وعند احمد روايتان كالقولين **فصل** الربا الا اعيان المتصوره
على التحريم الربا فيها بالاجماع سنته الذهب والفضه والبر
لشعير والتمر والملح والذهب والفضه يحرم فيها الربا عند الشاذلي
يعليه واحدة لازمة وهي ان يله من جنس الاثمان وقال ابو حنيفة
العلقة فيهما موزون جنس فيحرم الربا في سائر الموزونة واما

الاربعة الباقية فقيه ففي علمها للشافعي قولان الجديد انما هو
فحرم الربا في الماي ولاد حات على الاصح والقدر انما مطلقه
او مكيله او موزونه وقال اهل الظاهر الربا غير تحلل وهو مختص
بالمنصوص عليه وقال ابو حنيفة العلم فيها انما مكيله في جنس و
قال مالك العلة القوة وما يملح القوت في جنس وعت احمد روايتان
احدهما لقول الشافعي ولثانيه لقول ابو حنيفة وقال ربيعة كلما تجر
فيه الزكات يحرم فيه الربا فله يجوز بيع ببيعين وقال ابن سريج
العلة الجنس بانفراد وعت جماعة من الصحابة انه قالوا انما الربا
في نسبه فله يحرم التفاضل **فصل** اذا تقدر ذلك فقد اجمع
المسلمون على انه لا يجوز بيع الذهب بالذهب منفردا او الورق بالورق
منفردا او بترها ومضروبا وحلبها الامثالا بمثل وزا بوزن بدلا
بيد بوزن وان كان يباع شي منها غايبا بنا حيز وتفق على انه يجوز بيع
الذهب بالفضة والفضة بالذهب متفاضلين بدرا بيد ويحرم
نسبه وتفق على انه لا يجوز بيع الحنطة بالحنطة والشعير بالشعير
ولتمر بالتمر والمليح بالمليح اذا كان بمقايير الامثالا بمثل بدرا
بيد ويجوز بيع التمر بالمليح والمليح بالتمر متفاضلين بدرا بيد
ولا يجوز ان يتفرقا قبل القبض الا عند ابي حنيفة ولا يجوز
بيع المصروع بالمضروب متفاضلا عند الثلاثة وعند مالك انه
يجوز

٦٧
يجوز ان يبيع بغير قيمته من جنسه ولا يجوز التفريق قبل التقابل في
المطعومات بعضها ببعض عند الشافعي ومالك وقال ابو حنيفة يجوز
ويحرم يختص للتمر بمر ذلك عنده بالذهب والفضة **فصل**
وما عدا الذهب والفضة والماكل ولا لشروب ولا يحرم فيه شيء
من جهاة الربا وهي النساء والتفاضل والتفريق قبل التقابل وقال ابو
حنيفة الجنس بانفراده يحرم النساء وقال مالك لا يجوز بيع حيوان
بحيوانين من جنسه يقصد بهما امر واحد من ذبيح او غيره فاذا
كان ابيع بالدرهم ولانها لا يبيع بالاعيانا فانها تعين عند الشافعي
وما لك واحد وقال ابو حنيفة لا يتعين بنفس البيع ولا يجوز بيع
الدرهم بالمفتوشة بعضها ببعض ويجوز ان يشتري بها سلعة
وقال ابو حنيفة ان كان العشر غالبا لم يجوز **فصل**
وكلا شيء اتفقا في الاسم الخاص من اصل الخلقة فهما جنس واحد
وكلا شيء اختلفا فهما جنسان وقال مالك البر والشعير
واحد وفي الحمام والالبان للشافعي قولان اصحهما انها جناس
وهو قول ابي حنيفة وكما ربا في الحديد والرصاص وما مشبهها ذلك
عند مالك والشافعي لان العلة في الذهب والفضة التثنية وقال
ابو حنيفة واحد في اظهر الروايتين عنه يتعدى الربا الى الرصاص
والجناس وما مشبههما **باب التساوي** ويتقرر التساوي فيما كان

ويؤخذ بكيل الحجاز وزنه وما يحل يبيع فيه عادة بلاد البيع
وقال ابو حنيفة ما لا ينفذ فيه يعتد فيه عادة الناس في البلاد
فصل وما يحرر فيه الربا لا يجوز بيع بعضه ببعض
بالجوز في غير العرب او قال مالك يجوز في بلاد يبيع المالك
حرز دون الموزون وما حرر فيه الربا لا يجوز بيع بعضه ببعض
ومع احد العوضين جنس اخر مخالف في القيمة عند مالك
والشافعي وكذا لا يباع نوعان من جنس مختلف تختلف
قيمتها باحد النوعين كدعجوة ودرهم سدر عجوة وكرويتان
صحيح ودينار قراضه يدينار بن صحيح واجازه احمد الا
الا في النوعين وقال ابو حنيفة كل ذلك جائز **فصل**
ولا يجوز بيع رطبة بيايسة على الارض كبيع الرطب بالتمر وتقدر
ابو حنيفة بنجويته كيكافا اما الصرا با وهوان يبيع الرطب
على روس النخل خرصا بالتمر على الارض فيجوز عند الشافعي
فيما دون خمسة اوسق والراجح عنده انه لا يفتصر يا
لفقرا وهو قول احمد الا انه قال في احد الروايتين بفسده
رطبة ويباعه بمثل ثمره وقال ابو حنيفة لا يجوز بحال
وقال مالك يجوز في موضع مخصوص وهوان يكون قدر
ذهب لرجل شجرة نخلة من حايطة وشق عليه دخوله
اليها

71
اليها فشتريها منه تخريصا من التمر يجعل له ويجوز
في بيع العبد يا في عقد متفرقه وان زاد على خمسة اوسق
وقال احمد لا يجوز الشرب من عربة واحدة **فصل**
ولا يجوز بيع الحب بالدقيق من جنسه عند ابو حنيفة
والشافعي واحمد في احدي الروايتين وقال مالك يجوز بيعه
به كيكافا وقال احمد في الرواية الاخرى يجوز بيعه به وزنا
وقال ابو شبيب يجوز بيع الدقيق بالحنطة متفاضلا ولا
يجوز بيع دقيق الحنطة بدقيقها عند الشافعي ومالك وقال
احمد يجوز وقال ابو حنيفة يجوز بيع احدهما بالآخر اذا
استويا في النوع والخنشونه ولا يجوز بيع دقيقه ا
بخبره وعند اصحاب ابي حنيفة انه يجوز بيع الحنطة با
لخبز متفاضلا ولا يجوز بيع الخبز بالخبر اذا كان
رطبين او حادا وقال احمد يجوز متماثلا وان باع
ذهبا بذهب جزا فالمر يصح وعند ابي حنيفة انهما ان علما
التساوي بينهما قبل التفرق صح وان علما بعد التفرق لم
يصح وعند زفر انه يصح بكل حال واذا تنصرتا بمتقايضا
بعض الصرف وتفرقا بطل العقد كله وقال ابو حنيفة ا
يجوز فيما تنقايضا ويطل فيما لم يتقايضا ولا يجوز بيع

ولا يجوز بيع جنواين بواحد بل يجرى بحسنه عند التلا وتال ابو حنيفة يجوز
باب في بيع الاصول والثمار بدخل في الدار الارض وكل منها
حتى حمامها لا ينقول كالدلو والبكرة والسربير بالاتفاق وبدخل الا
ابواب المنصوبه والا حنيفة ولدف ولسلم المستتر المستتران وعند
ابي حنيفة انه قال ما كان من حقوق الدار لا بدخل في البيع وان كان
منفصلا بها وعند زفر انه قال اذا كان في الدار الة فهاشرد دخل في
البيع واذا باع نخلة وعليها طلع غير موبر دخل في البيع او لا
موبر المبر يدخل عند التلا ثمة وقال ابو حنيفة يكون للبائع بكل
قال ابو حنيفة ليلك الثمرة للمشتري بكل حال **فصل**
واذا باع غلة ماء او حارثة وعليها ثياب لم يدخل في البيع بالاتفاق
وعند ابن عمر انه يدخل في بيع جميع ما عليها وقال قوم يدخل
ما يشتري به العورة ولا يدخل الحياض والمقود والحال امر
في بيع الدابة بالاتفاق وقال قوم يدخل ما يشتري به العورة
واذا باع شجرة وعليها ثمرة للبائع لم يلف قطع الثمرة عند
مالك والشافعي واحمد الي اوان الجداد في لعادة وقال ابو حنيفة
يلزمه قطعه في الحال **فصل** ولا يجوز بيع الثمر والزرع
قبل بدو صلاحه من غير شرط القطع عند مالك والشافعي واحمد
وقال ابو حنيفة يصح بيعه مطلقا ويقتضي ذلك القطع عنده

وان باع

وان باع الثمرة بعد بدو صلاحها جاز عند الشافعي ومالك واحمد بكل
حال وقال ابو حنيفة لا يجوز بيعها بشرط التيقية وانما يتبعه في
جواز البيع ما كان معه في البستان فاما ما كان في بستان اخر فذلك
يتبعه عند الشافعي واحمد وقال مالك يجوز بيعه ما جاوزه اذا
كان الصلاح معهودا وعنده ايضا انه اذا بدا الصلاح في نخلة

جاز بيع ثمار البستان وقال ابو الليث اذا بدا الصلاح في جنس
من الثمرة الظاهرة وما يظهر بعد ذلك لم يصح البيع عند ابو حنيفة
والشافعي واحمد وقال مالك يصح واذا باع صيرة واستثنى منها
امدادا او اصفا معلومة لم يصح ولا ان يستثنى من الشجرة غصنا
عند ابو حنيفة والشافعي واحمد وقال مالك يجوز ذلك واذا قال
بعثك ثمرة هذا بستان الا بعها صح بالاتفاق وعند الاوزاعي
انه لا يصح ولا يجوز ان يبيع الشاة ويستثنى شيئا منها حلا او غيره
لا في سفر ولا في حضر عند ابو حنيفة والشافعي وقال احمد يجوز
ذلك في الراس ولا كارعاء عند مالك جواز ذلك في لسفردون الحضر

فصل بيع المصراة ولرد بالعيب التصريح في الابد والغمر ويقر
تدائسا للبيع للبيع على المشتري حرام بالاتفاق ويختلف هل ثبت
الخيار قالوا التلا ثمة نعم وقال ابو حنيفة لا واذا اشبهت المشتري
خيار الرد لا يفترق الرد اي رضي البائع وحضوره وقال ابو حنيفة

الثمرة في البستان جاز بيع جميع اجناس الثمر في البستان ففصل

في البستان

ان كان قبل القبض افتقر الى حضوره وان كان بعد قبضه
 افتقر الى رضاه بالبيع او حكم الحاكم بالرد بالعيب عند أبي حنيفة
 واحمد التراجي وعند مالك والشافعي الغرر **فصل** واذا قال
 البائع للمشتري اسلم البيع وخذ ارش العيب لم يجبر المشتري وان
 قاله المشتري لم يجبر البائع بالاتفاق فان تراخيا عليه صح الصلح بيان
 عند أبي حنيفة ومالك وزحمة ابنت شريح من ائمة الشافعية ولم يرح
 عند جمهور اصحابه المنع ونظيرها في الشفعة وقال احمد للمشتري اسالك
 المبيع ومطالبة البائع بالارش ويجبر البائع على دفعه اليه واذا لقي البائع
 فلم عليه قبل الرد لم يسقط حقه من الرد بالاتفاق ومحمد بن الحسن
 يسقط **فصل** واذا حدث بالمبيع عيب بعد القبض
 لم يثبت الخيار للمشتري به عند أبي حنيفة والشافعي وقال مالك عهدة
 الرقيق الى ثلاثة ايام الا في الجذام والبرص والجنون فان عهده
 الى سنة يثبت له الخيار اذا التبايع اثبات عيبا ثم ظهرا بها عيب
 فاذا اراد احدهما ان يمسك حقه واذا اراد الاخر ان يرد حقه جاز
 للواحد عند الشافعي واحمد وابي يوسف ومحمد ومالك في احدي الروايتين
 وقال ابو حنيفة ليس لاحدهما ان ينفرد بالرد دون الآخر **فصل**
 واذا زاد المبيع زيادة متميزة كالولد والثمرة ومساكن الزيادة
 ورد الاصل عند الشافعي واحمد وقال مالك ان كانت الزيادة ولدا
 رده

رده الا اصل وثمرته مسكها ورد الاصل وقال ابو حنيفة حصول
 الزيادة في يد المشتري يمنع الرد بالعيب بكل حال **فصل**
 ولو كان المبيع جارية فوطئها المشتري ثم علم بالعيب فله ان يرد لها
 ولا يرد معها شيئا عند الشافعي ومالك واحمد الروايتين عند احمد
 وقال ابو حنيفة واصحابه لا يرد لها وقال ابن ابي ليبي يرد لها ويرد معها
 مهر مثلها ويرد به ذاك عن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه **فصل**
 وان وجد المشتري بالمبيع عيبا وقد نقص في يده لمعنى لا يقف
 واستعداد المبيع العيب لو طرأ البكر وقطع الثوب وتزويج
 الامة امتنع الرد لكان يرجع بالارش عند أبي حنيفة والشافعي
 وقال مالك يرد لها ويرد معها ارش البكارة وهو المشهور عند احمد
 وابن ابي ابي له فان العيب الحادث عنده لا يمنع الرد وان وجد
 العيب وقد نقص المبيع المعنى يقف استعداد المبيع عليه اي
 لا يعرف القدر من الالبه كالرائج والبطيخ فان كان كسر قدرا لا
 يقف على العيب الالبه امتنع الرد عند أبي حنيفة وهو قول
 للشافعي والراجح من مذهبه ان له وان وجد بالمبيع عيبا
 وحدث عنده عيب لم يجز له الرد عند أبي حنيفة والشافعي
 الا ان يرضى البائع ويرجع بالارش وقال مالك واحمد هو
 بالخيار بين ان يرد ويدفع ارش العيب الحادث عنده

وبين ان يمسكه وياخذ ارشي القديم والعيب ما بعده
الناس عيبا كالعمى ولا اصر والخرس والصرح والبخر
ولبول بالفراشي والزنا وشرب الخمر والقذف وترك العادة
والمشي بالحيمة لثيجه وقال ابو حنيفة البخر ولبول بالفراشي والزنا
عيب في الجارية دون العبد واذا وجد الجارية معيبة لم
يثبت له الخيار وعن مالك ثبوته واذا اشترى عبدا فوجده
مادونا له في الشحارة وقد ركبته الديون لم يثبت له الخيار عند
الشافعي واحمد وعن مالك ان له الخيار وقال ابو حنيفة البيع
باطل مطلقا علي صلته في تعلق الديون برقبته **فصل**
ولو اشترى عبدا علي انه كافر فخرج مسلما ثبت له الخيار
بالاتفاق وان اشتراه مطلقا فبان كافرا فله خيار له وعن
ابي حنيفة ان له الخيار ولو اشترى جارية علي انها ثيب فخرجه
يكره فله خيار له ولو اشترى جارية فبان نهالا تميمي
فله خيار له وقال الشافعي يثبت له الخيار واذا علم بالعيب
بعد اكل الطعام او هلال العبد رجع الارشي وقال
ابو حنيفة لا يبرج **فصل** واذا ملك عبده
مالا وباعه وقلنا انه يملك لم يدخل ماله في البيع الا ان
يشترط المشتري وقال الحسن البصري يدخل في الاتفاق
مطلقا

مطلقا البيع تبعاله وكذا اذا عتقه وحكي ذلك عن مالك
فصل ومن باع عبدا فعتقه ماله ملك ثلاثه ايام
بملا ليعا كل ما حدث به في هذه المدة من شيء كمالومات
فعتقه وصنانه علي بايعه ونفقة نفقته عليه ثم يكون
بعد ذلك عليه عهده للسنة من الجنون والجذام و
البرص فيما حدث به من ذلك في تلك السنة رده المشتري
فاذا انقضت السنة ولم يظهر ذلك فلا عهده علي
لبايع وان كان جارية تميمي فخرج من العيضة
ثم تبقى عهده السنة كالعبد وقال ابو حنيفة ولشافعي
واحمد كلما حدث من عيب قبل قبض المشتري فممن ضمان
البايع او بعد قبضه فمن ضمان المشتري **فصل**
ومن باع عبدا جانيا فالبيع صحيح عند ابي حنيفة واحمد
ولشافعي قولان احدهما الصحة ولثانيه البطلان وهو الاصح
واذا باع بشرط البراة من كل عيب فلك الشافعي اقوال
احدهما انه بري من كل عيب علي الاطلاق وهو قول ابي
حنيفة ولثاني انه لا يبرأ من شيء من العيوب حتي يسمى
العيب وهو قول احمد ولثالث وهو الراجح عند جمهور
اصحابه انه لا يبرأ الا من عيب باطن في الحيوان لم يعلم

به البايع وقال مالك البراءة في ذلك جائزة في الرقيق دون
غيره فيبرأ مجالا يعلمه ولا يبرأ عما علمه ورواه قاله عند مالك
بيوع وقال ابو حنيفة فسخ وهو الرابح من مذهب الشافعي
وقال ابو يوسف هي قبل القبض فسخ ويعدده ببيع الا في
في العقار فيبيع مطلقا **فصل** لمراحة من اشترى بسلعة
جاز له بيعها عند شافعي براس مالها واقل منه واكثر من
البايع وغيره وقبل نقد الثمن ويعدده وقال ابو حنيفة
وما لك واحمد لا يجوز بيعها من بايعها باقدا من الثمن
الذي ابتاعها به قبل الثمن في البيع الاول ويجوز ان يبيع
بما اشتراه مراحة بالاتفاق وهو ان يبين راس المال
وقدر الربح ويقول بعثتها براس مالها وربح درهم في
عشرة وكرهه ابن عباس وابنه عمر ومنع اسحاق وابنه هراويه
جوازه واذا اشترى بثمن موجب لم يجز بثمن مطلقا بالاتفاق
بل يبين وقال الاوزاعي بكم العقد اذا اطلق ومثبت
لنمو في دمه موجب وعلى مذهب الايمه يثبت للمشتري
الخيار اذا لم يعلم بالتاجيل واذا اشترى شيئا من ابيه
او ابنه جاز ان يبيعه مراحة مطلقا وقال ابو حنيفة
واحمد لا يجوز حتى يبين من اشترى منه **باب**

البيوع

75
البيوع المنهي عنها النجس حرام وهو ان يزيد في الثمن
لا لرغبة بل ليخدع غيره فان اغشبهه انسان ما يشترى
مشرأه صحيح عند الثلاثة وان اشترى الغارم وقال مالك
الشرط باطل ويحرم بيع الحاضر للبادي بالاتفاق وهو ان
غريب يمتاع ثمر الحاجة اليه لبيعه بسعر يومه فيقول
بلذي انزلته عندي لا يبيعه لك قليلا قليلا باعلا ويحرم
بيع العربون وهو ان يشتري السلعة ويدفع اليه الثمن
ان رضى السلعة والا فهو له هبة وقال احمد لا بأس بذلك
ويجوز ان يبيع العسمة عند الشافعي عند الشامع الكراهة
وهو ان يبيع سلعة بثمن الي اجلة ثم يشتري بها نفدا
باقدا من ذلك الثمن وقال ابو حنيفة وما لك واحمد لا يجوز
ذلك **فصل** ويحرم التسعير عند ابي حنيفة وشافعي
ومن رآه قال اذا خالف احد اهل السوق بزيادة او نقصان
يقال له امان تبيع بسعر اهل السوق او تغفل عنهم
فان سعر السلطان على الناس فيا الرجل متاعه وهو
لا يزيد ببيعه بذلك ولم يقدر على نزل البيع كان مكرها
وقال ابو حنيفة الكراهة هو السلطان بمنع صحة البيع
والكراهة غيره لا يمنع **فصل** ولا احتكار في الاوقات

حرام بالانفاق وهو ان يتناع طعاما في الغد ويمسكه ليزداد
 ثمنه وتفقو على انه لا يجوز بيع الكال بالكال في الدين وشمه
 الكلب خبيث وكره ملك ببيعه مع الجواز فان بيع له
 بفسخ البيع عنده على كلب امك لا انتفاع به وهذا قال
 ابو حنيفة وقال الشافعي لا يجوزنا صلا ولا قيمة له ان قتلا
 او تلف وبه قال احمد **فصل** اختلاف المتبايعين
 وهلاك المنع اذا حصل الاختلاف بين المتبايعين
 في قدر الممنوع ولا يبيته بانفاق والا صح من مذهب
 الشافعي انه يبرأ بيمين البايع وقال ابو حنيفة لا يخالف
 مع هلاك المبيع ويكون القول قول المشتري ويروي
 ذلك عن مالك واحمد وقال زفر وابو ثور القول قول المشتري
 بكل حال وعن الشعبي رايت شريحا ان القول قول البايع
 وحملوا واختلاف ورثتها كما اختلافهما وقال ابو حنيفة ان
 كان المبيع في يد وارث البايع تخالفا وان كان في يد وارث
 المشتري فالقول قوله مع يمينه **فصل**
 وان اختلف المتبايعين في شرط الخيار او قدر الخيار او قدره
 او شرط الوعد والضمان بالمال او بالعهد تخالف عند
 في قدر ثمنه تخالفا عند الشافعي وفسخ المبيع
 فله وهذا احد الروايتين عن احمد واحمد وايتان عن مالك

وقال ابو حنيفة يبرأ بيمين المشتري وان كان المبيع في يد وارث البايع
 وان كان مستقرا وان كان في يد المشتري وان كان في يد وارث البايع

الشافعي ومالك وقال ابو حنيفة واحمد لا تخالفا في هذه الشرايط
 والقول قول من ينفقها **فصل** واذا باع عينا ثمنه
 في الذمة ثم اختلف فقال البايع لا اسلم المبيع حتى اقبضني
 الثمن وقال المشتري في الثمن مثله فللشافعي اقبضها
 بيمين البايع على تسليم المبيع ثم يجرى المشتري على تسليمها
 الثمن وقول قول يجرى المشتري وفي قول الا يجبر فمذاهب صاحبها
 وفي قول يجرى ان وقال ابو حنيفة ومالك يجرى المشتري اولا
فصل واذا تلف المبيع قبل القبض بائنا فانه سمي
 انفس المبيع ميكلا وموزونا ولا بعد وذا فهو من ضمان المشتري
 واذا تلفه اجنبي فللشافعي قول اصحها ان البيع لا ينفسخ
 بل يتخير المشتري بيمين ان يجرى ويغرم الا اجنبي او ينفسخ
 فيغرم البايع الا اجنبي وهو قول ابو حنيفة واحمد وهو
 الراجح من مذهب مالك وان تلفه البايع انفسه كالا فقه
 عند ابي حنيفة ومالك والشافعي وقال احمد لا ينفسخ وان كان
 مثليا فمثله ولو كان المبيع ثمرة على شجرة فلفت بعد
 التحليله فقال ابو حنيفة يل على البايع قيمته ان تلف من
 ضمان المشتري وهو الاصح من قول الشافعي وقال مالك
 ان كان لتك واقل من الثلث فمذاهب ضمان المشتري وا
 لثلث فما زاد فمذاهب ضمان البايع وقال احمد ان تلف

Copyright

باب في سحابة كان من ضمان البايع او يذهب او سرقة
فمن ضمان المشتري **باب** السلم والقرض اتفق الا
ايمة على جواز السلم لا وجل وهو السلف وعلى انه يصح بشرط
سنته ان يكون في جنس معلوم بصفة معلومة ومقدار
معلوم واجل معلوم ومعرفة مقدار راس المال وزاد
ابو حنيفة بشرط سابقا وهو تسمية مكان التسليم اذ كان
الجملة مونة وهذا السابع ليس بشرط ولكن لا زمر عند باقي
باقي الا ايمه **فصل** وتفقو على جواز السلم في الميكلة
والموزونة والمدزوعة التي تضبط بالوصف وتفقو على جوازه
في المعدودة التي تنفارت احادها كالجزر وليض الا
في رواية عن احمد واختلفوا في المعدودة التي تنفارة
كالرمان والبطيخ فقال ابو حنيفة لا يجوز السلم فيه لا
وزنا ولا عددا وقال مالك مطلقا وقال الشافعي يجوز وزنا
وعن احمد روايتان اشهرهما الجواز مطلقا عدد وقال
احمد ما اصله لكلا لا يجوز السلم فيه وزنا وما
اصله الوزن لا يجوز السلم فيه كلبا وبجوز السلم حال
ومو جلا عند الشافعي وقال ابو حنيفة وما لك لا يجوز
السلم حال ولا بد فيه من اجل ولو ايا ما بسيرة

فصل

٧٤ **فصل** ويجوز السلم في الحيوان من الرقيق والبهائم
والطيور وكذلك قرضه الا اجارية التي يحمل للمقترض
وطبها عند الشافعي ومالك واحمد وجمهور الصحابة وتابعين
وقال ابو حنيفة لا يصح السلم في الحيوان والاستقرار
قال المزني وابن جابر الطبري يجوز قرض الاما التي يجوز
وطبها للمقترض وطبها **فصل** ويجوز عند
مالك البيع الي الحماض والجداد والبيروز والمهرجان و
فضيح النصارى وقال ابو حنيفة وشافعي لا يجوز وهو ظاهر
الروايتين عن احمد يجوز السلم في اللحم عند الثلاثة
ومنعه منه ابو حنيفة ولا يجوز السلم في الخنزير عند ابو
حنيفة وشافعي واجازه مالك وقال احمد يجوز السلم
في الخنزير فيما سته النار **فصل** ويجوز السلم
في المعدوم مريه دون عقد السلم عند مالك وشافعي و
احمد ان غلب على الظن وجوده عند المحل وقال ابو حنيفة
لا يجوز الا ان يكون موجودا من حين العقد الى المحل
ولا يجوز السلم في الجواهر الثمينة انما دره الوجود
الا عند مالك ويجوز الا اشتراخ وتولية في السلم
في البيع عند مالك ومنعه منه ابو حنيفة وشافعي

باب القرض ولقرض مندوب اليه بالاتفاق ويكون حاله
 يطالب به متى شاء اذا اجل لا يلزم التاجيل فيه وقال مالك
 يلزم ويجوز قرضه الخبز عند الثلاثة وقال ابو حنيفة لا يجوز
 بحال وهل يجوز وزنا او عدا في مذهب الشافعي وجهان
 صحهما وزنا وعن احمد روايتان وقال مالك واذا اقترض رجل
 من رجل قرضا فهل يجوز له ان ينتفع بشئ من مال المقرض
 من الهدية والعارية وكل ما يدعوه اليه من الطعام ونحو
 ذلك مما لم يجر عاده به قبل القرض قال مالك واحمد وابو
 حنيفة لا يجوز وان لم يشترطه وقال الشافعي اذا كان غير
 شرط جاز والغیر محمول على اذا شرط قال في الروضة واذا
 اذا هدي المستقرض للمقرض هدية جاز قبولها بغير كراهة
 ويستحب للمقرض ان يرد اجود مما اخذ للمذيت الصحيح
 ولا يكره للمقرض اخذه **فصل** على ان من كان له
 دين على انسان الى اجل لا يحل له ان يضع عنه بعض الدين
 قبل الاجل ليحسم له الباقي **فصل** اذا كان له ان يحسم
 له قبل الاجل بعضه كعينا وبضائه عرضا او على انه لا بأس
 اذا حله الاجل ان ياخذ من البعض ويسقط البعض ويخبر
 الا اجل اخر **فصل** واذا كان للانسان دين
 على

لا يحل له ان ياخذ قبل
 الاجل بعضه

على اخر من جهة بيع او قرضه فاجله مدة فليس له عند مالك
 ان يرجع فيه ويلزمه تأخيرها الى بلد المدة التي اجلها وكذا لو
 كان له دين من رجل قرضا في الاجل ويهدى قال ابو حنيفة لا
 في الجناية والقرض وقال الشافعي لا يلزمه في الجميع وله المطالبة
 به قبل ذلك الاجل الثاني اذا الحال لا يجوز **باب الرهن**
 والرهن بتأخير في الشيء وهو يفسر عند كافة الفقهاء وقال
 داود هو مختص بالسفر وعقد الرهن يلزم بالقبول وان لم
 يقبض عند مالك ولكنه يجبر الرهن على التسليم وقال ابو حنيفة
 وشافعي واحمد من شرط صحة الرهن القبض فلا يلزم الرهن
 الا يقبضه ورهن المشاع كاستدانة الرهن عند المرتهن
 ليس بشرط عند الشافعي وهو بشرط عند ابي حنيفة ومالك فمضى
 خرج الرهن من يد المرتهن على وجه كان بطل الرهن
 باحنيفه يقول ان عاد الى الرهانت يوديعة او عارية لم يبطل
 واذا رهن عبدا ثم اعتقه فارجح الاقوال عند الشافعي
 انه يقول انه ينفذ من الموصر وتلزمه قيمته بوقفته
 تميزا وان كان موصرا لم ينفذ وهذا هو المشهور عند
 مالك ايضا ان طريقه مالا او قبض المرتهن ما عليه نقد
 العتق وقال ابو حنيفة يعتق في اليسار ولا اعسار ربي

في الجناية والقرض
 لا يلزمه في الجميع
 وله المطالبة
 به قبل ذلك
 الاجل الثاني
 اذا الحال لا
 يجوز
 باب الرهن
 والرهن بتأخير
 في الشيء
 وهو يفسر
 عند كافة
 الفقهاء
 وقال
 داود هو
 مختص
 بالسفر
 وعقد
 الرهن
 يلزم
 بالقبول
 وان لم
 يقبض
 عند
 مالك
 ولكنه
 يجبر
 الرهن
 على
 التسليم
 وقال
 ابو
 حنيفة
 وشافعي
 واحمد
 من
 شرط
 صحة
 الرهن
 القبض
 فلا
 يلزم
 الرهن
 الا
 يقبضه
 ورهن
 المشاع
 كاستدانة
 الرهن
 عند
 المرتهن
 ليس
 بشرط
 عند
 الشافعي
 وهو
 بشرط
 عند
 ابي
 حنيفة
 ومالك
 فمضى
 خرج
 الرهن
 من
 يد
 المرتهن
 على
 وجه
 كان
 بطل
 الرهن
 باحنيفه
 يقول
 ان
 عاد
 الى
 الرهانت
 يوديعة
 او
 عارية
 لم
 يبطل
 واذا
 رهن
 عبدا
 ثم
 اعتقه
 فارجح
 الاقوال
 عند
 الشافعي
 انه
 يقول
 انه
 ينفذ
 من
 الموصر
 وتلزمه
 قيمته
 بوقفته
 تميزا
 وان
 كان
 موصرا
 لم
 ينفذ
 وهذا
 هو
 المشهور
 عند
 مالك
 ايضا
 ان
 طريقه
 مالا
 او
 قبض
 المرتهن
 ما
 عليه
 نقد
 العتق
 وقال
 ابو
 حنيفة
 يعتق
 في
 اليسار
 ولا
 اعسار
 ربي

العبد المرهون في قيمته المرتهن في عسر سبيده وقال
احمد بن محمد بن عتقه علي كل حال **فصل**
واذا ارهنت شيئاً على مائة ثم اقرضته مائة اخرى واداد جعل
الرهن على الا اثنين جميعاً لم يجوز علي الراعي من مذهب الشافعي
اذا ارهنت لازم من الحق الاول وهو قول ابي حنيفة واحمد وقال
مالك بالجواز وهل يصح الرهن على الحق قبل وجوبه قال ابو حنيفة
يصح قال مالك والشافعي واحمد لا يصح واذا شرط الراهن
في الرهن ان يبيعه عند حلول الحق وعدم دفعه جاز
عند ابي حنيفة ومالك واحمد وقال شافعي لا يجوز للمرتهن
ان يبيع المرهون بنفسه بل يتبعه الراهن او وكيله
باذن المرتهن فابن ابي لزمه الحاكم قضاء الدين
او بيع المرهون ورفع ان الحاكم مستحب عند مالك فان
لم يفعل وباعه المرتهن جاز واذا وكل الراهن عدلاً
في بيع المرهون عند الحلول ووضع الرهن في يده كانت
الوكالة عند الشافعي واحمد صحيحة وللرهن فسخا وعند
له لغيره من لوكل وقال ابو حنيفة ومالك ليس له فسخ ذلك
واذا تراضيا علي منعه عند عدل وشرط الراهن ان يبيعه
العدل عند الحلول فباعه العدل فتلز التمت قبل قبض
المرتهن

المرتهن فهو عند ابي حنيفة من ضمان المرتهن كما لو كانت
في يده وقال مالك ان تلف الرهن في يده لعدل فهو من ضمان
الراهن بخلاف كونه في يده المرتهن فانه يضمنه وقال الشافعي
واحمد يكون والحالة هذه من ضمان الراهن مطلقاً ان يتعدي
المرتهن فان يده يدا ماله فاباع العدل الرهن وقبض
الراهن التمت ثم خرج المبيع مستحقاً فلا عهدة على العدل
عند مالك وبأخذ المستحق المبيع في يدي المشتري ويرجع
المشتري بالتمت على موكل العدل في البيع وهو المرتهن لانه
يبيع له قال القاضي عبد الوهاب ولانه لا ضمان عندنا علي
الوكيل ولا على الوصي ولا على الاب فيما يبيعه من مال ولده
وهذا قول شافعي واحمد وقال ابو حنيفة العهدة على العدل
بغير المشتري ثم يرجع جمع على موكله وكذا يقول في الاب
ولو وصي ويوافق مالك في الحاكم فيقول لا عهدة عليهم ولكن
القول علي من باع عليه ان كان مغلماً او يتيماً **فصل**
واذا اقرضت عبدي هذا عندك علي ان تقرضني الف درهم
او تبيعني هذا الثوب اليوم وغداً صح الرهن وان تقدم
وجوب الحق فان اقرضته الدرهم او باعه الثوب فالرهن
لازم يجب تسليمه اليه عند ابي حنيفة ومالك وقال الشافعي

واحد القرض وبيع بهضي والرهن لا يبيع
والمختصوب مضمون ضمانات غصب فلو رهنه ماله عند القاص
من غير قبضه صار مضموناً ضمانات رهنه وزال ضمان الغصب
عند مالك وابي حنيفة وقال لشافعي واحمد يستقر ضمان
لغصب ولا يلزم الرهن ماله بضمين ومن امكان قبضه
فصل وعند مالك ان المشتري الذي استحق المبيع
يده يرجع بالثمن على المرتهن لا على الراهن ويكون دين
المرتهن في ذمة الراهن كما تولد الرهن وكذا عند ابي
حنيفة الا انه يقول العدل بضمه ويرجع على المرتهن
وقال لشافعي يرجع المرتهن للمشتري على الراهن لان
الرهن عليه يبيع لا على وكذا الك يقول مالك وابي حنيفة
يقتطعون اذا باع الحاكم او لوطي او لاميد شيئاً من التركة
لغيرهما بطلبهم واحد الثمن ثم استحق المبيع فان لمشتري
عندهما يرجع على الغرم ويكون الغرماء في ذمة غريمهم
كما كان ولباب كله عند الشافعي واجد الرجوع يكون عندهما
على الراهن ولما يكون الذي يبيع متاعه **فصل**
واذا اشترط للبايع رهناً او ضمناً ولم يعبد الرهن ولا
لضمين بالبيع جاز عند مالك وعلى المبتاع ان يرفع
رهناً

٧٧
رهناً برهن مثله على مثله على مبلغ ذاك الدين وكذا الك عليه ان
يأتي بضمين تنقه وقال ابو حنيفة وشافعي البيع والرهن باطلان
وقال المزني هذا غلط عند الرهن فاسد للجهل به البيع جاز
ولما يبيع الخيار ان شئنا ان يبيع بدينه وان شافعي البطلان
الوثيقة واذا اختلف الراهن والمرتهن في مبلغ الدين الذي
حصل به الرهن فقال الراهن رهنه على خمس مائة و
قال المرتهن على الف وقيمة الرهن تساوي الف او زياده
على خمس مائة فعند مالك القول قول المرتهن مع يمينه فان
ذا حلف وكان قيمة الرهن الف فالراهن بالخيار بين ان
يعطيه الف او ياخذ الرهن او يترك الرهن للمرتهن وان
كان القيمة ستماية حلف المرتهن قيمته واعطاه الرهن
وستمايه وحلف انه لا يستحق عليه الا ما ذكره ونسقط
الزيادة وقال الشافعي واحمد وابي حنيفة القول قول
الراهن فيما يذكره مع يمينه فاذا حلف دفع الي المرتهن
ما حلف عليه واخذ رهنه **باب الزيادة** وزيادة الرهن
ونماؤه اذا كانت منقطة كالولد ولثمة والصوف والوبر وغير
ذلك يكون عند مالك ملكاً للراهن ثم الولد ثم الوبر

في الرهن دون غيره وقال ابو حنيفة الزيادة مطلقا لا خلاف في
الرهن مع الاصل وقال الشافعي جميع ذلك خارج عن الرهن
وقال مالك واحمد هو ملك للمرتهن دون الراهن وقال بعض
اصحاب الحديث ان كان الراهن هو الذي ينفق على الرهن فانه
لزيادة له او المهرتهن فالزيادة له **فصل**
وختلفوا العلماء في الرهن هل هو مضمون ام لا فذهب مالك الى انما
يظهر هلاكه كالحيوان والعقار فهو غير مضمون علم المرتهن و
يقبل قوله في تلفه مع يمينه وما ينحفي هلاكه كالنقد و
لثوب فلا يقبل قوله فيه الا ان يصدق الراهن وختلفوا قوله
فيما اذا قام البينة بالهلاك فروي ابي القاسم وغيره عنه انه
في يمينه وبأخذ دينه من الراهن وروي اشهب وغيره
عنه انه ضامن لقيمته والمشهور من مذهبنا انه مضمون
انه بقيمته قلت او كثر فادى فضل للراهن من لقيمة
شي على مبلغ الحق اخذه من المرتهن وقال ابو حنيفة الرهن
على كل حال مضمون باقل الامرين من قيمته ومن الحق
الذي عليه فاذا تلفه كان قيمته الناقصا والحق خسران
ضمن ذلك الحق ولم يضمن الزيادة ويكون تلفه مضمونا
الراهن

الراهن وان كان قيمة الرهن خسران والحق الغاصم بقيمة الرهن
وسقطت من دينه واخذ باقي حقه وقال الشافعي واحمد الرهن
امانة في يد المرتهن كتباير الا مائة لا يضمنه الا بالتعدي و
قال شريح والحسن والشعبي والرهن مضمون بالحق كله حتى
لو كان بقيمة الرهن درهمين والحق عشرة الف ثم تلف الرهن
سقط الحق كله **باب الوعارة** واذا ادعى المرتهن
هلاك الرهن وكانت يمينه ما ان اتفقا على القيمة فذلك كالم
وان اتفقا على الصفة واختلفا في القيمة فقال مالك يسأل
اهل الخبرة عن قيمة ما هذه صفته وعمل عليها وقال ابو
حنيفة القول قول المرتهن في لقيمة مع يمينه ومذهب الشافعي
ان لقول قول العاقد مطلقا ولو شرط المتبايعان ان يكون
نفس البيع رهنا قال ابو حنيفة وشافعي لا يصح ويكون البيع
مفسوخا قال القاضي عبد الوهاب وظاهر قول مالك لقوله ولكنه
عندي على طريق الكراهية وان ادل على جوازه وانصر القول به
وعندي ان اصول مالك تدل عليه **باب التفليس**
والتفليس والمجرد تفليس الشكثة مالك واحمد وشافعي على ان
الحجر على المفلس عند طلبة الغرما واحاطة الديور بالمدين
مستحق على الحاكم وان له منعه من التصرف حتى لا يضر

بالغرام وروان الحاكم يبيع اموال المفلس اذا امتنع من بيعها
ويقسمها بين غراميه بالحصر وقال ابو حنيفة لا يجر
على المفلس بيع شيء حتى يقضي الديون فان كان له مال لم
يتصرف الحاكم فيه ولم يبان بيعه الا ان يكون ماله دراهم
ودينه دراهم فيقتضيها القاضي بغير امره وان كانت ماله
دراهم ودينه دنانير باعها القاضي في دينه **فصل**
وختلف في تصرف المفلس في ماله بعد الحجر عليه فقال ابو
حنيفة لا يجر عليه في تصرفه وان حكم به قاضي لم ينفذ
فضاء ماله بحكم به قاضي ثاني واذا لم يصح الحجر عليه
صح تصرفاته كلها سواء احتملت الفسخ او لم تختمل فان
نفذ الحجر قاضي ثاني صح من تصرفاته ~~كلها~~ ما لا يحتمل الفسخ
كالنكاح والطلاق والتبني والعقود والاستيلاء وبطل ما
يحتمل الفسخ كالبيع والاجارة والهبة والصدقة ونحو ذلك
وقال مالك لا ينفذ تصرفه في اعيان ماله ببيع ولا هبة و
لا عتق وعت الشافعي قولان احدهما هو الاظهر كهدية مالك
والثاني تصح تصرفاته وتكون موقوفه فان قضيت الديون
من غير تقضي التصرف نفذ التصرف وان لم يقضي لا ينقضه ا
فسخ منها الا ان عتق فالا موقوف فيبطل بالهبة ثم البيع ثم
العتق

٧٩
العتق وقال احمد في اظهر روايته لا ينفذ تصرفه في شيء الا
في العتق خاصة ولو كانت عند المفلس سلعة
وادركها صاحبها ولم يزلت البايع قبض من ثمنها شيء والمفلس
حتى قال مالك والشافعي واحمد صاحبها احق بها من العر ما قبض
باخذها دونهم وقال ابو حنيفة صاحبها كما حد العر ما يقاسموت
فيها فلو وجدها صاحبها بعد موت المفلس ولم يكن قبض من
ثمنها شيئا قال الشافعي وحده هو احق بها كما لو كان المفلس
حيا وقال الشاذلي صاحبها اسوة العر ما **باب الدين**
الدين اذا كان موقدا هل يجلد بالحجر ام لا قال مالك يجلد وقال
احمد لا يجلد وللشافعي قولان كالمذمومين واصحهما لا يجلد وايد
حنيفة لا يجر عليه مطلقا وهل يجلد الدين بالموت الشاذلي
على انه يجلد وقال احمد وحده لا يجلد في اظهر روايته اذا و
تق الورثة والواقر المفلس بدين بعد الحجر تعلق الدين
بذمته ولم يشارك المقر له العر ما الدين حجر عليه لا جلده
عند الشاذلي وقال الشافعي يشاركهم **فصل**
هل تباع دار المفلس التي لا غني له عنها وخادمه المحتاج
اليه قال ابو حنيفة واحمد لا يتباع ذلك وزاد ابو حنيفة و
قال لا يباع عليه شيء من العقار والعروض وقال مالك لا يباع

يباع ذاك كله **باب العسار** وإذا ثبت اعساره عند
الحاكم فهل يحول الحاكم بينه وبين غرمائه أم لا قال أبو حنيفة
يخرج الحاكم من الحبس ولا يحول بينه وبين غرمائه بعد خروجه
بلا زموته ولا بمنعوه من التصرف وبأخذون فضاء كسبه بأ
لخصص وقال مالك والشافعي وأحمد يخرج الحاكم من الحبس
ولا يفتقر أخراجه إلى أن غرمائه وبجول بينه وبينهم ولا يحول
حينئذ بعد ذلك ولا حاك ذمته بل ينظر إلى مسيرته
باب البيعة وتفقروا أن البيعة تسمع في الأعتبار بعد
الحبس وتختلف تسمع قبله فقال مالك والشافعي وأحمد تسمع
قبله وظاهر مذهب أبي حنيفة أنها لا تسمع إلا بعده وإذا قام
المفلس البيعة بأعساره فهل يحلف بعد ذلك أم لا قال أبو
حنيفة وأحمد لا يحلف وقال مالك والشافعي يحلف بطه الغرماء
فصل وتفقروا على أن أسباب الموجه الصغر والرق
والجثون وإن الغلام إذا بلغ غير رشيد لم يسلم إليه ماله
وتختلف في حد البلوغ فقال أبو حنيفة يلوغ الغلام بالاختلاف
ولا يزال إذا وطئ فان لم يوجد ذلك ففي بئر له ثمان
عشرة سنة وقيل تسع عشرة سنة وبلوغ الجارية بأ
لحيض ولا حثك أو الحمل أو فحى بئر لها سبع عشرة سنة
وأما

وأما مالك فلم يجد فيه حدًا وقال **الحاج** سبع عشرة سنة
أو ثمان عشرة سنة في حقها وفي رواية ابن وهب خمس عشرة
سنة وقال الشافعي وأحمد في أظهر روايتيه حده في حقها
خمس عشرة سنة أو خروج المني أو الحيض أو الحمل ونبات
العانة هل يقتضي الحاكم بالبلوغ أم لا قال أبو حنيفة
لا وقال مالك مالك وأحمد نعم والراجح من مذهب الشافعي
أنه يحكم بالبلوغ به في حق الكافر لا المسلم **باب الفرس**
وإذا أونس من صاحب المال الرشد دفع إليه ماله بالاتفاق
وتختلف في الرشد ما هو فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد هو في
الغلام صلاح ماله وتأنيبه التيمم وعدم تبذيره ولم
يراعوا عدالة ولا فسقا وقال الشافعي هو صلاح المال ولدين
وهل بين الغلام والجارية فرق قال أبو حنيفة والشافعي لا فرق
بينهما وقال مالك لا يفكر المحرم عنها وإن بلغت رشيد حتى
تتزوج ويحب بدخل بها الزوج وتكون حافظة لما لها كما كانت
قيل الزوج وعنف أحمد روايتان المختارة منهما لا فرق
بينهما والثانية كقول مالك وزاد حتى يحول عليها حول عند
أو تلد ولدًا وتفقد الثلاثه علوان الصبي إذا بلغ وأونس منه
الرشد دفع إليه ماله فان بلغ غير رشيد لم يدفع إليه

ماله ويستمر بحجر رآ عليه وقال ابو حنيفة اذا انتهى سنة ابي
 خمس وعشرين سنة دفع اليه المال بكل حال واذا طرأ عليه
 السفة بعد ريناسر رستده هل بحجر عليه ام لا قال الشافعي
 وما لك واحد بحجر عليه عليه وقال ابو حنيفة لا يحجر عليه وان
 كان مبدراً ويجوز للمالك ان يشتريه لان نفسه
 مال اليتيم وان يبيعها مال نفسه مال اليتيم اذا لم يبيعها بنفسها
 عند مالك ويجوز الا اكل من مال اليتيم خلاف ما لا يذنبه **باب**
 الصالح اتفقوا الا بجهة على ان من علم ان عليه حقاً فصلاح على بعضه
 لم يحل له ان يضمن للحق اذ لم يعلم وادعى عليه فهل تصح
 المصالحة قالوا الثلاثة تصح وقال الشافعي لا تصح ولصلاح علي
 المجهول جائزاً عند الثلاثة ومنعه الشافعي واحمد واذا و
 جد الحاريط بين دارين ولصاحب احد الدارين عليه جدوع
 وادعى كل منهما ان جميع الحاريط له فعند ابي حنيفة ومالك انه
 لصاحب الجدوع التي عليه مع يمينه وقال الشافعي اذا كان لا
 حدهما عليه جدوع لم يترجح جانبه بذاك بل الجدوع لصاحبها
 مقرة على ما هي عليه والحاريط بينهما مع ايمانها **باب السقف**
 واذا تداخلا سقفا بين بيتين وغرفة فوقه فالسقف عند ابي
 حنيفة ومالك لصاحب السفار وقال الشافعي واحمد هو بينهما
 نصفان

والله اعلم

نصفان واذا تهدم السفار والسفل فاداد صاحب العلوان بينه
 له بحجر صاحب السفار على البناء والتسقيف حتى يبني صاحب
 العلوان علوة بل ان اختار صاحب العلوان يبني السفار من ماله
 ويمنع صاحب السفار من ان يرتفع حتى يعطيه ما اتفق عليه
 هذا مذهب ابي حنيفة ومالك واحمد ونقل عن الشافعي كذا لك
 والصحيح من مذهبه انه لا يحجر صاحب السفار ولا يمنع
 من ان يرتفع اذ يبني صاحب العلوانه بناء على ما صاحب اصله
 في قوله الجديد ان لشر لا يحجر على العمارة والقدير المختار
 عند جماعة متأخري الصحابة انه يحجر الشريك دفعاً للضرر
 وصيانة له ماله المتزله عند التعليل قال الغزالي في فتاويه
 الاختيار ان القاضي يلاحظ احوال المتخاصمين فان بان له ان
 الا امتناع لضرر صحيح او شك في ذلك لم يحجر له وان علم
 انه عند اجبره قال ولقد رأت بغيره ان في تنقية البير
 لقناه والنهر بين الشريك **فصل** وللمالك التصرف
 في ملكه تصرفاً لا يبضر بمجاره واختلف في تصرف يبضر فاجازه
 ابو حنيفة والشافعي ومنعه مالك واحمد وذلك مثلاً ان يبني
 حتماً ما او حصرة او بمحاصناً ويحفر بيراً مجاوره كبيراً شريكه
 فينقص ماءه كذا لك او يفتح بمحيطه شيئاً كاشرف على مجاره
باب السقف

Copyrighted material

فلا يمنع التصرف في ملكه واتفقوا على ان للمسلم ان يعطي بناء في
ملكه لكن لا يحل له ان يطلع عورته جيرانه فان كان سطحه اعلا
من سطح غيره قال مالك واحمد يلزمه بناء ستره تمنعه على الا
اشراق على جاره وقال ابو حنيفة والشافعي لا يلزمه ذلك وهكذا
ختلفا فمما اذا كان بين رجلين جدارا فسقط فطال احداهما
لا تخرب بانيته فامتنع وكذلك اذا كان بينهما دولاب او قناة او
نهر فحطل او يترفق قال ابو حنيفة بالاجبار في النهر والدولاب
ولقناه والبئر لا في الجدار بل عدم الا جبار في الجدار متفق عليه فيقال
للاخر ان شئته فادبوا منه من الا ارتفاع حتى يعطيك
قيمة البناء وافقه مالك على الاجبار في الدولاب والقناة والبئر والنهر
وختلفوا قوله في الجدار المشترك فعند رواية بالاجبار واخر بعدمه
باب الحوالة اتفقوا الائمة على انه اذا كان الانسان
على اجر حق فاحاله على من له عليه حق لم يجب على المحال قبول
الحوالة وقال داود يلزمه القبول وليس للمحال عليه ان يمتنع من
قبول الحوالة عليه ولا يعتبر رضاه عند ابي حنيفة والشافعي وقال
مالك ان كان المحال عدو للمحال عليه لم يلزمه قبولها وقال احمد و
قال الا صنفين من ائمة الشافعية لا يلزمه المحال عليه القبول
مطلقا عدو كان المحال ام لا ويحكمي ذلك عند داود فاذا قبل
صاحب

صاحب الحق الحوالة على من له عليه حق لم يجب على المحال قبول
الحوالة اتفقوا الائمة على انه اذا كان الانسان
على اجر حق فاحاله على من له عليه حق لم يجب على المحال قبول
الحوالة وقال داود يلزمه القبول وليس للمحال عليه ان يمتنع من
قبول الحوالة عليه ولا يعتبر رضاه عند ابي حنيفة والشافعي وقال
مالك ان كان المحال عدو للمحال عليه لم يلزمه قبولها وقال احمد و
قال الا صنفين من ائمة الشافعية لا يلزمه المحال عليه القبول
مطلقا عدو كان المحال ام لا ويحكمي ذلك عند داود فاذا قبل
صاحب

صاحب الحق الحوالة على من له عليه حق لم يجب على المحال قبول
الحوالة اتفقوا الائمة على انه اذا كان الانسان
على اجر حق فاحاله على من له عليه حق لم يجب على المحال قبول
الحوالة وقال داود يلزمه القبول وليس للمحال عليه ان يمتنع من
قبول الحوالة عليه ولا يعتبر رضاه عند ابي حنيفة والشافعي وقال
مالك ان كان المحال عدو للمحال عليه لم يلزمه قبولها وقال احمد و
قال الا صنفين من ائمة الشافعية لا يلزمه المحال عليه القبول
مطلقا عدو كان المحال ام لا ويحكمي ذلك عند داود فاذا قبل
صاحب

ذلك لا يجوز ولا الا ان يبرأ من المجهول وان مائة انسان وعليه
دين ولم يخلف وفاء فصار يصح ضمان الدين عنه ام لا
مذهب مالك وشافعي واحمد وابو يوسف ومحمد انه يجوز وقال
ابو حنيفة اذا لم يخلف وفاء لم يجوز الضمان عنه
ويصح الضمان من غير قبول المطالب عند الثلاثه وقال ابو حنيفة
لا يصح الا في موضع واحد وهو ان يقول المر ببيع لبعض ورثته
اضمن عني ديني فيضمنه والغرامة غيب فيجوز وان لم يسم الودين
فان كان في الصحة لم يلزم الكفيل شيء **باب الكفالة**
ولفالة البدن صحيحه عن كل من وجب عليه المضمون الي ما
يجلس الحاكم بالا اتفاق الا طباق الناس عليها **باب**
ومسير الحاجة اليها وتنصح كفالة البدن عن من ادعي عليه
الا عند ابي حنيفة وتنصح بيدت ميت لمحضرة لاد الشهادة
عليه ويخرج الكفيل عن العهدة بتسليمه في المكان الذي ا
شرطه ارادة المستحق واباه بالاتفاق الا ان يكون دونه يد
عاديه ما نفعه فلا يكون تسليما فلو مات الكفيل بطلت الكفالة
الا عند مالك وان تغيب المكفول او هرب قال ابو حنيفة
والشافعي ليس عليه غير احضاره ولا يلزمه المال واذا تعدد
عليه احضاره لغيبته امهل عند ابي حنيفة مدة المسير
ولرجوع

والرجوع بكفيل الا ان ياتي به فان لم ياتي به حسن ياتي به و
قال مالك واحمد ان لم يحضره ولا غمرا لمال واما الشافعي فمك يضمن
المال عنده مطلقا ولو لم يعلم مكانه لم يطالب بالاتفاق ولو قال ان
لم يحضره غدا فانا ضامن لما عليه فامر يحضر او مات المطلوب
ضمن ما عليه الا عند شافعي ومالك ولو ادعي رجل علي رجل مائة
درهم فقال رجل ان لم اواف به غدا فعلي المائة فامر يوافق به
لزمه المائة ان عند مالك وشافعي ومحمد ابن الحسن وضمان
الدرك في البيع جائزا صحيح عند ابي حنيفة ومالك واحمد وهو
الراجح من قول شافعي بعد قبض الثمن لا طباق جميع الناس
عليه في جميع الاعصار وله قول انه لا يصح لانه ضمانات ولا يجب
باب الشركة شركة العنان جائزة بالاتفاق ولشركة
المفاوضة جائزة عند ابي حنيفة ومالك والاربا حنيفة
خالف مالك في صورتها فيقول المفاوضة ان يشترط الرجلان
في بملكانه من ذهب وورق ولا يبقى لواحد منها شيء من
هذين الجنسيتين الا مثل ما لصاحبه فاذا زاد مال ا
حدهما على مال الاخر لم يصح حتى لو رث احدهما لا يطلب
الشركة لاد مال زاد على مال صاحبه وكما ما راى احداهما
كان شركة بينهما وكل ما ضمن احدهما من غصب وغيره ضمانة

الاخر وما لك يقول بجوازها ان يزيد ماله على مال صاحبه ويكون الربح
على قدر المالكين وما ضمنه احدهما هو التجار تهما فينبغي انهما انما الغصب
وتحريمه فله ولا فرق عند مالك بينهما ان يكون راس مالهما مضمنا
ودارهم ولا يبين ان يكون شريك في كل ما يملكانه ويجوز ان
للتجارة او في بعض مالهما وسواء عند اختلاف مالهما حتى لا يملك
بميزاحدهما عن الاخر او كان متميزا بعد ان يجمعان وتصبح
ايديهما جميعا عليه في لشركه وابو حنيفة قال تصح الشركة وان كان
مال كل واحد منهما في يديه وان لم يجمعاه ومذهب الشافعي واحمد
ان هذه الشركة باطله **فصل** وشركة الادب ان جازيه
عنده مالك واحمد في المنايع اذا اشترك في صنعة واحدة وعمل
في موضع واحد وقال ابو حنيفة بجوازها وان اختلفت صنعة
بينهما وفتق موضعها ونحوها احمد في كل شيء وهو مذهب
الشافعي انها باطله وشركة الوجوه جائزة عند ابو حنيفة واحمد
وهو رتها ان لا يكون لهما راس مال ويقول احدهما لا خراش شركنا
على انما اشترى كل واحد منا في الذمت كانت شركة والربح بينهما
ومذهب مالك والشافعي انها باطله ولا يصح عند الشافعي الشركة
الصنان بشرط ان يكون راس مالهما نوعا واحدا او بخلافه حتى
لا يتميز عينا احدهما به عينا الاخر ولا يعرفون ان شرط
تساوي

تساوي قدر المالكين واذ كان راس المالهما متساويا وشرط
احدهما ان يكون له من الربح اكثرهما نصيبا في الشركة فاسده
عنده مالك والشافعي وقال ابو حنيفة يصح ذلك ان كان المشرط
لذلك احد في التجارة والشركة **باب** الوكالة
لو كانت من الحقوق لجازية في الجملة بالاجماع وكلما جاز فيه
النيابة من الحقوق جازت الوكالة فيه كالبيع والشراء والجارة
وقضا الديون والخصومة في المطالبة بالحقوق ولتوزيع
الطلاق وغير ذلك وتنفذ الايعة على ان قرار الوكيل على موكله
في غير مجلس الحكم لا يقبل بحال فلو قر عليه بمجلس
الحكم قال ابو حنيفة يصح الا ان يشترط عليه ان لا يقر عليه
وقال الشاذلي لا يصح وتنفذ على قراره عليه بالحدود ولقصاص
غير مقبول سواء كان مجلس الحكم او غيره ووكالة
الحاضر صحيحة عند مالك والشافعي واحمد وان لم يرض خصمه
بذلك اذ لا يكون الوكيل عدوا للخصم وقال ابو حنيفة
يصح وكالة الحاضر ان لم يرض الخصم الا ان يكون الموكل
من بضار ومسا فراء على ثلاثة ايام فيجوز حينئذ واذا وكل
شخصا في استيفاء حقوقه فان كان وكله بتخصيص الحاكم
جاز ذلك ولا يحتاج فيه الي بيعة وسو وكله في اجماع

الحق من رجل يعينه او جماعة وليس حضوره مستور
 استيفاء حقوقه فان كان
 منه الحق شرطاً في صحة تركيله وان وكله في غير مجلس الحكم فثبت
 وكالته بالعينه على الحاكم ثم يدعي على من مطالبه بمجلس الحاكم هذا
 مذهب مالك والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة ان كان المحضيم الذي
 وكله عليه واحداً كان حضوره شرطاً في صحة الوكالة او جماعة
 كان حضوراً واحداً منهم شرطاً في صحة الوكالة وللوكيل عزل
 نفسه بحضوره الموكل وبغير حضوره عند مالك والشافعي واحمد
 وقال ابو حنيفة ليس له نسخ الوكالة الا بحضوره الموكل والموكل
 ان يعزل الوكيل عن الوكالة وينعزل وان يعلم بذلك على
 لراجح عند مالك والشافعي وقال ابو حنيفة لا يعزل الا بعد العلم
 بذلك وعند احمد روايتان **فصل** واذا وكله في بيع
 مطلقاً مذهب مالك والشافعي واحمد وابو يوسف ومحمد ان ذلك
 يقتضي البيع بثمن المثل نقداً بنقد البلد وان باعه بماله
 يتعاقب الناس بمثله او شيئاً وبغير نقد البلد لم يجز
 الموكل وقال ابو حنيفة يجوز ان يبيع كيف شاء او شيئاً او
 ثمن المثل وبمال يتعاقب الناس بمثله وينقد البلد وغير نقده
 واما في لثرافة فقروا انه لا يجوز للموكل ان يشتري به الاكثر من ثمن
 المثل واذا ابي اجماع وقول الوكيل في تلف المال مقبول **باب**
 بيعه

نقد

بالاتفاق وهذا يقيد قوله في لرد الراجح من مذهب الشافعي انه
 يقيد وبه قال احمد سواء كان بمجلس او بغيره ومن كان عليه
 حق الشخص في ذمته اوله عنده عين كعاريه او ودية فجاه
 انسان وقال وكيف صاحب في قبضه منك وصدقه انه وكيل و
 لم يكن للوكيل بينة فهل يجبر على الدفع الى الوكيل ام لا قال القاضي
 عبد الوهاب استأمر فلان منصوصه لنا ولصاحب عندنا انه لا يجبر
 على تسليم ذلك الى الوكيل وبه قال الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة
 وصاحبه انه يجبر على تسليم ما في ذمته واما العين فقام محمد بن جبر
 على تسليمها كما قال في مال الذمة وختلفوا هل تسمع البينة
 على الوكالة من غير حضور الخصم فقال ابو حنيفة لا تسمع الا بحضوره
 وقال لثلاثه تسمع من غير حضوره وتصح الوكالة في استيفاء
 لقصاص عند مالك والشافعي على الاصح من قوله وعلي اظهر الروايتين
 عند احمد وقال ابو حنيفة لا تصح الا بحضوره وختلفوا في شر
 الوكيل من نفس فقال ابو حنيفة لا يصح ذلك عند الاطلاق
 وقال مالك له ان يتباعدان من نفسه لنفسه في زيادات
 في ثمنه وعند احمد روايتان اظهرها انه لا يجوز بحال وختلفوا
 في تركيل الممير المراهق فقال ابو حنيفة واحمد يصح قال القاضي
 عبد الوهاب لا يعمرون فيه نفساً عند مالك انه لا يصح الوكيل في الخصم

باب

لا يكون كذلك الا عند ابي حنيفة **باب** الاقرار بقدر
الايجبة على ان الحجر البالغ اذا اقر بحق لغير وارث لزمه اقرار ولو لم يكن
له الرجوع فيه وان اقرار بالدين في الصحة ولمرضه سوان يلو للمقر
لهم جميعا على قدر حقوقهم وان وفيت الشركة بذلك على الاجتماع
وان لم تتر في فمهم مالك وشافعي واحمد يخاصمون في الموجود
على قدر ديونهم وقال ابو حنيفة غيرهم الصحة بعد على المرض فيبد
بالاستيفاد منه فان فضل شي صرف الي غير المرض وان
لم يفضل شي فلا شيء له ولو اقر في مرضه لوارث فعند ابي حنيفة
واحمد لا يقبل اقرار المريض لوارث اهلك وقال مالك ان كان لا يشهد
والا فلا مثاله ان يكون له بنت وابنت اخ فان اقر لابنت اخيه لم يشهد
وان اقر لابنته انما هو والراجح من قولي الشافعي ان الاقرار لوارث صحيح
مقبول ولو كان رجل عن ابنتين واقر احداهما بثالث وانكر الاخر
لم يثبت نسبه بالانفاق ولكنه يشارك المقر فيما في يده من ماله عند
ابي حنيفة وقال مالك واحمد يدفع اليه ثلث ما في يده قدر ما يوجب
من الادارة لو اقر به الاخ الاخر او اقامت بينه بذلك وقال شافعي
لا يصح الاقرار اصلا ولا باخذ شيئا من الميراث لعدم ثبوت
نسبه ولو اقر بعض الورثة بدين الميت ولم يصدقه الباقيون
فقال ابو حنيفة يلزم المقر منهم بالدين جميع الدين وقال مالك
واحمد

واحمد يلزمه من الدين بقدر حصته من ميراثه وهو اشهر
قول لشافعي وقوله الاخر كذا هو ابي حنيفة **باب** الاقرار
وهو اقرار كذا في مال وله يذكر مبالغه قال بعض اصحاب
مالك يقال له سمعنا شيئا مما يتقول فان قال قراط او حبة
قبل منه وخالفوا انه لا يستحق اكثر من ذلك وهذه قول
ابي حنيفة وشافعي ان الحبة مال وقال بعض اصحاب مالك
يلزمه ما يتك هم ان كان من اهل الورق وعشرون دينارا
ان كان من اهل الذهب وهو الاول نصاب الزكات قال القاضي
عبد الوهاب وليس للملك في ذلك مخصص وعند انه يجب عليه
ربع دينار فان كان من اهل الورق فثلثه دراهم ولو
قال له علي مال عظيم او خطر قال ابن هبيرة في الافصاح لم يوجد
عن ابو حنيفة نص مقطوع به في هذه المسئلة الا ان صاحبان
قال يلزمه ما يتاد هم ان كان من اهل الورق وعشرون دينارا
فلان كان من اهل الذهب وقال الشافعي واحمد يقبل تفسيره
بما قال مما يتقول حتى يفسر واحد ويرفع عندهما بين
بقوله له على مال او مال عظيم قال القاضي عبد الوهاب وليس
لمالك نص في المسئلة ايضا وكان ابن هبيرة يقول لشافعي
والذي يقوي في نفسي قول ابو حنيفة فلو قال له علي دراهم

كثيرة فقال لشافعي واحد يلزمه ثلاث دراهم وبه قال
 محمد ورويت الحكم المالكى اذا انصر فيها المالك وقال ابو حنيفة
 يلزمه عشرة دراهم وقال صاحباه يلزمه ما يتاخرهما
 واختاره القاضى عبد الوهاب المالكى **فصل**
 ولو قال له على الف درهم قبل تفسير الف بغير الدراهم حتى
 لو قال اردت الف جوزه قبل وكذا لو قال له الف ولكن حنطه
 او الف جوزه او الف بيضه لم يكن في جميع هذا العطف تفسير
 للمعطوف عليه عند مالك وشافعي ولسافعي واحد ولو سئى
 ان كان العطف من جنس مما يكال او يوزن او يبعد او لا
 كالنبياة وقال ابو حنيفة اذا كان العطف من جنس مما يكال
 او يوزن او يبعد فهو تفسير للمعطوف عليه الجمل والى
 فلا يلزمه عنده في قوله في الدار درهم الف درهم وفي الجوز الف جوزه
 وجوزه في الحنطة الف كبر ولكن **باب** ولا يستثنى
 جازا في الاقرار لانه في الكاكة والسنة موجود وفي الكاكة
 معهود فيصح وهو من الجنس جازا في الاتفاق واما من
 غير الجنس فاختلف فيه فقال ابو حنيفة ان كانت الاستثناء
 مما يثبت في الذمه للمالك ومورون ومعدود لقوله له الف
 درهم الا في حنطة صح وان كانت مما لا يثبت في الذمه الا
 قيمته

قيمته لثوب وعبد لم يصح الا استثنائه وقال مالك ولسافعي
 يصح استثنائه من غير الجنس على الاطلاق وظاهر كلام
 احمد لا يصح وكذا لك بالاتفاق استثنائه قبل من الاكثر
 خالف في عكسه فعند الثلاثة يصح وعند احمد لا يصح
فصل واذا قال عندي الف درهم في كبر او عشرة اطلال
 تمر في حرايب او ثوب في منديل فهو اقرار بالدراهم والتمر و
 لثوب دون الا اوعيه عند مالك ولسافعي واحد وقال مالك
 العراق يكون الجميع له واذا اقر العبد الذي هو غير مادي
 له في التجارة باقرار يتعلق بعقوبة في بدنه كالقتل العمد والزنا
 والسرقة ولقدف وشرب الخمر قبل اقراره واقبل عليه حله ما قدر
 عند اي حنف ومالك ولسافعي وقال احمد لا يقبل اقراره ولا يقبل
 في قتله **فصل** لقول وقال المزني ومحمد بن الحسن
 وداود لا يقبل اقراره بذلك كما لا يقبل في المال او في الزنا
 والسرقة فقط فانه يقبل فيهما واما ما ذكرناه من اقراره بحقوق
 تتعلق بالتجارة كقول له دابنت فلان وله على الف درهم ثمت
 ببيع او مائة درهم ارش عيب او قرض فانه يقبل اقراره
 عند مالك ولسافعي واحد واما ما كان من دين ليس كمالا اقر
 بخصم وقال ابو حنيفة يوجب من لئال الذي فيه في يد من يضمنه

التجارة فبان في ذمته لا يؤخذ من المال الذي في يده كما لا يؤخذ
 منه يتضمن التجارة **فصل** لو أقر يوم رتبة بجماعة
 ويوم واحد بجماعة فجماعة واحدة عند مالك وشافعي وإبي حنيفة
 ولا فرق عند بين المجلس الواحد وبين المجالس وقال أبو حنيفة
 إن كان في مجلس واحد كما أقرارة بجماعة واحدة أو في مجالس
 أقرارة مستأنفا ولو أقر بدين موجد وانكر المقر له إلا أجل
 فقال أبو حنيفة ومالك القول قوله المقر له مع يمينه أنه حال
 وقال أحمد القول قول المقر مع يمينه وللشافعي قولان كالمدين
 وأصحهما أن لقول قوله المقر مع يمينه ولو شهد شاهدان
 علي عمر بالف درهم وشهد الآخر بالدين ثبت له إلا لف بشهادتهما
 وله أن يحلف مع شاهد الذي زاد الف آخر هذا مذهب مالك
 وشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة لا يثبت له بهذه الشهادة
 شيء أصلا فإنه لا يعفي بالشاهد وليمين **باب**
 الوديعة اتفق الأئمة على أن الوديعة من القرب المنسوب
 إليها وإن في حفظها ثوابا وبها أمانة محضه وإن الضمان لا يجب
 علي المودع إن بالتعدي وإن لقول قوله في التلف والرد علي الإطلاق
 مع يمينه واختلفوا فيما إذا كان قبضا بيمينه فالثلاثة علي أنه يقبل
 قوله في الرد بلا يمينه وقال مالك لا يقبل إلا بيمينه وإذا استودع
 دنانير

دنانير أو دراهم أنفقها أو تلفها ثم رد مثلها إلي مكانه من الوديعة
 ثم تلف المردود فغير فعلم فلا ضمان عليه عند مالك فإت عنده لو
 خلط دراهم الوديعة أو الدنانير وحفظه بمثلها حتى لا يتميز لم يكن
 عند ضامنا للتلف وقال أبو حنيفة إن رد به بعينه لم يضمن تلفه
 وإن رد مثله لم يسقط عنه الضمان سواء رد به بعينه إلي حرزة
 أو رد مثله **فصل** وإذا استودع غير نقد كثيرا ودأبه
 فتعدي بالأشهاد ثم رده إلي موضع حرزة قال القاضي محمد الوهاب
 قال مالك في الدأبه إذا ركبها ثم ردها فصاحبها المودع بالخيار بين
 أن يضمنه قيمتها وبين أن يأخذ منه أجرها وللم ولهم بين حكمها
 أن تلفت بعد ودعها إلي موضع الوديعة ولكن سجي علي قوله
 أنه يأخذ الكري أن يكون من ضمان المودع وإن أخذ القيمة أن
 تكون من ضمان المودع ولم يقل في الثوب ليكن يعمل إذا البسه
 ولم يبله ثم رده إلي حرزة ثم تلف قال والذي يقوي في نفسي
 أن الشيء إذا كان مالا يوزن ولا يكال كالدرهم والدينار فإ
 سحله فتلف كان لا لزوم قيمته إلا مثله فإن كلف يكون متعديا
 باستعماله خارجا عن الأمانة فردده إلي موضعه لا يسقط
 عنه الضمان بوجه بهذا قال لشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة إذا
 تعدي ورد به بعينه ثم تلف لم يلزمه ضمان **فصل**

قال الشافعي وأحمد هو ضمان علي كل حال بنفسه أو غيره

وتفقوا على انه متى طلب ما حجبها وجب على ابي المودع ردها
 مع الامكان والا فلهما وعلى انه اذا طالبه فقال ما اود تعني ثم قال
 بعد ذلك ضاعت انه يضمن بخروجه عند اللطمانه فلو قال
 ما يستحق عندي شيئا ثم قال ضاعت كان القول قوله وتختلف فيما
 اذا سلم الوديعة اليه عليه في دارة فقال ابو حنيفة وما لك واحمد
 اذا اودعها غيره عند غيره من غير عذر ضمن **باب** العارية
 اتفق الايمة على ان العارية قريبة مندوب اليها ويثاب عليها وتختلف
 في ضمانها فذهب الشافعي واحمدان العارية مضمونة على المستعير
 مطلقا تعديري او لم يتعدي ومذهب ابي حنيفة واصحابه انها امانة على
 كل وجه لا تضمن الا بالتعدي ويقبل قوله في تلفها وهو قول الحسن
 البصري والشافعي ولا اوزاعي والثوري ومذهب مالك انه اذا ثبت
 هلاك العارية لا يضمنها المستعير سواء كان حيوانا او ثيابا
 او حليا مما يظهر ويخفي الا ان يتعدي فيه وهذه اظهر الرواية و
 ذهب قدامة وغيره الي انه اذا شرط للمستعير ضمان
 صارت مضمونة عليه بالشرط وان لم يشرط لم تكن مضمونة
 واذا استعار شيئا فهل له ان يعيره لغيره قال ابو حنيفة وما لك
 له ذلك وان لم ياذن المالك اذا كان لا يختلف باختلاف
 المستعمل قال احمد لا يجوز الا باذن المالك وليس للشافعي فيها
 نص

قوله من تلفه نفقة ولو من غير عذر لم يضمن وقال الشافعي اذا اودعها

نص ولا صحابه وجهان الصحيحان لعدم الجواز **فصل**
وتختلف قول للمعير ان يرجع فيما اعارة قال ابو حنيفة والشافعي
 واحمد للمعير ان يرجع في العارية متاشاة ولو بعد القبض وان لم
 ينتفع بها المستعير وقال مالك ان كان الي اجاره لم يملك للمعير
 الرجوع فيها الي قضا الاجل ولا يملك المعير استعادة العارية
 قبل انتفاع المستعير بها واذا اعارة رصا للثياب والغراسي قال مالك
 له ان يرجع فيها اذا بنا او غرس بل للمعير ان يعطيه قيمة ذلك
 مغلوها او يامر به بقلعه ان كان ينتفع بمقتلوعه فان كان له مدة
 فليس له ان يرجع قبل انقضاءها فاذا انقضت فالتحيز للمعير كما
 تقدم وقال ابو حنيفة ان وقت له وقت فله ان يجبره على القلع
 والا فليس له الا جبار قبل انقضاءها وقال الشافعي واحمد ان شرط
 عليه القلع فله ان يجبر عليه اي وقت اختار وان لم يشرط فان
 اختار المستعير القلع قلع وان لم يختار للمعير الخيار بيد ان يملكه
 بقيمته ويضمن ارثي النقص فان لم يختار المعير لم يقلع ان يذل
 المستعير الا بخره **باب الغصب** على اجماع من فقد على تحريم
 الغصب وتأثم الغاصب وان يجب رد المصنوب ان كانت
 عينة باقية ولم يخف من نزاعها اتك في نفسي وتفقوا الايمة على ان
 العروض والحيوان وكل ما كان غير مكبل ولا موزون اذا غصب

وتلف يضمنه بقيمته وان المكيل والموزون يضمن بمثله اذا وجدوا
في رواية عن احمد **باب الجنابة** ومن جني على متاعا انسانا فالتلف
عليه موقوف عرضة المقصود منه فالمشهور عند مالك انه يلزمه
قيمته لصاحبه وياخذ الجاني في الشيء المتعدي عليه ولا فرق في ذلك
بين المركوب وغيره ولا بين ان تقطع ذنب حمار القاضي او
ادنه او غيره يعلم ان مثله لا يركب مثل ذاجني عليه وسو
كان حمارا او بغلا او فرسا هو المشهور عنه وعنه رواية اخري
ان علي الجاني ما نقص وقال ابو حنيفة ان جني على متوب حتى ذهب
اكثر منافعه لزمته قيمته وسائر الثوب اليه وان ادهر نصف قيمته
او دونها فله رثس ما نقص وان جني على حيوان ينشفع بلحمه وظهر
كسفير وغيره فانه اذا قلع احدي عينيه لزمه دفع قيمته وفي العينين
جميع القيمة ويرد علي الجاني بعينه ان كان مالكه قاضي او عدل وقال في غير
هذا الجنس ما نقص وقال الشافعي واحمد في جميع ذلك ما نقص ومن جني
على شيء عليه بعد غصبه جنابه لزمه قيمته مالك عند مالك اخذه
مع ما تكفي نقصه الغاصب ويدفع الا الغاصب ويلزمه بقيمته
يود الوالغصب وشافعي يقول لصاحبه ارشى ما نقص وهو قول احمد
فصل ومن جني على عبد غيره فقطع يده او رجله فانه
ان كان ابلا غرض سيده منه فليس له ان يسلمه الي الجاني و
يعتق

ويعتق علي الجاني وان كان عمدا الي ذلك وياخذ السيد قيمته من الجاني
او بمسكه ولا شئ له وهذا هو الرابع من مذهب مالك وفي رواية عنه انه
يسلم له تقضي وهو قول ابو يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة له انه يسلمه
وياخذ قيمته او بمسكه ولا شئ له وقال الشافعي له ان بمسكه وياخذ
جميع القيمة من الجاني من يملك علي ان قيمته العبد كقيمته كدينه ومن
مثل بعبد له لقطع انفه او يده او قلع سنه عتق عليه ما عند
مالك وختلف في قوله هل يعتق بنفسه الجنابة او يحكم الحاكم
قال ابو حنيفة وشافعي واحمد لا يعتق عليه بالمثل **فصل**
ومن غصب جارية على صفة فرادت عنده زيادة كسمت او تعلم
صفة حتى غلبت قيمتها ثم نقص القيمة لهزال او لسيان الصفة
كان لسيدها اخذها بدارش ولا زيادة هذا قول مالك وابو حنيفة
واصحابه وقال الشافعي واحمد له اخذها وارشى نقص ذلك الزيادة
لتي كانت حدثت عند الغاصب ولزاد زيادة المنفعة كالولد اذا
احدث بعد الغصب فهي غير مضمونة عند مالك وابو حنيفة
وقال الشافعي واحمد هي مضمونة علي الغاصب **فصل** صب بملك حال
مضمونه وعند مالك روايتان احدهما وجوب الضمان وا
الثانية اسقاط الضمان والثالث ان كانت دار فسلكتها

الغاصب بنفسه لم يضمن وان اجراها لغيره ضمن وعلي
هذا اذا كان الغاصب المقتصوب حيوانا فردة لم يضمن وان
انكره ضمن وعنه روايات رابعة ان الغاصب اذا كان
قصره المستفاد المنفعة لا العيب كالذي يسخر دواب
الناس فانه يوجب ضمان المنفعة عليه ورواية واحدة

وقال شافعي واحمد في اظهر روايته هي مضمونة **فصل**
وهذا اذا اغصب جارية فوطها فعليه الحد والرد عند الثلثة
وقياس من ذهب ابي حنيفة انه يحد ولا يرثي عليه للوطي فان
اولاها وجب رد الولد وهو رقيق للمقتصوب منه وارثي ما
نقصتها الولاد عند الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة ومالك
جبر الولد النقص واذا اغصب دارا او عبدا او ثوبا وبقي في
يده مدة ولم ينتفع به لافي سكر ولا كرم ولا سحر ام ولا
ليس الي ان اخذه من الغاصب فك اجرة عليه على المدة ا
لتي بقي فيها في يده ولم ينتفع به هذا قول مالك وابي حنيفة
وقال شافعي واحمد عليه اجرة المدة التي في يده منها واجرة
المثل والعقار ولا شجار تضمن بالغصب فميت غصب شيئا
من ذلك فقتل بسيل او حريق او غيره لزم قيمته يوم
الغصب عند مالك وشافعي ومحمد الحسن وقال ابو حنيفة
وابو يوسف

91
وابو يوسف لا ينقل كالعقار بل يكون مضمون باخراجه عند
يدي مالك الا ان يضمن الغاصب عليه ويقتل بسبب الجناية
من قيمته بالثفاق والجناية ومن غصب اسطوانة او لبنة
وربني عليها لم يملكها الغاصب عند مالك والشافعي واحمد
واعند ابو حنيفة يملكها ويجب عليه اقيمته للضرر الحاصل
على الباقي يهدم البناء بسبب اجراها وانفق على ان من غصب
ساحدا وادخلها في سفينة فطلبه بها مالكها وهو في لجة
البحر انه لا يجب عليه قلعها الا ما سلكه عن الشافعي انها تعلق
ولا صح ان ذلك اذا لم يتحقق تلف نفسي او مال مقتصوب

فصل ومن غصب ذهبا او فضة فضاغ ذلك
حليا او ضربة دنانير او دراهم او نحاسا او رصاصا او حديد
حديدا فأتخذ منه انية او سبوا فاعتد ذلك كله مثله
ما غصب في وزنه وصفته وكذا لو غصب ساحة فعملها
ابوابا او ترابا فعمله لبنا وكذلك الحنطة اذا طحنها
وخبرها وقال شافعي يرد ذلك كله على المقتصوب
منه فان كان فيه نقص الزم الغاصب بالنقص ووافق
ابو حنيفة مالك الا في الفضة ولزمه اذا ضاعها فاد

نقلته من عيون المساييل وقال القاضي ابن رشيد
في المساييل الطويلة اذا غصب حنطة فطحنها او شاة
فدبحها او ثوبا فقطعه كان ذلك للمغصوب منه
عند الشافعي والمالك ~~ولم يملكه الغاصب~~ وكذا اذا
اغصب بيضها ~~بيضا~~ بيضه فحفظها تحت دجاجة او
او حيا فزرعه او نواه فعرسها وعند الحنيفة تلزمه القيمة
باب الاغتصاب ومن فتح قفص طائر بغير اذن مالكه فطار
ضمنه القاتح عند مالك واحمد وكذا اذا حل دابة
من قيدها فهربت او عيبت مقيد خوف من هربه فهرب
فعلية قيمته وسوان كان عند مالك طار الطائر او
هربت الدابة في الحال عقب الفتح والحل او وقف بعد
فتح طار او هرب وقال الشافعي ان طار الطائر وهربت الدابة
بعد ما وقف ساعته فلا ضمان عليه وان كان ذلك عقب
الفتح والحل فقولوا الصمها الضمان وقال ابو حنيفة لا ضمان
عليه من فعل ذلك على كل وجه **فصل** واذا غصب

عبد ابق او دابة فهربت او عيبت فسرقت او ضاعت
فصند مالك بغير قيمة ذلك وتصير القيمة ملكا للمغصوب
منه وبصير المغصوب عنده ملكا للغاصب الرجوع في
القيمة

في القيمة الا بتراضهما وبه قال ابو حنيفة الا في صورة وهي مالو
فقد المغصوب فقال المغصوب منه قيمته مائة قال الغاصب
خمسون وحلف وغرم خمسين ثم وجد المغصوب وقيمة
مائة كما ذكر فان له ان يرجع في المغصوب ويرد القيمة وعند
مالك يرجع المالك بفضل القيمة وقال الشافعي المغصوب فيما
ذكر باق على ملك المغصوب منه فاذا وجد المغصوب فلهما
منه القيمة التي كانت اخذها واخذ المغصوب واذا كتما
لغاصب المغصوب وادعي هلاكه فاخذ منه القيمة ثم ظهر
المغصوب فله خلو وان للمغصوب منه اخذ ويرد القيمة

فصل ومن غصب عقارا فتلحق بيده ايا يهدم او يسيل
او حريق قال مالك والشافعي واحمد بضمن القيمة وروي عن

ابي حنيفة انه اذا لم يملك ذلك كسبه فله ضمان عليه ولو على
غصب ارض فزرعها فاذا اكرها وبها قيل ان ياخذ الغاصب
الزرع قال ابو حنيفة والشافعي له اجارة قطع وقال مالك ان كان
وقت الزرع لم يثبت فلما اكرها اجبار وان كان قات
فقيه روايتان اشهرهما ليس له قلع وله اجرة الزرع
قال احمد ان شا صاحب الارض ان يقر الزرع في ارضه
الي الحصاد وله الاجرة وما ينقصه الزرع وان شاد فعليه

قيمة الزرع وكان الزرع له **باب الاراق** واذا اراق مسلم
خمرًا على ذبيحة فله ضمان عليه عند الشافعي واحمد وكذا اذا
تلف عليه خنزيرًا وقال ابو حنيفة يغير القيمة له ذلك
باب والشفعة ثبت للشريك في الملك باتفاق الامة
ولا شفعة للجار عند مالك والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة
يجوز للشفعة بحسب الشفعة بالجواز والشفعة عند
ابو حنيفة وعلى الراي من مذهب الشافعي القور فثبت
اخر المطالبة بالشفعة مع الامكان سقطا حقه لغير الرد
والشفعة قول اخر انه يبقى حقه ثلاثة ايام وله قول
آخر انه يبقى ابدا لا يسقط الا بالتصريح بالسقاط واما
مذهب مالك فاذا بيع المشفوع والشريك حاضر يعلم
ليبيع فله المطالبة بالشفعة متى شاء ولا تنقطع شفעתه
الا باحد امرين الاول بمضي مدة يعلم انه في مثلها
قد اعرض عن الشفعة ثم روي عن مالك ان تلك المدة
سنة وروي خمس سنين الثاني ان يرفعه المشتري الى
الحاكم ويلزمه الحاكم بالاخذ او لترك غير ان الحاصل من مذهب
مالك انها ليس على الفور وعن احمد روايتان احدهما على
الفور والثانية موقته بالمجلس والثالثة على التراخي فلا
تبطل

تبطل ابدا حتى يعقد او يطالب به **باب الشفيع** والشفعة اذا
كانت على النخل وهي بين شريكين فباع احدهما حصته
فهو للشريك الشفعة املك اخنا فوي ذلك قول مالك
فقال في رواية له الشفعة وقال في اخرى لا شفعة له
وقال ابو حنيفة له الشفعة وقال الشافعي واحمد لا شفعة له
واذا كان للشفعة ثمن موجد فله الشفعة عند مالك واحمد
ان خذ بذلك الثمن الي ذلك الاجل ان كان مليا ثقه
والا ربي بثقة ملي يضمن الثمن الي ذلك الاجل وبهاذا
قال الشافعي في القديم وقال ابو حنيفة والشافعي في الجديد
الراجح من مذهب الشافعيه للشفيع الجار بين ان يعجل الثمن
وياخذ الثمن للمشفوع ويهر الي حلول الاجل فيزن الثمن
وياخذ بالشفعة **مصل** والشفعة مقسومة بين
الشفعا على قدر حصصهم في المال الذي استويبوا من جهة
من جهة الشفعة فياخذ كل واحد من الشريكين ما من المبيع
بقدر ملكه فيه عند مالك وهو الاصح من قول الشافعي وقال
ابو حنيفة هو مقسومة على الروي وهو قول الشافعي وخارجه
المؤني واعنه اروايتان والشفعة تورث عند مالك والشافعي
ولا تبطل بالموت فاذا اوجب له شفعة فمات ولم يعلم

بها او علم مات قبل التملك من الاخذ انتقل الحلف الى الوارث
 وقال ابو حنيفة يبطل بالموت ولا تورث وقال احمد لا تورث
 اذن يكون المبيع طالبا بها **فصل** ولو بني مشترين
 الشقص او غرس شي طالبا الشفع شفعة فليس له عند
 مالك ولشافعي واحمد مطالبة المشتري بهدم ما بني وراد قلح
 ما غرس مضافا الى الثمن وقال ابو حنيفة للشفع ان يجبر
 المشتري على القلع والهدم قال في عيون المساييل وذهب قوم
 الى ان للشفع ان يعطيه ثمن الشقص ويترك البناء لغرس
 في موضع **فصل** وكل مال يقع كالحمام والبئر والبرقي
 والطريق والباب لا شفعة فيه عند الشافعي واختلف قول
 مالك فقال فيه الشفعة وقال لا شفعة في لبيع على
 المشتري وعهده المشتري على البايع عند جمهور العلماء فاذا
 اظهر المبيع مستحقا اخذه مستحقة من يد الشفع ويرجع
 الشفع بالثمن على المشتري ثم يرد المبيع على المشتري على
 البايع وقال ابن ابي ليلى عهدة الشفع على البايع بكل حال
 واختلفوا في بئمة هل يجوز الاحتياال لا سقاط الشفعة مثله
 ان يبيع سبعة محموله عند من يري ذلك مسقطا
 للشفعة او ان يقول بعض الملك ثم يبيع الباقي او يهبه

له فقال ابو حنيفة والشافعي له ذلك وقال مالك واحمد ليس له ذلك
 فاذا وهبه من غير عوض فلك شفعة فيه عند ابي حنيفة
 ولشافعي وكذلك يقول احمد بكل لا بد ان يكون قد ملك
 بعوض واختلف قول مالك في ذلك فقال لا شفعة فيه وقال فيه
 الشفعة واذا وهبه له الشفعة من ذلك المشتري دراهم
 على ترك الاخذ بالشفعة جازله اخذها ويملكها عند الثلاثة
 وقال لشافعي لا يجوز له ذلك ولا يملكه الداهم وعليه رد ما
 وهل تسقط شفعة من ذلك لا صحابه وجهان **فصل**
 واذا باع اثنان من الشراك نصيبهما صفقة واحدة كانا
 للشفعة عند الشافعي واحمد اخذ نصيب احدهما بالشفعة
 كلما كماله اخذ نصيبهما جميعا وقال مالك ليس له اخذ حصة
 احدهما دون الاخر بل امان ياخذها جميعا ويتركها جميعا
 وبه قال ابو حنيفة **فصل** ولو اقر احد الشريكة ان
 باع نصيبه من رجل وانكر الرجل الشريكة ولا بينة وقال الشفع
 الشفعة قال مالك ليس ذلك ان بعد ثبوت الشري وقال
 ابو حنيفة تثبت الشفعة وهو الاصح من مذهبي لشافعي
 لان اقراره يقتضي اقراره بحق المشتري وحق الشفع
 فله يبطل حق الشفع با انكار المشتري وتثبت الشفعة

للذي عند أبي حنيفة والشافعي ومالك كما ثبت للمسلم وقال
 أحمد لا شفعة للذي **باب** ولقراض اتفقوا البيعة على
 جواز المضاربة وهي القرض بالغدا هذا المدينه وهو ان يدفع
 انسان الى انسان مالا ليتجر فيه ولربح مشترك فلو علماه
 لعة وقال له بعها واجعل ثمنها قرضا فهذا عند مالك
 وشافعي واحمد قراض فاسد وقال ابو حنيفة هو قراض
 صحيح وختلفوا في القراض بالقلوس فمنعه البيعة واجازه
 اشتهر ابو يوسف اذا راجت ولمعاملة اذا مال اخذ مال
 القراض يمينه لم يبرأ منه عند الا نكار ان يمينه عند عامة
 العلماء وقال اهل العراق يقبل مع يمينه واذا دفع الى
 لعامل مال قراضا اشترى العامل بسلعة ثم هلك
 لمال قبل دفعه الى البائع فليس على المقارض شيء عند مالك
 وشافعي واحمد وشفعة للعامل وعليه ثمنها وقال ابو حنيفة
 يرجع بذلك على رب المال ولا يجوز القراض الا بمدة معلومة
 لا يفسخ قبلها او على انه اذا انتهت المدة يكون ممنوعا من
 البيع والشراء عند مالك وشافعي واحمد وقال ابو حنيفة يجوز
 ذلك واذا شرط رب المال على العامل ان لا يشتري الا
 من فلان ولا يبيع الا من فلان كان لقراض فاسد عند
 مالك

مالك وشافعي وقال ابو حنيفة واحمد يصح **باب الاقراض**
 واذا عمل المقارض بعد فساد القراض فحصل في المال ربح
 كان للعامل اجرة مثل عمله عند أبي حنيفة وشافعي ولربح
 لرب المال ولتقصمات عليه وختلفوا قول مالك فقال يرد اليه قراضه
 مثله وان كان فيه شيء لم يملكه شيء وقال لقاضي عبد الوهاب و
 بمثل ان يكون قراض مثله وان كان فيه نقص وتقل عنه ان له
 مثله كذهب الشافعي وابي حنيفة **فصل** واذا سافر لعامل
 بالمال فنقصته من مال القراض عند أبي حنيفة ومالك وقال احمد
 من نفسه حتى في ركبته وللشافعي قولان اظهرهما ان نقصته
 من مال نفسه ومنه احد قراضا على ان جميع الربح له ولا ضمان
 عليه فهو جائز عند ما وقالوا اهل العراق يصير المال قرضا عليه
 وقال لشافعي للعامل اجرة مثله ولربح لرب المال وعامل القراض
 يملك الربح بالقسم الا بالظهور على صح قول لشافعي وهو قول
 مالك وقال ابو حنيفة يملك بالظهور وهو قول الشافعي وختلفوا
 فيما اذا اشترى رب المال شيئا من المقارب به فقال ابو حنيفة
 ومالك يصح وقال لشافعي لا يصح وهو الظاهر الروايتين عند
 احمد ولو ادعى المضارب ان رب المال اذن له في البيع والشراء
 لم نقدر او نسيبه فقال رب المال ما اذن لك الا بالنقد فقال

ابو حنيفة ومالك واحمد القول قول المضارب مع يمينه وقال
 الشافعي القول قول رب المال مع يمينه والمضارب الرجل
 اذا مضارب لا خرفه قال احمد وسده لا يجوز له المضاربة
 فان فعله ربح ربح الربح الا الاولي **باب** المسابقات
 اتفقوا فيها الا يضارب والتابعين وايضا المذاهيب على جواز المسابقات
 وذهب ابو حنيفة الي بطلانها ولم يذهب الي ذلك اخذ غيره
 ويجوز المسابقة على سائر الاشجار المشمرة كالنخل والعنب والتين
 ويجوز وغير ذلك ملك واحمد وهو القديم من مذهب الشافعي و
 واختاره المتأخرون من اصحابه وهو قول ابو يوسف ومحمد وا
 لجديد الصحيح من مذهب الشافعي انها لا تجوز الا في النخل
 والعنب وقال داود لا يجوز الا في النخل خاصة واذا كانت
 بين النخل بياض وان اشترى صحت المزارعة عليه مع المسابقات
 على النخل عند الشافعي واحمد بشرط اتحاد العامل وشرك
 افراد النخل بالسقي والبياض بالعمارة وبشرط ان لا يفصل
 بينهما وان لا يقدم المزارعة بل يكون بيضا للمسابقة
 واجاز مالك دخول البياض الي سائر بين الشجر في غير المسابقة
 من غير اشتراط وجوز ابو يوسف ومحمد على اصلها في جواز
 المخابرة في كل ارض وقال ابو حنيفة بالمنع هنا كما قال بعد
 الجواز

بعد الجواز بالمنع ولا تجوز المخابرة وهي علم الارض ببعض
 ما يخرج منها والبذر من العامل بالا اتفاق والمراعة وهي ان يكون
 البذر من مالك الارض عند ابي حنيفة ومالك وهو الجديد الصحيح
 من قول الشافعي والقديم من قوليه واختاره اعلو المذهب وهو
 المخرج قالوننوي وهو المختار الرابع في الدليل صحتها وهو مذهب
 احمد وابي يوسف ومحمد وقال النووي وطريق جعل القلة لهما
 ولا جرة ان يستأجره ينصف البذر للبزرع له النصف الا من
 ويعيره نصف الارض **فصل** واذا ساقاه على ثمره موجوده
 ولم يبدل اصلا حلها جاز عند مالك والشافعي واحمد وان تبدل اصلا حلها
 لم يجز عندهم واجازه ابو يوسف ومحمد وسحنون على كل ثمرة
 موجودة من غير تفصيل واذا اختلفت في الجواز الجزئي المشروط
 تخالفوا عند الشافعي وينفخ العقد ويكون للعامل اجرة
 مثله فيما عمل ببناء على ارضه في ختلان المتتابعين وذهب
 الجماعة ان لقول قول العامل مع يمينه **باب الاجارة**
 ولا جارة بغيره عند كافة اهل العلم وانكر ابن عليه
 جوازها وعقدها لا زمر من الطرفين جميعا ليس لاحدهما
 بعد عقدها الصحيح فسحها ولو العذر ان بما يصح
 به العقد للمأزر من وجود عيب بالعبد المستأجر

سما الواسع جرد ارفو جدها مستدما او مستهدم
بعد العقد او يضر العبد المستاجر او يجره بالاجرة
المعينة عيبا فيكون للمستاجر الخيار للاجل عند مالك وشافعي
واحد وقال ابو حنيفة واصحابه يجوز فسخ الاجارة لعذر
يحصل ولو من جهة مثل ان يجره بالاجرة المعينة
عيبا فيكون للمستاجر الخيار للاجل يملك في حانوته التجار فيه
فيحرق ماله او يسرق او يفتصد او يفلس فيكون
يلزم له الفسخ الاجارة وقال القوي عقد ما لا يفسخ من جهة الاجرة
غير لزوم من جهة المستاجر كالمعالة **فصل**
واذا استاجر دابة او دارا او حانوتا مدة معلومة باجرة
معلومة ولم يشترط تعجيل الاجرة ولا نصا على تأجيلها
بل اطلاق فهذا هو الشافعي واحمد انها استحق بنفس
العقد فاذا سلم الموصر العين المستاجرة الي المستاجر
استحق عليه جميع الاجرة لانه قد ملك المنفعة بعقد
الايجار ووجبه تسليم الاجرة ليلزم تسليم العين اليه
ومذهب ابي حنيفة ومالك ان الاجرة استحق جزاء فجزء
كلما استوفى منفعتها ايوم استحق اجرتها ولو استاجر
دارا كل شهر شي ومعلوم قالوا لثلاثة تصح الاجارة
في

97
في الشهر الاول ويلزم ما عداه من الشهر بالضرورة
وقال الشافعي في الشهر عند تبطل الاجارة في الجميع واذا استاجر
عبد مدة معلومة او دار ثم قبض ذلك ثم مات العبد قبل
ان يعمل او نهضت الدار قبل ان يسكنها ولم يفسخ من مدة
شيء فان ذلك يستحق عليه شيء من الاجرة وتبطل الاجارة
عند ابي حنيفة ومالك وشافعي واحمد وقال ابو ثور المانع في
هذا الموضع من ضمان المكنون **فصل** وعقد الا
اجارة اعلى القدوة والدار والعبد وغير ذلك لا يفسخ
لعوقدهما من المتعاقدين ولا يموتها جميعا وهو الواجب
مقامورثة في ذلك عند مالك وشافعي واحمد وقال ابو حنيفة
ينفسخ العقد بموت احد المتعاقدين ولا تنفسخ
الاجارة بفسخ المستاجر كشره وسرقته فان لم يملك
اجرها الحاكم عليه كبيعها لو كانت ملكه ويجوز عقد الا
اجرة مدة سنين يربح فيها بقا العين غالبا عند ابي حنيفة
ومالك واحمد وهو الراجح من مذهب الشافعي وله قول انه
لا تجوز الزيادة على سنة واحدة وقول آخر ثلاثين
سنة ولو استاجر منه شهر رمضان في رجب قال ابو
حنيفة ومالك واحمد يصح وقال الشافعي لا يصح **فصل**

والصانع اذا اخذ الشئ المنزله ليحمله فهو صاحب ذلك
ولما اصاب عنده ومن جهته عند مالك وللشافعي قولان
حدهما الضمان وقال ابو حنيفة لا ضمان عليه الا فيما جئت
يده وهو الواجب من قول الشافعي والما جبر المشترك او لتفرد
الات قصي وقال ابو يوسف ومحمد عليه ضمان ما يستطيع الا
الا متناع منه دونه ما لا يستطيع الا متناع منه كالحرقة
ولا اهر الغالب وتلف الحيوان فانه لا ضمان فيه واما الاخر
فلا يضمنون عند مالك وهم اعلى الامانة الا لصانيع خاصة
فانهم ضامنون اذا تفردوا بالعمل سواء علموه بالاجرة او
بغيرها الا ان تقرب بينه بفراغه وهلاكه فيبرأ ولو اختلف
الحياط وصاحب الثوب فالثلاثة علي ان تقول قول الحياط
وقال ابو حنيفة القول قول صاحب الثوب **فصل**
وختلف في اجارة الاقطاع ولمشهور المعروف من مذهب
الشافعي والجمهور صحتها قال النووي لا تجند مستحقا
لمنفعة قال شيخنا الامام تقي الدين السبكي ما زلتنا
نسمع علما الاسلام فاطبه بالديار المصرية والبلاد
الشامية يقولون بصحة اجارة الاقطاع حتى ان الشيخ
تقي الدين القزويني وولده الشيخ برهان الدين فقالا
فيها

فيها ما قال وهو المعروف من مذهب مالك واحمد ولكن مذهب
ابو حنيفة يطلد لها ور يبيع الا يستجار علي القرب كالحج و
وتعلم القرائن ولا مائة ولا اذان عند ابو حنيفة واحمد ويجوز
ذلك مالك في الامانة بمجرد ما وكذا قال للشافعي وختلفوا
اصحابه ولو استاجر دارا ليصل فيها قال مالك والشافعي و
احمد يجوز للرجل ان يوجر دارا مدة معلومة ثم يتخذها
مطبخا تعود اليه ملكا وله الاجرة وقال ابو حنيفة لا تجوز ذلك
ولا اجرة له وقال ابن هبيرة في الاضاح وهذا من حاسن
ابو حنيفة لا مما يعاب عليه لانه مبني علي لقرب عنده ولو يخذ
عليها اجرة **فصل** واذا استاجر عينا مدة معلومة
ثم باعها فمذهب الشافعي ان يبيعهما الغير المستاجر قد
اظهرهما الجواز وقال ابو حنيفة لا يجوز بيعها والمستاجر
بالحيار في اجارة البيع وطلد ان الاجارة وردي بيع و
ثبوت الاجارة وقال صاحب الاضاح وقال ابو حنيفة
لا تباع برضا المستاجر او يكون عليه دين يحبس الحاكم
عليه فيبيعهما في دينه وقال مالك واحمد يجوز بيع العبد
الموجر هذه اذ كان المبيع من غير المستاجر واما ما
استاجر فلا خلاف في جوازه ولا تسليم المنفعة غير

فصل ومن استاجر دابة ليس لهما فليهما
 بلجماهما كما جرت به العادات فما انت فلا ضمان عليه عند ملك
 ولشافعي واحمد وابي يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة بيضت قيمتها
 واجارة لشاع جايزه عند ملك ولشافعي واحمد وابي يوسف
 ومحمد وقال ابو حنيفة لا يجوز ان يجر بوجر نصيبه مشاعا
 الامت شر يملكه ولا يجوز عنده رصنه ولا حبة بحال ويجوز
 اجارة الانسان ولد رايم للتزيت والتجمل بها كما لو كان
 صير فيها هذا مذهب ابي حنيفة ومالك وقال لشافعي و
 احمد لا يجوز واجارة بعض اصحاب الشافعي **فصل**
 ولا يجوز عند مالك اجارة الارض بغير ما ينبت فيها او
 يخرج منها ولا يطعام كالسمك والعسل والسكر وغيره
 ذلك من الاطعمة المأكولة وقال ابو حنيفة ولشافعي
 واحمد يجوز بكل ما انبتته الارض وبغير ذلك من الاطعمة
 والمأكولات كما يجوز بالذهب والفضة والعروض وذهب
 الحسد وطاووس الى عدم جواز كثر في الارض مطلقا بكل حال
 واذا استاجر ارضا ليس لها حنطة فله ان يزرعها شعيرا
 او ما ضرر لضرر الحنطة عند مالك وابي حنيفة ولشافعي واحمد
 وقال داود وغيره ليس له ان يزرعها غير الحنطة **فصل**
 واذا

١ ٨٩
 واذا استاجر ارضا سنة ليزرع فيها ثوبا من الغراسي مما
 يتأبد ثم انقضت سنة فلم يزرع الخيار عند مالك بيت ان
 يعطى المستاجر قيمة الغراسي وكذا ان يبايع عليه قيمته
 ذلك على انه مقطوع او يامر بقطعه وقول ابي حنيفة لقول
 مالك لا يملكه قال اذا كانت القطع يضر بالارض اعطاه المجر
 القيمة وليس للغراسي قلعه وان لم يضر لم يملك لا يملك الا
 المطالبه بالقلع وقال لشافعي ليس ذلك للمجر ولا يلزم
 المستاجر قلع ذلك ويبقى موبد ويعطى المجر قيمة
 الغراسي للمستاجر ولا يامر بقلعه او يقره في ارضه ويملك
 مشتركين الا يامر بقلعه ويعطيه ارضي ما تقصر من قلع
 ومن استاجر اجارة فاسده وقبض ما استاجر ولم
 ينتفع به كما لو كانت ارضا فلم يزرعها ولا انتفع بها
 حتى انقضت مدة الاجارة فعليه اجرة مثلها عند مالك
 وكذا لو كانت استاجر دار فلم يسكنها او عبد اخلم ينتفع
 به وبه قال لشافعي واحمد وقال ابو حنيفة لا اجرة عليه لكونه
 لم ينتفع بها وهذا يجوز اشراط الخيار ثلاث في الاجارة
 كالبيع قال لثلاثة يجوز وقال الشافعي لا يجوز **كتاب**
 احيا الموات اتفقوا الا يملكه على ان الارض الميتة تجوز احياها

ويجوز احياء موانئ الاسد من المسلم بالاتفاق وهذا يجوز للذمي
قال لثلاثة لا يجوز وقال ابو حنيفة والحاجب يجوز
ختلفوا هل يشترط في ذلك اذن الامام ام لا فقال ابو حنيفة
يحتاج اليه وقال مالك ما كان في تلك وجبت الا يحتاج
الناس فيه لا يحتاج اليه اذن وما كان قريبا من العمرة او
حيث يحتاج الناس فيه لا يحتاج اليه اذن الا اذن
وقال شافعي واحمد لا يحتاج الا اذن وتختلف في ما كان قريبا
من العمرة من الارض مملوكا شرا با داهله وخرب وقال عهدة
هل يملك بالاحياء قال ابو حنيفة ومالك بملك بذكره وقال
شافعي لا يملك وعنده احمد روايتان للذين اظهرهما انه
لا يملك **فصل** وبأي شيء يملك من الارض ويملك
احياء وهابيه وقال مالك يمانعكم بالعادة انه احيا مثلها من
او غراسي وحفر بئر وغير ذلك وقال شافعي ان كانت لدفع
فبزرعها ودفعها استخرج ما بها وان كانت للساكني
فتقطيعها بيوتها وتسقينها **فصل** وتختلف في
حريم البير العادية فقال ابو حنيفة ان كانت لسقي الابل
فحريمها اربعون ذراعا وان كانت للناس فستون وان
كانت عيونا ثلث مائة ذراع وفي رواية خمسمائة ذراع
فمنه

فمنه اراد ان يحفر في حريمها منع منه وقال مالك وشافعي
ليس كذلك حد يحد به عدد وارجع فيه اليه ليعرف
وقال احمد ان كانت في ارض موانئ فخمسة وعشرون
ذراع وان كانت في ارض عاديه فخمسون ذراعا وان
كانت عيونا فخمسمائة ذراع ولحق شرا اذ انبت في ارض
مملوكه فهل يملكه صاحبها بملكها قال ابو حنيفة لا يملكه و
كل من اخذ ماله وقال شافعي بملكه بملك الارض وعند
احمد روايتان اظهرهما كذا صاحب ابو حنيفة وقال مالك ان
كانت الارض محوطه ملكه صاحبها وان كانت غير محوطه
له بملكه **فصل** وتختلف فيما يفضل عن حاجة الا
انسان وبها بركة وزرعه من اما في نهر او بئر فقال مالك ان
كان البير او لنهر في بيرة مما لكها حق بمقدار حاجة منها
ويجب عليه بديل ما فضل عن ذلك وان كان في خارطة
فلا يلزمه بديل الفاضل ان ان يكون جاره زرع على بئر فانه دمه
او عين فقارت فانه يجب عليه بديل الفاضل له الى ان
يصلح جاره بئر نفسه او عينه فان تهاون باصله لم يلزمه
ان يبذل له بعد البذل شيئا وهل يحق عوضه فيه
روايتان وقال ابو حنيفة واصحابه لشافعي يلزمه بذلة

لشرب الناس والدواب من غير عوض ولا يلزم للزارع وله
 اخذ العوض والمستحب تركه وعند احمد روايتان اظهرهما
 انه يلزمه بذله من غير عوض لما شابهه والسقيفة معاً
 ولا يحمل له لبيع **باب** الوقف هو قرية جابزة بالاتفاق
 وهل يلزم اهلها قال مالك وشافعي واحمد يلزم باللفظ و
 انه لم يحكم به حاكم وان لم يخرج منه يخرج منه الوصية بعد
 موته وهو قول ابي يوسف فيصح عنده ويؤول ملكا
 لواقف عنده وان لم يخرج منه الواقف عنده وقال محمد
 يصح اذا خرج منه عنده بان يجعل للواقف ولبنائه
 اليه وبني روايه عنه مالك وقال ابو حنيفة الوقف عطية
 صحيحة لكنه غير لازم ولا يؤول ملك الواقف عند الوقف
 حتى يحكم به حاكم او يعلقه بموته فيقول اذا امتنعت
 وفتت داره على كذا وتفقوا على ان مالا يصح الانتفاع
 به الا باتلافه كالذهب والفضة وما كولا لا يصح وقفه على
 وقفه ووقف الحبيبات يصح عند الشافعي واحمد وهي
 رواية عند مالك وقال ابو حنيفة وابو يوسف لا يصح وهي
 الرواية الا خرج عن مالك **فصل** ولو اجمع من مذهب
 الشافعي ان الملك في رقبته الموقوف ينتقل الى الله عز وجل
 فلا يملك

قلنا يكون ملكا للواقف عليه وقال مالك واحمد ينتقل الى الموقوف
 عليه وقال ابو حنيفة واصحابه مع اختلاف فهم اذا صح الوقف
 خرج عن مالك الواقف ولم يرد خلاف في ملك الموقوف عليه وقفا
 المشاع جابزا كهبه واجازته بالاتفاق وقال محمد ابي الحسن
 بعدم الجواز بناء على اهلها في امتناع اجارة المشاع فلو وقف
 شيئا على نفسه صح عند ابي حنيفة واحمد وقال مالك وشافعي
 لا يصح واذا لم يبيع الموقوف مصر فابان قال هذه الوقف لو ان
 وقف فان ذلك يصح عند مالك وكذا لك اذا كان الوقف منقطع
 الا حرك الوقف على اولادي واولادهم ولم يذكر بعدهم النقرة
 فانه يصح عنده ويبيع ذلك بقدر انقراضه من سمي الي
 فقرا عصيته فان لم يكون قال فقرا لمسلم وبه قال
 ابو يوسف ومحمد والراجح من مذهب الشافعي انه لا
 يصح مع عدم بيان المصروف والراجح صحته منقطع
 الا اجر **فصل** وتفقوا على انه اذا خرج شرب الوقف
 لم يعدل الي مالك الواقف ثم اختلفوا في جواز بيعه
 وهو من ثمنه في مثل وان كان مسجدا فقال مالك وشافعي
 يبقوا على حاله ولا يباع وقال احمد يجوز بيعه وهو من ثمنه

في مثله وكذلك في مسجد اذا كان لا يرجي عوده وليس عند
 ابي حنيفة يفر فيها ويختلف ما جاء فقال ابو يوسف
 لا يساع وقال محمد يعرود الي امالكه الا اول **باب الوهبة**
والهبة اتفقوا لا يمتعة علي ان الهبة تصح بالايجاب والقبول
 ولقبض تلك يد من اجتماع عند الشك منه وقال مالك لا
 تنفق صحتها ولزومها الي قبض بل يصح ولو لم يمسك
 الايجاب والقبول ولكن القبض شرط في تقودها وانما هما
 وحسب مالك جذا لك عند ما اذا اخر الواهب الا قباض مع
 مطالبة الموهوب له حتي الواهب وهو مستمر علي المطالبة
 لم ينقل ولا مطالبة الورثة فان ترك المطالبة او ملكه
 قبض الهبة فلم يقبضها حتي مات الواهب او مرض بطلت
 الوهبة قال ابن ابي ليلى زبد المالك في الرسالة ولا تتم
 وهبة ولا صدقة ولا جسر الا بالخيار فان مات قبل
 ان يجاز عنه ميراث وعنه احمد روايت ان الوهبة تتم
 من غير عود ولا يد في القبض ان يكون باذن الواهب
 ذلك ولا يبر حنيفة وهبة المشاع جائزه عند مالك ولشافعي
 كالبيع ويصح قبض بان يسلم الواهب الجميع الي الموهوب
 له فيستوي في منه حقه ويكون نصيب شره في يده
 وديعه

الاربع رتبة
 في قبض الهبة

وديعه وقال ابو حنيفة ان كان مالا ينقسم كالعبد
 والجواهر جازة وهبة وان كان مالا يتقسم لم تجز هبة
 شي منه متشاكما **فصل** ومن عمر انسان فقال عمر
 داري فانه يكون قد وهب له الا تستفاد بها مدة حياته
 واذا مات رتبة رتبة الدار الي مالها وهو المصير هذا
 مذهب مالك وكذلك اذا قال اعرسك وعقبك فان
 اعقب يكون متفقهما متفعتها ما اذا لم يبق منهن
 احد رتبة الرتبة الي مالها لا ان وهب المتفعة ولم
 يهب الرتبة وقال ابو حنيفة ولشافعي في احد قوليه
 وتصير الدار ملكا للمعمر ورثته ولا تقود الي ملك المعطي
 الذي هو المصير فان لم يكن للمعمر وارث كانت لبيته المال
 ولشافعي قول اخر مذهب مالك والرقبي جائزه وحكمها
 حكم العمر عند لشافعي وابو يوسف واحمد وقال مالك وايضا **فصل**
 حنيفة ومحمد الرقبي باطله **فصل** ومن وهب لاولاده
 شيئا سحبه له ان يساوي بينهما عند ابي حنيفة ومالك
 وهو الواجب من مذهب الشافعي ومذهب احمد ومحمد ابن الحسن
 الي انه يفضل الذكور على الاناث كقسمة الارث وهو وجه
 في مذهب الشافعي وتخصيص بعض الاولاد بالوهبة

Copyrighted material

مكروه بالانفاق ولم يتفضل بعضهم على بعض واذا فضل قهلا
يلزمه الرجوع ^{قاله} الثالثه علي انه لا يلزمه وقال احمد يلزمه الرجوع
فصل واذا اوصب الوالد الابنته وهبتها قال ابو حنيفة
ليس له الرجوع فيهما بحال وقال الشافعي له الرجوع بكل حال و
قال مالك له الرجوع ولو بعد القبض فيما اوصب الابنته على جهة
المصلحة والمحبة ولا يرجع فيما اوصب على جهة الصدقة وانما يتزوج
الرجوع ما لم تتغير الهبة في يدي الولد ويستحدث ديناً بعد
او تتزوج البنت او يخلطه الموهوب له بحال من جنسه من
حيث لا يتميز منه والا فليس له الرجوع وعند احمد روايات
اظهرهما ان له الرجوع بكل حال كذا ذهب الشافعي والثانية ليس
الرجوع بحال كذا ذهب ابو حنيفة والثالثة كذا ذهب مالك
فصل وهل يسوع الرجوع في غير هبة الابنت قال الشافعي
له الرجوع في هبته كل ما يقع عليه اسم ولد حقيق او مجازاً
لولده لصلبه وولده من اولاد البنين او لبنات ولا يرجع
في هبة الابنتي ولم يعتبر طرد بين او تنزويج البنت كما اعتبره
مالك لكن شرط بقاء في سلطنة المتهب فيمتنع عنده الرجوع
بوقعه ويبيعه لا باجارتة ورهنه وقال ابو حنيفة اذا اوصب
الذي رجم نحره بالنسيب لم يكن له الرجوع وان اوصب الابنتي
ولم

ولم يجوز عند الهبة كان له الرجوع الا ان يزيد زيادة متصلة
او يموت احد المتعاقدين او يخرج عند مالك الموهوب له وليس
له عند ابو حنيفة الرجوع فيما اوصب لولده واخيه واخته
وعمه وعمته وكل من لو كانت امراة لم يكن له ان يتزوج بها
لا جلد النسي ما اذا اوصب لبني عمه او اجدان كان له الرجوع
في هبته **فصل** ومن اوصب هبة ثم طالع لشوارها
وقال انما اردت الثواب نظر فان كان مثله من يطلب الثواب
من الموهوب له فله ذلك عند مالك الهبة التقير للغير وهبة
الرجل لا ميرة ومنه هو فوقه وهو احد اقول الشافعي وقال ابو حنيفة
لا يكون له ثواب الا باشتراطه وهو القيل لقول الثاني للشافعي
وهو الرابع من مذهب **الوفاء** واجمع على لو غابا
لعهد في الخير مطلوب وهل هو واجب او مستحب فيه
خلاف ذهب ابو حنيفة والشافعي واحمد واكثر العلماء الى انه
مستحب غلو تركه فاته الفضل وارثا للمكروه كراهية
شديدة ولكن لا يباح وذو هبة جماعة انه واجب
منهم عمر ابن عبد العزيز وذو هبة المالكية مذهب الثالث
ان الوعد ان اشتراط بسبب لقوله تزوج وكذا
كذا ونحو ذلك وجب الوفاء به وان كان وعده مطلقا لم يجب

باب القطة اجمع الائمة على ان القطة حرة كاملا
 اذ لم يكن شيئا قافها وشيئا لا تعاله وان صاحبها اذا
 جاء حق بها من مطلقها وانه اذا اكلها بعد الحول وارا
 صاحبها ان يضمه كان له ذلك وانه ان تصدق بها مطلقا
 بعد الحول فصاحبها مخير بين التضمين وبين الرضى بالاجر
فصل وجمع على جواز الالتقاط في الجملة ثم خالفوه
 الا فضل ولثاينه تركه افضل وعند الشافعي قولان احدهما
 اخذها افضل وثابى وجوب الاخذ ولا يصح استحياء به
 ولو ايق في امانة نفسه وقال احمد تركها افضل فلو اخذها
 شررها الي مكانها وقال ابو حنيفة ان كان اخذها ليردها
 الي صاحبها ملك ضمان ولا ضمان وقال شافعي واحمد يضمن
 على كل حال وقال مالك ان اخذها بنية الحفظ ثم ردها
 ضمان وان اخذها متر وبابين اخذها وتركها ثم ردها فدا
 ضمان عليه **فصل** ومن وجد اشاة في ذلك حيث لا
 يوجد من يضمن اليه ولم يكن يقربها شي من العقرات وخاف
 عليها فله الخيار عند مالك في تركها او اكلها ولا ضمان عليه قال
 وليقرة اذا خاف عليها السباع كالشاه وقال ابو حنيفة
 وشافعي واحمد ياتي اكلها لزم الضمان اذا حضر صاحبها

فصل

فصل وحكم القطة في الحرم وغيره سراعند
 مالك فلم يملكها ان ياخذها على حكم القطة ويملكها بعد
 ذلك وله ان ياخذها ليحفظها على صاحبها فقط وهو قول
 ابي حنيفة وقال الشافعي واحمد له ان ياخذها ويحفظها
 على صاحبها ويصرفها ما دام بقيما بالحرم واذا خرج سلمها
 الي الحاكم وليس له ان ياخذها للتمليك **فصل**
 واذا عرف القطة سبقة ولم يحضر مالكها فعند مالك وشافعي
 للملئق ان يحبسها ابد اوله التصديق بها وله ان ياكلها غنبا
 كان فقيرا اجاز له ان يملكها وان كان غنيا لم يجوز له عند
 ابي حنيفة او عند مالك ان يتصدق بها قبل ان يملكها على شرط
 ان جاء صاحبها فاجاز ذلك مضي وان لم يحضره ضمن له الملئق
 وقال شافعي واحمد لا يجوز ذلك لانها صدقة موقوفة واذ
 وجد بعيرا ببادية وحده لم يجوز له عند مالك وشافعي اخذه
 فلو اخذه ثم ارسله فلا شيء عليه عند ابو حنيفة ومالك وقال شافعي
 واحمد عليه الضمان **فصل** واذا مضى على القطة حول
 ونصرف بها الملئق بشفقة او بيع او صدقة له فله صاحبها
 اذا جاء ان ياخذها ياخذ قيمتها يوم يملكها عند ابو حنيفة
 بائنا اتفاق وقال داود ليس له شيء واذا جاء صاحب القطة

واعطى ملك منها ووصفها وجب على المنتقل عند ما ملك وحمد ان يدعه
اليه ون يملكه بينه وقال ابو حنيفة ولسا في ان يلزمه ذلك ببينه
فصل اللقطة واذا وجد القيط في دار الاسلام فهو سارق
عند الثلاثة وقال ابو حنيفة ان وجدها في كنيسة او بيعة او قرية
من قرى حل الذمة فهو ادني وختافها صاحب مال في اسلام
النبي المميز غير البالغ العاقل على ثلاثة اقوال احدها ان
اسلامه يصح وهو قول ابو حنيفة وثانيه انه لا يصح وثالث انه
موقوف وعن الشافعي الاقوال الثلاثة والراجح من هذه ان اسلام
النبي مستقل لا يصح **فصل** واذا وجد لقيط
في دار الاسلام فهو حر مسلم فان امتنع بعد بلوغه
من اسلامه لم يقر على ذلك فان ابا قتل عند مالك واحمد
وقال ابو حنيفة يحد ولا يقتل وقال شافعي من جرعت
الكفر عت اقام عليه اتر عليه وتفقوا على انه يحكم باسلامه
الطفل باسلام ربيبه وكذا باسلام امه الا ما كلفه فانه قال لا
يحكم باسلامه باسلام امه وعنه رواية كرهها الجماعة
باب الجمالة اتفقوا لاسمة على راد الا يقبض الجمل
برده اذا شرطه ثم اختلفوا في استحقاقه اذا لم بشرطه فقال
مالك ان كان محررا فارد الا يقبض على وجهه حسب بعد
الموضع

الموضع وقوله وان لم يكن ذلك شانه فلا جعل له ويحيط بالتفق
عليه وقال ابو حنيفة واحمد يستحق الجمل على الاطلاق ولم
يعتبر وجود الشرط ولا عدمه ولا ان يكون معروفا بر ولا باق
امك وقال شافعي لا يستحق الجمل الا بالشرط ويختلف اهل
هو ملك مقدر قال ابو حنيفة ان رده من مسيرة ثلاثة ايام استحق
الربعين درهمين وان رده دون ذلك يوضح له الحاكم وقال مالك
له اجرة المثل وعن احمد روايتان احدهما دينار او اثني
عشر درهما ولا فرق بين قصر المسافة وطولها ولا بين المهر
وخارج المهر والثانية ان يحد من المهر بعشر دراهم ومن
خارج المهر فاربعمائة وعن الشافعي لا يستحق شيئا الا
بالشرط ولتقديره ويختلف فيما انفقه على الابق في طريقه فقال
ابو حنيفة ولسا في لا يجب على سيده اذا تفق متبرعا وهو
الذي يتفق من غير اذن الحاكم فاذا تفق باذنه كان
ما تفق دينيا على سبي العبد وله ان يحبس العبد عنده
حتى ياخذ ما انفقه وقال احمد هو على سيده بكل حال و
ذهب مالك ليس له غير اجرة المثل **باب الغر ابيض**
والغرا يبيض اجمعوا المسلمون على ان الاسباب المتوارث بها
ثلاثة زحير ونكاح وولادة وان الاسباب المانعة من الميراث

ثلاثة ربي وقتل واختلاف بين علي بن ابي طالب واليهود في ذلك
ما تركوه يكون صدقه تصرف في مصالح المسلمين ولم يخالف في ذلك
الا لشيعة واحمد علي الوارثين من الرجال عشرة الابن وابنة
وان سفل والاب وابوه وان عك ولاخ وابنه الام والام ولد
وابنه الام والام ولد والمعتق ومن النساء سبع ابنة وابنة
الابن وان سفل والام والمجدة ولاخت والزوجة والمعتقة
وعلي بن ابي طالب المقتدر المهدودة في كتاب الله عز وجل ستة
النصف والربع والثلث والثلثان والثلث والسادس الي غير ذلك
من ما يملك القرايب من المجمع عليها **فصل** واما ما خالف
فيه فتمنه ثوريت دوي الارحام الذين لا سهم لهم في القران الكريم
وهي عشرة اصناف ابولام وكل جدي وجدة شتافطين واولاد البنات
وبنات الاخوة واولاد الاخوات وبنات اخوة الام والام ولد
وبنات الاعمام والعمات والخلدة والمذكون بهم فذهب مالك وشافعي
الي عدم توريتهم قالوا يكون المال لبيت المال وهو قول ابو بكر
وعمر وعثمان وزيد ويزيد ويزيد وداود وذهب ابو حنيفة
واحمد الى توريتهم وحكي ذلك عن علي وابنه مسعود وابنه عباس
وذلك ان عند فقرا اصحاب الفروض والعصاة بالاجماع وعند
مسعود بن المسيب ان المال يورث مع البنت فعلي ما قال
مالك

مالك وشافعي اذا مائة عنده كانت لها الثلث والباقي لبيت
المال او عن بنته فلها النصف والباقي لبيت المال وعلي ما قال
ابو حنيفة واحمد المال كله للام والثلث بالفرض والباقي بالرد
وكذلك للبنت النصف بالفرض والباقي بالرد ونقل القافي عبد
الوهاب المال عن شيخ ابي الحسن ان الصحيح عن
عثمان وعلي وابنه عباس وابنه مسعود انهم كانوا يورثون
ذولارحام ولا يردون على واحد وهذا الذي يحكي عنهم في الرد
وتوريت ذولارحام حكاية فعلي لا قول وابنه حنيفة
وبنه من الحفاظ يدعون الا على هذا ولمسلم لا يورث من
الكافر ولا عكسه بالاتفاق وحكي عن معاذ وابنه لبيب
وتحكي انه يورث المسلم الكافر ولا عكس كما كما يتزوج
الكافر ولا يتزوج الكافر المسلم **باب الرد**
وختلفوا في مال المقتدر اذ قتل او مات على لردة علي
ثلاثة اقوال الاول ان جميع ماله الذي كسبه في اسلامه
يكون فيما لبيت المال هذا قول مالك وشافعي واحمد وشافعي
يكون لورثته من المسلمين سوى كسبه في اسلامه او في
ردته وهذا قول ابو يوسف ومحمد بن الحسن والثلث ان
مالك في حال اسلامه لورثته من المسلمين في كل حال ردته

ردته في بيت المال وهذا قول ابو حنيفة **باب القتل**
وتفقوا على ان القاتل عمدا ظمنا لا يبرئ من مقتول شر
خلفه فيمن قتل خطأ اتفقوا ابو حنيفة وشافعي واحمد
لا يبرئ وقال مالك يبرئ من المال دون الدية ويختلفون
في توريت اهل الملك من الكفار فمذهب مالك واحمد لا يبرئ
بعضه بيان الملك بعض اذا كانوا اهل ملتين كاليهود
والنصارى وكذا من عدا اهل الكفار ان اختلفت ملتهم
وقال ابو حنيفة وشافعي انهم اهل مله واحدة كلهم كفار يبرئ
بعضهم بعضا **باب العرقا** ولغرقا ولقتلا ولهدما
ولموه بحريق او طعن اذا لم يعلم ابرمات قبل صاحبه
لم يبرئ بعضهم بعضا وتركه كل واحد منهم لباقي ورشته
بالاتفاق الا في رواية عن احمد وذهب علي وشريح والشافعي
ولنحفي الى انه يبرئ كل واحد منهما من تلاته دون
طارفه وهي رواية عن احمد **فصل** ومن بعضه سرور
وبعضه رقيق لا يبرئ ولا يبرئ عنه ابي حنيفة ومالك و
شافعي وقال احمد وابو يوسف ومحمد ولم يبرئ يبرئ ويرث
بقدر ما فيه من الحرية **فصل** والكافر ولم يرتد وقاتل
عمدا ومن فيه من ضفي موته لا يحجبون كمالا يبرئون بالاتفاق
وعن

١٠٧
وعن ابن مسعود وحده ان الكافر والعبد وقاتل العمد
يحجبون ولا يبرئون ولا خوة اذا حجبوا كما هو السدي
لم يبرئ خدوه بالاتفاق وروى عن ابن عباس رضي الله عنه
ان الاخوة يبرئون مع الاب اذا حجبوا الا من غيا خدونه
ما حجبوها عنه ولمشهور عنه موافقه الكافة والمجدة اهل
الاثر **فصل** مع الوجود الاب الذي هو ابنه شيئا بالاتفاق
الثلاثة وذهب احمد الى انها ثلث معه السدي ان
كانت وحدها وتشارك الا من فيه ان كانت موجودة و
لا خوات يحجبان الا من من ثلث الى سدي بالاجماع وحاي
عن ابن عباس ان لها معها الثلث حتى يصيروا ثلاثة
فيكون لها السدي **فصل** وتدر مسلمة زوج وابوين
او زوجة وابوين ثلث ما بقي بعد فرض الزوج ولزوجه عند
جميع الفقهاء الا بين عباسي فانه قال يكون لها ثلث مال
في لمسلمتين وبه قال شريح ووافقه ابن سيرين في
زوجه وابوين وخالفه في زوج وابوين **فصل**
ولا بنتين النصف كالأحاد وان للثلاثة فضا عدا
لثلاث وروى عنه كقول الجماعة واذا استكمل البنات
الثلاث فلا شيء للبنة الا ان يكون معها

ذكر في درجته من او اسفل منهن ببعضهن فيكون ما
 بقي بينهن من هو فوقه ومن فوقه في درجته المذكور مثل
 حظ الانثيين عند جميع الفقهاء وحكي عن ابن مسعود
 انه جعل ما بقي للذكر من ولد الابن دون للاث والاخت
 مع البنة عصبه عند جميع الفقهاء وحكي عن ابن عباس انه
 ليس بعصبية ولا يرث شيئا مع البنة **فصل**
 المسئلة المشهورة بالمشاركة وهي زوج وام اخوات الام
 اخ الا يورث وختلف فيها فقال مالك وشافعي للزوج وهي
 زوج وام الاخوات **فصل** للنصف وللذكر السادس والاخوة
 الام لثلاث ثم يشارك الاخ الا يورث والاخوة للام في
 لثلاث الذي فرض لهما وهو قول عمر وعثمان وابن عباس
 وابن مسعود وزيد وعائشة والزهرري وابن مسيب
 وجماعة ومذهب ابي حنيفة واصحابه واحمد وداود والثلاث
 للاخوة للام ويسقط الاخ الا يورث وهو مذهب علي وحكي
 عن ابن عباس وابن مسعود **باب الفقر ايضا**
 وفرض الجدة والجدة السادسة عند جميع العلماء ورعي عن ابن
 عباس انه اعطى لجدة الام اذا انفردة الثلث واقامها مقام
 الام ورعي عنه لقرلة الجماعة ومذهب مالك لا يرث من
 الجدات

اجداد الا شتان ام الام واسماؤها وام الاب وامهاؤها و
 مذهب ابي حنيفة ان ام الاب يرث ايضا وختلف قول
 شافعي فقال مثل قول مالك وقال مثل قول ابو حنيفة و
 هو المشهور عند الراعي من مذهب الجدة من جهة الاب
 اذا كانت اقرب من الجدة من قبل الام شاركتها الجدة من
 قبل الام في السدس وان يمتد بها هذا مذهب مالك وشافعي
 وزيد وابن مسعود وقال ابو حنيفة السدس للجدة
 يقتسم من قبل الاب اذا كانت اقرب من التي من جهة
فصل وليد يتقاسم الاخوة فيرثون معه ولا يحجبون
 عند ابو حنيفة ومالك وشافعي واحمد ورعي عن ابي بكر
 وابن عباس وعائشة وابن الزبير ومروان ومعاذ
 وابن موسى وابي لدر اذا ان لجدة يسقط الاخوة والاخوة
 من ان يورث يعادون الجدة بالاخوة من الاب ما لم ينقصوه
 عند لثلاث عند كافة العلماء ورعي عن علي انهم لا يعادون
 وختلفوا الائمة في الاكدرية وهي زوج وام زيد وختلف
 واختان الاب وام الاب فقال مالك وشافعي واحمد للزوج
 النصف وللأم الثلث وللخت النصف وللجد السادسة
 يقتسم الجدة والاخوة نصيبها مثل ثلثه الثلث والثلث

وقال ابو حنيفة لا مر الثالث والزوج المتصور لباقي الجدة و
سقط الاخرة **فصل** ومن اجتمع في جهتين فرض
ورث عند مالك وشافعي باقوا هما فقط وعند ابي حنيفة
واحد يرث بالسبين جميعا ولو اجتمع ابنا عم احدهما
اخ الام كان للاخ من الميراث سدس وباقي بينهما بالعصوبة يا
لا اتفاق وحكي عن ابن مسعود او الحسن وابي ثور ان ابن
لعمري الذي هو اخ لامرأولي بالمال **فصل** كافة العلماء
يقولون بان الارث وان يثبت بالموالاة وذهب النخعي الى
ثبوته وقال ابو حنيفة ان ولاة وعاقده كان له نقصه ما لم يعقد
عنه وابن ابي ابي حنيفة يستحق منه جميع ماله
بالفرض والعصوبة وقال مالك وشافعي تأخذ الام الثالث
بالفرض وباقي لبنت المال وعند احمد روايتان احدهما
عصبة عصبة امه فاذا اخلا اما وخاله فلا مر الثالث للمال
وباقى لخال ولثانيه انها عصبة فيكون المال جميعه لها تعصبتا
فصل والعول عند كافة الفقهاء صحيح ثابت معلول
به ما اذا زادت الفرائض على نهما الشركة داخل النقص على كل
واحد منهم على حقه واعلية المسألة ثم تقسم بعولها فيعطى
كل ذي سهم على قدر سهمه عايد كذا الحديث اذا زادت
على الشركة

على الشركة تقسم على الحصص وينقص كل واحد منهم على قدر
دينه وقد انعقد الاجتماع في خلافة عمر رضي الله عنه على ذلك
ثم خالف فيه ابن عباس بعد موته عمر رضي الله عنه وانكره و
قال بسطون فقيده له هل لا قلت ذلك بحضرة عمر فقال
هتة فكان هاتيا فقيده له راياك مع الجماعة احب اليك
راياك وحدك ونفق الائمة على ان العول لا يكون الا في
الاصول الثلاثة الستة ولا ثلثي عشر ولا ربيعة ولعشر
باب السقوط وسقطات استهلا صار خافقال مالك و
احمد لا يرث ويرث ويرث وان تحرك وتنفس
ان يطول به ذلك او يرضع فان عطا فعدت ماله
روايتان وقال ابو حنيفة وشافعي ان تحرك او تنفس
او عطش ورث وورث عنه **فصل**
ولمختل المتكلم وهو من له فرج وذكر وقال ابو حنيفة في
المشهور عنه ان بال من الذكر فهو غلام او من الفرج
فهو انثى او بينهما اعتبر سبقتهم فان بقي على شكله
الي ان يخرج له لحيه او ياتي انثى فهو انثى او يدركه لبن
او يوطئ في فرجه او يحبض فهو امرأة فان لم يظهر شيء
ذلك فهو مشكك وميراثه ميراث النثى وكذا ذلك قال الشافعي ومالك

قال في ميراثه فقال يعطي الابن النصف والخت الثلث او يوفد
 السدي حتى يتبين امره او يصطلي وقال مالك واحمد يورث امرأ
 حيث يبول فان كان يبول منها غيرا سيقهر فان كان
 في سبق سوة اعتبر اكثرهما فيورث من فارت بقول مالك
 ورخلو رجل ابنا وختي مشككة قسم لك نثر نصف ميراث ذكر
 ونصف للخت ميراث ان نثر فيكون لك بنت ثلث اموال ورثه
 وللخت ربع اموال وسدس **باب** الوصايا الوصية تمليك
 مضاف الي بعد المنة وهي جائزة مستحب غير واجبه بالاجماع
 لم يثبت عند اهلنا تجب عليه الخروج منها ولو علب دين
 لا يعلم به من هوله او ليست عنده وديعه بغير اشهاد
 فان كانت دية متعلقة بشي من ذلك كانت الوصية و
 جبه عليه فرضه وهي مستحب لغير وارث بالاجماع وقال
 الزهري واهل الظاهر ان الوصية واجبة لك قارب الذيت
 لا يرثون الميت سواء كانوا عصبة او ذارحم اذا كان هناك
 وارث غيرهم ولو وصية لغير وارث بالثلث جائزة بالاجماع
 ولا يفتقر الي اجازة وللوارث جائزة موقوفه علي اجازة
 الورثة وادى وهو اكثر من ثلثه واجاز الورثة ذالك فقد
 مالك انهم اذا جازوه في فرضه لم يكن لهم ان يرجعوا بعد موته
 او في

او في صحة فله الرجوع بعد موته وقال ابو حنيفة وشافعي
 لهما الرجوع متى كان في صحته او في مرضه ومن اوصي بجمد
 او بعير جاز له عند الثلثة ان يعطي اني وكذا لك ان اوصي
 ببدنه او بقرة جاز ان يعطي ذكر او انثى سوة عندهم
 وقال الشافعي لا يجوز في لبغير الذكر وفي البدن وبقرة الا
 الذني واذا اوصي باخراج ثلث ماله في الرقاب ابتد عند مالك
 بعق محاليله كالزكاة وقال ابو حنيفة وشافعي يصرف لا مكاتبين
فصل وجازة الورثة هل هي تنفذ لما كان امره
 الموصي امر عليه مستداه وقال للثلاثة تنفذ وقال شافعي
 قولان اصحهما كالجماعة وهل يملك الموصي له بموت الموصي
 امر يقبوله امر موقوف ثلثه اقوال للشافعي ارجحها انه
 موقوف وعند الثلاثة بقبوله واذا اوصي بشي لرجل ثم
 اوصي به لغيره ولم يصرح برجوع عن الاول فهو بينهما
 نصفين بالاتفاق وقال لمحسن وعطوطا وصي هو رجوع
 ويكفون للثاني وقال داود هو للاول **باب العتق**
 ولعتق والهبة والوقف وسائر العطايا المنجزة في مرض
 المنة معتبرة من ثلث بالتساوي باتفاق وقال مجاهد وداود
 منجزة من راس المال وتختلف فيما اذا قدم ليقتر منها او كان

في الصف بار العدداً من الحامل الطلق أو هاج الموج بالبحر
 وهو ركب سفينته فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد في
 كسرها المشهور عنه أن عطاياها ولا من ثلث وعند شافعي
 قولان أحدهما من ثلث وثلثاني من جميع المال وحكي عن
 مالك أن الحامل إذا بلغت اثلاثين شهراً لم تستصرف في
 أكثر من ثلث مالها **باب الوصايا** وختلفوا في الوصية إلى عبده
 فقال مالك وأحمد تصح مطلقاً سواء كان من عبده أو عبده غيره
 وقال شافعي لا تصح مطلقاً وقال أبو حنيفة تصح إلى عبده نفسه
 بشرط أن لا يكون في الورثة كبير ولا تصح إلى عبده غيره ومنه
 ابن أوجدة لا يجوز له عند شافعي وأحمد وإن بوصي إلى أجنبي
 بالنظر في أمر ولادة مع وجود أبيه أو جده إذا كان من أهل
 العدالة وقال أبو حنيفة ومالك تصح الوصية إلى أجنبي في أمر ولادة
 وقضاء الديون وتنفيذ الثلث مع وجود الأب والمجد وأذا وصي
 إلى عدل ثم فسق نزع الوصية منه كما إذا أسنه
 ابتدى الوصية إليه فإنها لا تصح وإنه لا يومن عليها
 وهذا قول مالك وشافعي وعند أحمد روايتان وقال أبو حنيفة
 إذا فسق يصير إليه آخر عدل وإذا وصي إلى فاسق
 يخرج القاضي من الوصية فإن لم يخرج بعد تصرفه
 صحه

صحته وصيته وختلفوا في الوصية للكافر فقال مالك وشافعي
 وأحمد تصح سواء كان أهل حرب أو ذمه وقال أبو حنيفة
 لا تصح لأهل الحرب وتصح لأهل الذمة خاصة وللوصي إن
 بوصي بها وصي إليه غيره وإن لم يكن الوصي جعل ذلك إليه
 هذا مذهب أبي حنيفة وأصحابه ومالك ومنع من ذلك شافعي
 ومحمد في الظاهر الروايتين وإذا كان الوصي عدلاً لم يحتاج
 إلى حاكم الحاكم وتنفيذ الوصية إليه ويصح جميع تصرفه
 عند ثلثه وقال أبو حنيفة إن لم يحكم له حاكم فجميع
 ما يبيع ويشتري له يصح مردوداً وما ينفق عليه فقله فيه
 مقبول **فصل** في بشرط بيان ما بوصي فيه وتعيينه
 فإن أطلق الوصية فقال وصيت إليك لم يصح عند أبو حنيفة
 وشافعي وأحمد وكان ذلك لغواً وقال مالك يصح وتكون
 وصية في كل شيء وعند مالك رواية أخرى أنه لا يكون وصياً
 فيما عينه وإذا وصي لأقاربه أو عقبه لم يرد خلو أو ولد لبناء
 فيهم عند مالك فإن ولد لبناء عنده ليسو يعقب ويعطى
 الأقرب فالأقرب وقال أبو حنيفة أقاربه ذورحمه فك
 يعطى ابن العم ولد ابن الخال وقال مالك إذا قال شافعي

من قاربى دخل كل قرابة وان بعد ذلك وفرتموا واذ قال
لوزينى وعقبي دخل اول ذ النافه وقال احمد في احادي روايته
من كل كان اصله في حياته فيصرف اليه والا فالوصية في قارب
من جهة ابيه ولو اوصى لغيره فقال ابو حنيفة هم الملك صقون
وقال شافعي حد الجوار اربعون دار من كل جانب وعت
احمد روايتان اربعون وثلاثون دار من كل جانب وعت
فصل ولو وصية للميت عند ابي حنيفة وشافعي واحمد
باطلة وقال مالك يصحها فان كان عليه دين او كفارة
صرفت فيه والا كانت للورثة وللواصي لرجل بالغ وللميت
حاضر الالف وباقي ماله غايبة او باقي ماله عقار او دين نفع
الورثة وقال لا نفع الموصي له الثالث ان لا ينعقد مالك
ليس لهما ذلك وقال شافعي واحمد وابو حنيفة له ثلث الالف
ويكون باقي حقه شري بكماني جميع ما خلف الموصي يستوفيه
واذا اوصى غلام لم يبلغ الحاكم وكان يعقل ما يوصى به
فوصيته جائزة عند مالك وقال ابو حنيفة بعد الجواز
ختلف بقول شافعي ولا يصح من مذهبهم انما لا تصح وهو
وهو مذهب احمد **باب الغشاق** ولو اعتقل لسان امرئ
فهل تصح وصيته بالاشارة ام لا قال ابو حنيفة واحمد لا تصح
وقال

وقال شافعي تصح ونظاه من مذهب مالك جواز ذلك واذ
اقتل الموصي اليه الوصية في حياة الموصي لم يكن له عند ابو
حنيفة وما كان ان يرجع بعد موته قال ابو حنيفة ولا في حياة
الا ان يكون الموصي حاضرا وقال شافعي واحمد لا الرجوع على
كل حال وعزل نفسه متى شأ قال لتووي الا ان يتعين عليه
او يغلب على ضيقه تلف المال باستاء من ظالم عليه واذا اوصى
الميت لابيه الرقيق فتقبل الوصية وهو من يعقل فعشق
عليه ابوه ثم مات الا من فسد مالك والجمهور ان لا يرثه وعند
الشافعي واحمد لا يرثه واذ قال اعطوه راس من رقيق او حمار
من ابي وكان رقيقه عشرة او اياه فقال مالك يعطى عشرة
بالقيمة وقال شافعي يعطيه الورثة ما يقع عليه اسم راس صغيرا
كان او كبير **فصل** واذ اكتب وصية بخطه ولم يعلم انه
اخطه ولم يشهد فيها فهل يحكم بها كما يحكم لو شهد على نفسه
بها الثلاثة على ان يحكم بها وقال احمد يحكم بها الم يعلم رجوعه
عنها ولو اوصى الى رجلين واطلق فهدى لهما التصرّف
دون الاخر فالثلثة لا يجوز مطلقا وقال ابو حنيفة
يجوز في ثمانية اشيا انصرصه شري الكفء وتجهيز الميت
واطعام الصغار وكسوتهم ورد وديعة بعينها

والتصديق وانقاد وصيت بعينها وعنتق عبد بعينه و
لخصومه في حقوق الميراث **باب التزويج** وخلفوا أهل بصح
التزويج في مرض الموت فقالوا الثلثة بصح وقال مالك بصح
للمريض المحرق عليه فان تزويج وقع فأسد وفسخ سؤدة
ان دخل بها او لم يدخل ويكون النسخ بالطلاق فان لم يبرأ
من المرض فمهل بصح ذلك النكاح امر يبطل عنه في ذلك روايتان
ولو كان له ثلثة اولاد فادى الوصي الاخير نصيب اقدم قاله
الثلثة له الربع وقال مالك له الثلث ولو اوصى بجميع ماله
ولا وارث له قال ابو حنيفة الوصية صحيحة وهي رواية عند
احمد وقال لشافعي ومالك في رواية عنه واحمد في الرواية
الاخرى لا يصح الا في الثلث ولو وهب او اعتق ثم اعتق
في مرضه وعجز الثلث فقالوا الثلثة محتاجات وقال
شافعي بيدي الاول وهي رواية عند احمد **فصل**
وهل يجوز للوصي ان يشتري لنفسه شيئا من مال لثمة
قال ابو حنيفة يجوز بزيادة على القيمة استحيانا فان
اشترى به بمثل قيمته لم يجز وقال مالك له ان يشتري
بالقيمة وقال لشافعي لا يجوز عند اطلاق وعنده احمد
روايتان اشهرهما عدم الجواز والاخرى اذا غلب الجواز
وكل

فصل

فصل وادعى الوصي دفع المال الى اليتيم بعد بلوغه
قال ابو حنيفة واحمد القول قول الوصي مع يمينه فيقبل قوله
سما يقبل في تلف المال وما يدعيه من التناقض يكون امثالا وكذا
الحكم في الاب والحاكم والشرير والمضارب وقال مالك وشافعي
لا يقبل قول الوصي الا ولو صينة للقاتل صحيحة عند ابو حنيفة
ومالك واحمد وللشافعي قولان اصحهما الصحة ولو اوصى لمسجد
قال مالك وشافعي واحمد تصح الوصية وقال ابو حنيفة لا تصح
الا ان يقول ينفق عليه ولو اوصى لبيتي فقلت لمريد خذ الا
الذكور بالاتفاق ويكون بينهم بالسوية ولو اوصى لولد
فقلت دخل الذكور والانا بالاتفاق بينهم بالسوية
فصل ولو وصي مع الغني هل يحل له ان ياكل من
مال اليتيم عند الحاجة ام لا من حجب ابو حنيفة لا ياكل بحال
الا فرضا ولا غيره وقال لشافعي واحمد يجوز له ان ياكل باقل
الامر من اجرة عمله وكفايته وهو يلزمه عند وجود
رد العوضي وللشافعي قولان ولا احمد روايتان وقال مالك
ان كان غنيا فليستغنى وان كان فقيرا فلياكل بالمعروف
بمقدار نظره واجرة مثله **باب النكاح** النكاح الاجتماع
مستفاده على النكاح من العقود الشرعية المستمرة

يا اهل الشرع وتفق الائمة علوان من شأقت نفسه اليه
وخاف العنت وهو الزنا فانه يتأكد في حقه ويأبى
افضل من الحج والجهاد والصدقة والصوم المتطوع به
فالنكاح مستحب للمحتاج اليه بمجرد اهله عند الشافعي
وماكرو قال احمد بن حنبل شأقت نفسه اليه وخشي العنت
وجبر وقال ابو حنيفة باستحبابه مطلقا لكل حال وهو عنده
افضل من انقطاع للعبادة وقال داود بوجوب النكاح
على الرجل والمرأة مرة في العمر مطلقا **فصل** واذا قصد
النكاح مرة تسن نظره الي وجهها ولكنها لا تفاق وقال
داود بجوازها الي سائر جسدها ستر السورتين ولا يصح
من مذهب جواز النظر الي فرج الزوجه ولا منه وعكسه و
بذلك قال مالك ومالك والمرأة تنظر للشافعي علوان محرر
لها فيجوز نظره اليها وهذا هو الاصح عند جمهور اصحابه
وقال الشيخ ابو حامد الصحيح عند اصحابنا ان لعبد لا يزوج
محرر لسيدته قال النووي هذا هو المصواب بل لا ينبغي
انه يجزى فيه خلاف بل يقطع بتحريمه والقول بان
محررها ليس له دليل ظاهر فان المصواب في الآية انها في
الاما ولا يصح النكاح الا من جاز للتصرف عند عامة الفقهاء
وقال

نكاحها
محررها
محررها

وقال ابو حنيفة يصح نكاح الصبي المميز والسفيه
موقوفا على اجازة الولي ويجوز للولي غير
الاب ان يزوج اليتم قبل بلوغه فاذا كانت
ذات لاء نظرا له كل الاب عند الثلاثة ومنع
الشافعي من هذا ولا يصح نكاح العبد
بغير اذنه مولاة عند الشافعي ورحم
وقال مالك يصح وللمولاة فسخه عليه وقال ابو
حنيفة يصح موقوفا على اجازة المولى **فصل**
ولا يصح النكاح عند الشافعي واحدا من
لي ذكر فانت عقدة الميراث النكاح لم
يصح وقال ابو حنيفة للميراث ان يتزوج بنفسها
وان توكل في نكاحها اذا كانت متاهلا التصرف
في مالها و **فصل** اعترض عليها **فصل** ان تضع نفسها
في غير كفر فيعتزض الولي عليها وقال مالك ان كانت
ذات شرف وجمال او مال يرغب في مثلها لم يصح نكاحها
الا بولي وان كانت بخلاف ذلك جاز ان يتولى نكاحها
اجنبى برضاها وقال داود ان كانت بليزا لم يصح
نكاحها بغير ولي وان كانت شيبزا صح وقال

ابو ثور و ابو يوسف يصح ان تتزوج باذن
وليها فان تزوجت بنفسها وثرا فها الى حاكم
حنفي فحكم بصحة نكاحه وليس للشافعي نقضه
الا عند ابي سعيد الا صطخر بن ثابت وطبها قبل
الحكم فلا عند عليه الي عند ابي بكر الصيرفي ان اعتقد
تحريمه وان طلقها قبل الحكم لم يقع الي عند ابي اسحاق
المروزي احتياطاً فان كانت المرأة في موضع ليس فيه
حاكم وولي فوجهات احدهما تزوج نفسها والثاني
انها ترد امرها الي رجل من المسلمين بزوجه قال مستظهر
وهذا لا يبي على اهلنا وكان الشيخ ابو اسحاق يختار في مثلها
ان يحكم فقيها من اهل الاجتهاد في ذلك بناءً على
التحليل في النكاح **فصل** وتصح الوصية يا
لنكاح عند مالك ويكون الوصي اولى بذالك وقال ابو
حنيفة بان القاضي يزوج وقال الشافعي لا اولى ووصي
اولي مع ولي الا ان عارها يلحقه وقال القاضي عبد الوهاب
المالك وهذا اطلاق في التحليل فاسد فالحاكم اذا
زوج المرأة لا يلحقه ما قاله وتجاوز الوكالة في النكاح
وقال ابو ثور لا تدخل الوكالة فيه والجهد من الاخ
وقال

وقال مالك الا اولى ولا يخ من الاب والام اولى من
الاخ للاب عند ابي حنيفة والشافعي في اصح قوليه وقال مالك
هما سوا ولا ية للابيت علما به بالنسوة عند الشافعي و
قال ابو حنيفة ومالك واحمد تثبت له الا اولا به وقدمه
مالك وابو يوسف على الاب وقال احمد الاب اولى وفي الجهد

عنه روايتان وهو قول ابي حنيفة **باب الولاية** **دال** **ودليله**

الولاية للفاسق عند الشافعي واحمد ومناصبه من قال **مستند**
ان كان الولي اباً او جداً فلا ولاية له مع الفاسق وان كان

غيرهما من العصبة تثبت له الولاية مع الفسق وقال
ابو حنيفة ومالك الفسق لا يمنع الولاية واذا غاب الولي
ولا اقرب مسافة تقصر فيها الصلوة وزوجه القاضي لا
الا بعد من العصبة عند الشافعي وقال ابو حنيفة ومالك
واحمد ان كانت العصبة منقطعة انتقلت الولاية
الي لا بعد وان كانت غير منقطعة لم تنتقل
وانتقطعت عند ابي حنيفة واحمد وهو الغيب بمكان
لا تصل القائله في السبنة الا مرة واحدة فاذا غاب
الولي عن البلد وخفي خبره ولم يعلم له مكان قال
بزوجه اخوها بااذا نكحها قال ابو حنيفة واصحابه

خلع للشافعي **فصل** وللا بولجد عند الشافعي
تنزويج البكر بغير رضاها صغيرة كانت أو كبيرة وبه قال
مالك في الا ب وهو أشهر الرويتين عند احمد في الجحد وقال
ابو حنيفة تنزويج البكر العاقلات البالغة بغير بغير رضاها
لا يجوز لا جحد بحال وقال مالك واحمد في احمد في الرويتين
لا يثبت الجحد ولا بية ولا جبار ولا يجوز لغير الا ب تنزويج
الصغيرة حتى تبلغ وتاذن وقال ابو حنيفة يجوز لساير
العصاة تنزويجها غير انه لا يلزم العقد في حقها فيثبت
لها النكاح اذا بلغت وقال ابو يوسف يلزمها عقد هم
ولبكر اذا ذهبت بكارتها بوطي ولو حراما لم يجز تنزويجها
الا باذنها ان كانت بالغة فان كانت صغيرة فحتى تبلغ
وتاذن فعلي هذا اذا زالت البكارة قبل بلوغها لم تنزويج
عند الشافعي حتى تبلغ سو كان المزوج ابا او غيره وقال
احمد اذا بلغت تسع سنين صح اذنها في النكاح وغيره
فصل ولرجل اذا كان هو الولي للمرأة بنسب
او كراه او حكم كان له ان ينزويج نفسه منها عند ابي حنيفة
ومالك على الاطلاق وقال احمد بوجوبه ليدل بكونه موجبا
قايلا وقال الشافعي لا يجوز له القبول بنفسه ولا بوكله غيره
بل

بل يزوجه حاكم غيره ولو خلسفته وقال بعض اصحابه
بالجواز وبه عمل ابو يعقوب البجلي قاضي دمشق فانه تزويج امرأة
ولي امرها من نفسه وكذا ذلك من اعتق رمة ثم اذنت له في
نكاحها من نفسه جاز له عند ابي حنيفة ومالك ان يلين نكاحها
من نفسه وكذا ذلك من له بنت صغيرة يجوز له بوكله من خطبتها
منه في تنزويجها من نفسها عند مالك وابي حنيفة وصاحبيه
فصل واذا انفق الاوليا والمرأة على نكاحها الكفر
صح العقد عند الثلاثة وقال احمد لا يصح واذا تزوجها
احد الاوليا برضاها من غير كفري لم يصح عند الشافعي
وقال مالك اتفاق الاوليا وختلافهم سواء واذا تزويجها
المسلم فليس لواحد من الاوليا اعتراض في ذلك وقال ابو حنيفة
يلزم النكاح **باب الكفاة** والكفاة عند الشافعي خمسة
الدين والنسب والصنف والمحرية والمخلوم من العيوب
وشرط بعض اصحابه واليسار وقول ابي حنيفة كقول
الشافعي لكنه لم يعتبر المخلوم من العيوب ومحمد بن الحسن
لم يعتبر الديانة في الكفاة الا ان يكون بحيث يسكن
ويخرج فيسخر منه الصبيان وعند مالك انه قال الكفاة
في الدين لا غير وقال ابن ابي ليلى الكفاة في الدين والنسب

والمال وهي رواية عن أبي حنيفة وقال أبو يوسف
 وهي رواية عن أبي حنيفة وأحمد ورواية كذا في الشافعي
 وأحمد أنه يعتبر الدين والصنعة ولا صحاب الشافعي في
 السنن وجهان كالشيخ مع الشابة أو صحهما أنه لا يعتبر
فصل وهل نقد الكفاية يوثق في بطلان النكاح
 وللشافعي قولان أحدهما البطلان إذا حصل رضى
 الزوج ولو لم يباوعت أحمد ورويتان أظهرهما البطلان
 وإذا بطلت المرأة التزويج من كفو بدون مهر شاهها لزم
 الولي أحابتها عند الشافعي ومالك وأحمد وأبو يوسف و
 أحمد وقال أبو حنيفة لا يلزم ذلك ونكاح من ليس بغير
 في نسب غير محمد بالك اتفاق **فصل**
 وإذا تزوج الأب أو الجد الصغير بدون مهر شاهها
 بلغ به مهر المثل وكذا الزوج ابنه الصغير بالشرع
 مهر المثل رد الي مهر المثل عند الشافعي وقال أبو حنيفة
 ومالك وأحمد يلزم ما سماه وإذا كانت الأقرب امرأة
 من أهل الولاية فزوجها لا بعد له يصح عند الثلاثة
 وقال مالك يصح في الأب في حق البكر والوصي فإنه يجوز
 للأربعة بعد التزويج **فصل** وإذا تزوج المرأة
 وليات

وبيان
 بأدلتها من رجليين وعلم السابق فالشافعي باطل عند الشافعي
 وأبو حنيفة وأحمد وقال مالك إن دخل بها الثاني مع
 الجهل بحال الأول بطل الأول وصح الثاني وإن لم يعلم
 السابق بطله وإذا قال رجل فداك زوجتي وصدقته
 ثبت النكاح باتفاقهما عند الثلاثة وقال مالك لا
 يثبت النكاح حتى يبري دخلا وخارجا من عندهما
 إلا أن يكون في سفر **فصل** وكيف يصح النكاح إلا
 بشهادة عند الثلاثة وقال مالك يصح من غير شهادة إلا أنه
 اعلم غير الاشاعه وترك التراضي بالكتمان حتى لو عقد في
 واشترط كتمان النكاح فسخ عند مالك وعند أبو حنيفة و
 شافعي وأحمد لا بشهادة يث على لبن ذكرين وقال أبو
 حنيفة ينعقد برجل ومرايتين وشهادة ما سقيت وإذا
 تزوج مسلم ذميه لم ينعقد النكاح إلا بشهادة
 مسلمين عند الثلاثة وقال أبو حنيفة ينعقد بدمين
 ولخطبت في النكاح ليست بشرط عند جميع الفقهاء
 إلا داود فإنه قاي بشرط الخطبة عند العقد يستدل
 بفعل النبي صلى الله عليه وسلم ولا يصح النكاح عند
 الشافعي وأحمد إلا بلفظ التزوج أو النكاح وقال أبو

في النكاح
 في النكاح
 في النكاح
 في النكاح

حنيفة بنعقد بكل لفظة تنقص التملك على التابيدي حال
 الجاه حتى روي عنه في لفظ الجارة روايتان وقال مالك
 بنعقد بذكر المهر واذ قال تزوجت بنتي
 من فلات قبله فقال قبلة النكاح ولم يصح عند عامة
 الفقهاء وقال ابو يوسف يصح ويثبت قوله زوجت فلاتا
 جميع العقد ولو قال ازوجتك بنتي فقال قبلة فلفظ في
 قولان اصحهما انه لا يصح حتى يقول قبلة نكاحها و
 تزويجها والثاني انه يصح وهو قول ابي حنيفة واهل
 يجوز للمسلم ان يتزوج كتابية بوطية كتابية عند احمد
 واجازوه الثالثة **فصل** في تملك السيد جارة
 عبده الكبير على النكاح عند ابي حنيفة ومالك وعلى القديسي
 من قول الشافعي ولا يملك ذلك عند احمد وعالي الجديد
 من الجديد من قول الشافعي ويجبر السيد على بيع عبده
 او نكاحه اذا طلب منه النكاح فامتنع عند احمد وقال ابو
 حنيفة ومالك لا يجبر وللشافعي قولان كالمذاهبين اصحهما
 عند ابي حنيفة ومالك واهل السرايين عند احمد انه لا
 يلزم وهو نصي للشافعي قالوا يجب بشرط وجوبه الا ب
 وكذلك عنده يلزم اعطاف الاخر من جهة الاب وكذلك
 جهة

جهة من مخرج الوحي ان يزوجه امرؤ له بغير رضاها عند
 عند ابي حنيفة واحمد وللشافعي في ذلك قولان اصحهما كذهب
 ابي حنيفة ولا عند روايتان ولو قال عتقت امي وجعلت
 عتقها صداقها بحضرة شاهدين فعند ابي حنيفة و
 مالك وللشافعي النكاح غير منعقد وعند احمد روايتان احدهما
 كذهب الجماعة والثانية ان انعقاد وثبوت العتق صدقا
 واما العتق صحيح بالاجماع ولو قالت الامة لسيدتها عتقتني علي
 ان تزوجك ويكون صداقي فاعتقها فقالوا الاربعة يصح العتق
 واما النكاح فقال ابو حنيفة ومالك وللشافعي بالخيار ان شئت
 تزوجته وان شئت لم تزوجه ويكون لها ان اختار تزوجه
 صداق مستأنف قالت كرهته فلك شيء له عليها عند ابي
 حنيفة ومالك وقال الشافعي له عليها قيمة نفسها وقال احمد
 نصير حرة ويلزمها قيمة نفسها وان تراضا بالعقد كان العقد
 مهر او لا شيء لها سواء **فصل** في بحر النكاح
 امر المرأة تحرم على التابيدي بمجرد العقد على بنت بالانفاق
 وحكمي عند علي واهل السرايين ثابت انهما قالان لا تحرم بال دخول
 بالبنت وبه قال مجاهد وقال زيد بن ثابت ان طلقها قبل الدخول

جاز ان ينزوح باسها وان ماتت قبل الدخول لم يجز تزوج
 امها فعمل الموت كالدخول وتحريم الربيبة بالدخول بالامانة تغاير
 وان لم يثبت في حجر زوج امها وقال داود بشرط ان يكون
 الربيب في ثلثه وتحريم المصاهرة يتعلق بالوطي في ملك
 فاما المباشرة في دون الفرج بشهوة فهل يتعلق بها التحريم
 قال ابو حنيفة يتعلق بالتحريم بذلك حتى قال ان النظر الى الفرج
 كالمباشرة في تحريم المصاهرة **باب** والزانية يحل نكاحها
 عند الثلثة وقال احمد يحرم نكاحها حتى تتوب ومن زنا بامرأة
 لم يحرم نكاحها ولا نكاح امها وبناتها عند مالك والشافعي وقال
 ابو حنيفة يتعلق بتحريم المصاهرة بالزنا وزاد عليه احمد
 فقال اذا لوط بفلان حرمت عليه امه وبناته ولو زنت امرأة
 لم ينقض نكاحها بالتفريق وحكي عن علي وحسن البصري انه
 ينقض ولو زنت امرأت ثم تزوجت حل للزوج وطبها عند
 الشافعي وابو حنيفة من غير عدة لكت تكلمه وطبي الحامل حتى
 تضع وقال مالك واحمد يجب عليها العدة ويحرم على الزوج و
 طبها حتى تنقضي عدتها وقال ابو يوسف اذا كانت حاملا حرم
 نكاحها تضع وان كانت حيا لا لم تحرم ولم تعتد وهل يحل نكاح
 حتى

المكتولة

سودة بن زنا وقال ابو حنيفة واحمد ان تحل وتقال شافعي
 تحل مع الكراهة وعند مالك روايتان كما عند جهم **باب**
 والجمع بين الاختين في النكاح حرام وكذا بين المرأة و
 عماتها وخالاتها وكذا يحرم الجمع في الوطي بمالك والجمع بين وقال
 داود يحرم الجمع بين الامتين في الوطي بمالك والجمع بين
 وهو روايتان عند احمد وقال ابو حنيفة يصح نكاح الاخت
 غير انه لا يحل له الوطي المذكور حده تحريم الموطوعة على نفسه
فصل ومن اسلم وثقت اكثر من اربعة نسوة
 قال مالك والشافعي واحمد يختار منهن ابدا ومن الاختين
 واحدة وقال ابو حنيفة ان كانت العقد وقع عليهن في
 واحدة واحدة فهو باطل وان كانت في عقد صحيح النكاح
 في الاربع الا وابل وكذا لك الاختين ولو ارتدا احد الزوجين
 قال ابو حنيفة ومالك تتحل الفرقة مطلقا سواء كانت الا
 ارتدا او قبل الدخول او بعده وقال الشافعي واحمد ان كانت
 الا ارتدا قبل الدخول يحل الفرقة وان كانت بعده
 وقفت على انقضاء العدة ولو ارتدا الزوجان المسلمان معا
 فهو بمنزلة الا ارتدا واحدهما وقال ابو حنيفة لا تنقع

فرقة واثمة الكفار صحيحة تتعارف بها لا حكاما متعلقة
يا احكاما كسالمين عند ابو حنيفة وشافعي واحمد وقال مالك
هي فاسدة **فصل** وانما يجوز للمهر النكاح
بشرطين خوف العنت او عدم طول النكاح حرة وقال
ابو حنيفة يجوز ذلك مع عدم الشرطين وانما مانع
من ذلك عنده ان يكون تحت زوجة حرة او معتدة
منه ولا يحل للمسلم نكاح الا من الكاتبة عند الشافعي و
مالك واحمد وقال ابو حنيفة يحل ولا يجوز لمن لا يحل له
نكاح الكفار ووطي اما بهر بملك اليمين بالاتفاق وعند ابي
ثور انه يحل ووطي جميع الا ما يملك اليمين علي دين كنف
ولا يجوز للحرة ان يزوج في نكاح الا ما على امة واحدة عند
شافعي واحمد وقال ابو حنيفة ومالك يجوز له ان يتزوج من
الا ما اربع كما يتزوج من الحر اير **فصل** ولعبد يجوز
له ان يجمع بين زوجتين فقط عند ابي حنيفة وشافعي و
احمد وقال مالك هو كالحر في جواز جميع الاربع ويجوز للرجل
عند الشافعي ان يتزوج با امراتين زابها ويجوز له وطئها من
غير استبراء او كذا عند ابو حنيفة ولكن لا يجوز وطئها حتى
يستبرأ بها بمحضه او بوضع الحمل ان كانت حائضا وكذا
التزويج

1
سروا به بالزانية مطلقا وقال احمد لا يجوز ان يتزوجها الا
بشرطين وجود التوبة منها واستبراءها بوضع الحمل او
بالاقراء بالشهر **باب المتاع** والمهر واجمع علي
ان نكاح المتعة باطل لا خلاف بينهم في ذلك وصفته ان
يتزوج امرأة الي مدة فيقول تزوجتك الي شهر او سنتين
وتعذر ذلك وهو باطل منسوخ بالجماع العائنا قديما و
حديثا باسرهم وذخيرة الشيعة الي صحته وراي ذلك عند
ابن عباس وليصيح عنه القول بطلانه ولكن حكي عن
زفر من الحنفية ان لشرط يسقط ويصح النكاح على التابيد
اذا كانت بلفظ التزويج وان كانت بلفظ المتعة فهو موافق
للجماعة ونكاح الشغار باطل عند الشافعي ومالك واحمد وقال
ابو حنيفة العقد صحيح والمهر فاسد واذا تزوج امرأة علي
بالحمل لمطقتها ثلثا وشرط انه اذا وطئها فهي طالق او نكاح
نكاح فعند ابي حنيفة يصح النكاح دون الشرط وفي حلقها الاول
عنه روايتان وعند مالك لا تحل له الاول الا بعد حصول
النكاح صحيح يصدر عن رغبة من غير قصد التحليل و

ويطلبها حلالا وهي ظاهرة غير حايضة فان شرط التحليل او
 نواه فسد العقد ولا تحل للشافعي وللشافعي قولان اصحهما
 انه يصح النكاح وقال احمد يصح مطلقا فان تزوجها ولم
 يشترط ذلك المالك انه كان في عزمه صح النكاح عند ابي حنيفة
 وعند الشافعي مع ذلك صحتها وقال مالك والاحمد لا يصح ولو تزوج
 امرأة بشرط ان لا يتزوج عليها او لا يتسرب عليها او لا
 لا ينقلها من بلد فكلها يلد لها او لا يسافر بها
 فعند ابي حنيفة ومالك والشافعي العقد صحيح ولا يلزم هذا
 الشرط ولها مهر المثل لان هذا شرط بعدم الحلال
 فكان كما لو شرطت ان لا تسلم نفسها وعند احمد هو صحيح
 يلزم الوفا به ومتى خالف شيئا من ذلك فلها الخيار في الفسخ
كتاب الخيار في النكاح والبرد بالعيب ولعيب المشبهة
 للخيار تسعة اشكال تشترك في فيها الرجال والنساء
 وهي المجنون والمجنون والبرص والشلل يختصان بالرجال
 وهما الجيب والعنة واربعة تنحصر بها النساء وهي القرن
 وبريق والفتق والعقل فالجيب قطع الذكر والعنة العجز
 عند الجماع والعقد من انتشار القرن عظم يمتد في الفرج
 فيمنع

كتاب
الخيار

فيمنع الوطي والرتق انسداد الفرج والفتق اختراق ما بين عجل
 الوطي ومخرج البول والعقل لحم يمتد في الفرج وقيل رطوبة تمنع
 لذة الجماع قال ابو بوشيت للرجل الفسخ في شئ من ذلك حال
 وبشيت الخيار للمرأة في الجيب والعنة فقط وقال مالك والشافعي
 بشيتان في ذلك كله الا في الفتق وقال احمد يشيت في الكل
 فان حدث ذلك في الزوج بعد العقد وقبل الدخول تخير
 المرأة عند مالك والشافعي و احمد وكذا بعد الدخول الا العنة
 عند الشافعي وان حدث بالزوجه فله الفسخ على الزوج
 من مذهب الشافعي وهو مذهب احمد وقال مالك والشافعي
 في احد اقواله الا خياره **فصل** واذا عتقت المرأة
 زوجها رقيق ثبت الخيار عند ابي حنيفة مادامت في المجلس
 الذي علمت بالعتق فيه ومتى عتقت ومكنته من الوطي فهو
 رضي وللشافعي اقرار اصحهما ان لها الخيار على الفور والثاني
 الى ثلاثة ايام والثالث ما لم تمكنه من الوطي ولو عتقت و
 زوجها جارا فله خيار لها عند مالك والشافعي و احمد وقال ابو
 حنيفة يشيت لها الخيار مع حرية **كتاب المصدق**
 لا يفسد النكاح بفساد الصدقة عند ابو حنيفة ومالك عنه

3

د

واحمد روايتان واقل الصداق مقدم عند ابي حنيفة ومالك
وهو ما يقع فيه السارق مع اختلافهم في قدر ذلك فعند
ابي حنيفة عشرة دراهم او دينار وعند مالك ربع دينار
او ثلثه درهم وقال الشافعي واحمد لا حد له قل المهر وكل
ما جاز ان يكون ثمنا في البيع جاز ان يكون صداقا في النكاح
وتعلم القرائن يجوز ان يكون مهرا عند مالك والشافعي و
واحمد في احدا روايتين وقال ابو حنيفة واحمد في اظهر
روايته ان يكون مهرا وتملك المرأة الصداق بالعقد
عند ابي حنيفة والشافعي واحمد وقال مالك لا تملكه الا بالدخول
او بمرة الزوج بل هو مراعي لا تستحقه كله بمجرد العقد
وانها تستحق نصفه اذا وفاها مهرها سافر بها حيث
شيا عند ابي حنيفة وقيل لا يخرجها من بيتها الى بلد غير
بلدها لان الغريم تودي بهذا الفظ الهداية وقال في الخيار
للمنفية اذا وفاها مهرها يلقاها الى حيث شاءت وقيل
يسافر بها وعليه الفتوة لفساد اهل الزمان وقيل يتأخر
بها الى قرا مصر العربية لانها ليست بغربة ومذهب مالك
والشافعي واحمد ان الزوج ان يسافر بزوجته حيث شاءت

شاة **فصل** في النفقة اذا تلفت قبل
المسييس والفرض فليس لها ان تمتعه عند ابي حنيفة والشافعي
واحمد في اصح روايته قال في الكافي انه المذهب وقال احمد
في روايته الا خرب لها نصف مهر المثل وقال مالك لا
تجب لها المتعة بحال بل تستحب ولا تمتعه لغير المفوضة
في طاهر من هب احمد وعنه روايتان انها تجب لكل مطلق
وهو من هب ابي حنيفة والشافعي قول الشافعي انها لا تجب
علي كل حي المطلقه قيل الوطي لا تجب لها شطر مهرها وكذا
الموطوعة بكل فرقة يستحب سببها وختانها وجبر
المتعة في تقديرها فقال ابو حنيفة المتعة ثلاثة اشواب
درع وخمار وملحف بشرط ان تزيد قيمة
ذلك على نصف مهر المثل وقال الشافعي في اصح قوله واحمد
في احمد روايته انه مفوض الى اجتهاد الحاكم بقدرها
بنظرة وعند الشافعي قول اخر انها مقدرة بما يقع عليه
الاسم كالصداق فيصح بما قل دخل والمستحب عنده
ان لا ينقص عن ذلك ثلثين درهما وعند احمد روايتان
اخرى انها مقدرة بكسرة تجزيها فيها الصلابة وذلك
شوابان درع وخمار لا ينقص عن ذلك **فصل**

وختلفت الامة في اعتبار مهر المثل فقال ابو حنيفة هو
معتبر بقربا ثمن العصابة خاصة فلا يدخل في ذلك
اسها ولا الخال لها الا ان يكون من غير عشيرتها وقال مالك هو
معتبر بحوال المرأة في جمالها وبشرها ومالهادون انسابها
الا ان تكون من قبيلة لا يزدن في صداقها ولا ينقص وقال الشافعي
معتبر في عصبانها فيهرعى اقرب من ينسب اليه فاقر بهت
الا ابو يث شي الاب شي بنته اخ شي عمه كذا قال فان فقد نسابة
العصابة او جهل مهر من فادار المجداة وخلة ويعتبر سن
وعقل وسار العصابة وبكارة وما اختلف به عرض فالتخص
فان اختلفت بفضل او نقص زيد او نقص لا يبق بالحال
وقال احمد هو معتبر بقربا ثمن النساء من العصابة وغيرهن
من ذوي الارحام **فصل** واذا اختلف الزوجان في قبض
الصداق قال ابو حنيفة وشافعي واحمد وقال لقول قول الزوجه
مطلقا وقال مالك ان كان ببلد العرق فيه حاز يدفع
المحعل قبل الدخول كما كان في المدينة فالقول بعد
الدخول قول الزوج وقبل الدخول قولها **فصل**
وختلفت الامة في الذي يبيده عقدة النكاح من مهر فقال
ابو حنيفة هو الزوج وهو الحريد الرااجح من مذهب الشافعي

الشافعي وقال مالك هو الولي وهو القدر من قول لشافعي
وعند احمد روايتان **فصل** ولزيادة على الصداق
بعد العقد هل تحقق به قال ابو حنيفة هي ثابتة ان دخل
بها ومات عنها فان طلقها قبل الدخول لم يثبت وكان لها
نصف المسمى فقط وقال مالك الزيادة ثابتة ان دخل بها
فان طلقها قبل الدخول فلها نصف الزيادة مع نصف
المساويان مات قبل الدخول وقبل القيس بطلت وكان
المسمى بالعقد على المشهور عند وقال الشافعي هو وجهه
مستأنفة ان قبضها صحت وان لم يقبضها بطلت وقال
احمد الزيادة حاكم ان اصل **فصل** والعبد اذا تزوج
بغير اذن سيده ودخل بالزوجته وقدرها مهر اقال ابي
حنيفة لا يلزمه شيء في الحال فان عتق لزمه مهر ثلثها وقال
مالك لها المسمى كاملا وقال الشافعي لها مهر المثل والمجرب
الراجح من مذهبه ان يتعلق بذمة العبد وعند احمد روايتان
احداهما لم يذهب الشافعي وان خرب يلزمه خمس المسمى
ماله يزد على قيمته فان زاد لم يلزمه سيده الا قيمته
او تسليمه لان مذهبه ان المسمى يتعلق برقبة العبد
فصل واذا سلمت المرأة نفسها قبل صداقها

فدخل بها الزوج أو خلد بها ثم امتنع بعد ذلك و
قال أبو حنيفة وأحمد لها ذلك حتى تقبض صداقها وقال
مالك وشافعي ليس لها ذلك بعد الدخول ولها الاقناع
بعد الخلوة **كتاب المهر** والمهر هل يستقر بالخلوة
التي لا مانع فيها ولا يستقر الا بالدخول وقال شافعي
في اظهر قوله لا يستقر الا بالوطي وقال مالك اذا خلد
بها وطالت مدة الخلوة استقر المهر وان لم يطأ وحده
من القاس طول الخلوة بالعام وقال أبو حنيفة وأحمد
يستقر بالخلوة التي لا مانع فيها وان لم يحصل وطى
ويتموت احدهما الزوجين يستقر المهر بالانفاق

وليمة العرس سنة على الرايح من مذهب الشافعي
ومستحبة عند الثلاثة ولا اجابة اليها مستحبة علي
الاصح عن أبي حنيفة وواجبه على المشهور عند مالك وهو
الاظهر من قول شافعي والروايتين عند احمد والشارح
في العرس والتكاليف وقل أبو حنيفة لا بأس به
ولا يكره اخذه وقال مالك وشافعي يكرهه وعند
احمد روايتان للمذهبين واما الوليمة غير العرس كالختان
ومخوة قال أبو حنيفة ومالك وشافعي مستحب وقال احمد

لا

لا تستحب **كتاب النفقة** والنفقة عشرة
النساء ثبت في الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان يتفهم بين نسائه ثم القسم المهر للزوجة بالانفاق
فلا قسم للزوجة ولا ما قبلت بات عند واحدة لزمه
المبيت عند من بقي ولا تجب التمسك به في الجماع بان
اجماع ويستحب ذلك ولو اعرضت عنه او عنت
الواحدة لم يباح ويستحب ان لا يعطلن ونشوز
المرأة حرار بان اجماع يستقل النفقة ويجب علي
كل واحد من الزوجين معايشة صاحبه بالمعروف
وبذل ما يجب عليه من غير مطلق ولا اظهار كراهية
فيجب على الزوجة اطاعة زوجها وملازمة المسكن
وله منعها من الخروج بالاجماع ويجب على الزوج المهر
والنفقة **فصل** والعزل عند الحرة ولو يغير اذنها جاز
على المخرج في مذهب الشافعي ولكن نهى عنه مالك الاول تركه
وعند الثلاثة لا يجوز العزل عنها الا باذنها سدها
وجوزة الشافعي يغير اذنه ان كانت المجردة بكرة
اقام عندها سبعة ايام ثم دار بالقسمه على شأيه
وان كانت ثيبا اقام ثلاثة ايام عند الثلاثة وقال

ابو حنيفة لا يفضل الجديد الجديده في القسم بل يسوي بينهما
 وبين اللاتي عنده وهما للرجل ان يسافر ببعض نسائه
 من غير قرعة وان لم ير صنف قال ابو حنيفة له ذلك و
 عن مالك روايتان احدهما كقول ابو حنيفة ولا خير
 عدم الحوازي الا يرضاه او بقرعة وهذا مذهب الشافعي
 واحمد فان سافر من غير قرعة ولا تراخي وجب عليه
 الفصاله عند الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة ومالك
 لا يجب **كتاب الخلع والخلع** مستحب الحاكم
 بالاجماع ويحكى عن بلير بنت عبد الله المزني انه قال
 الخلع منسوخ وهذا ليس بشيء وثفقوا الائمة علوان
 المرأة اذا اكرهت زوجها ببيع منظر اسوة اجاز لها
 ان تخالفه على عوض وان لم يكن من شيء ذلك شيئا
 وتراضيا على الخلع من غير سبب جاز ولم يكره
 وحكي عن الزهري وعطاء وداود ان الخلع لا يبيع في هذه
 الحالة والخلع والخلع طلاق بايت عند ابو حنيفة
 ومالك وفي احدهما روايتان هو صحيح عند احمد والصحیح
 الجديد من احوال الثلاثة وقال احمد في اظهر الروايتين
 هو نسخ لا ينقص عدد وليس بشرط طلاق وهو القديم
 من

من قول الشافعي واختاره جماعة من متأخري اصحابه بشرط
 ان يكون ذلك مع الزوجية وبلفظ الخلع ولا ينوي به الطلاق
 وللشافعي قول انه ليس بشيء وهذا يكبره الخلع بالشر
 من المسمى قال مالك وللشافعي لا يكبره ذلك وقال ابو حنيفة
 ان كانت النكاح من قبلها كره اخذ اكثر من المسمى وان كانت
 من قبله كره اخذ شيء مطلقا وصح مع الكراهة وقال احمد
 يكبره الخلع على اكثر من المسمى مطلقا **فصل**
 واذا اطلق المتخلف منه قال ابو حنيفة يلحقها طلاق في
 مدة العدة وقال مالك ان طلقها عقب خلعه مطلقا بالخلع
 طلق وان انفصل الطلاق عن الخلع لم يطلق وقال
 الشافعي واحمد لا يلحقها الطلاق بحال ولو خلع
 ولو خالع زوجته على رضاع ولدها سنتين جاز فان
 مائة الولد قبل الحولين قال ابو حنيفة واحمد يرجع عليها
 بقيمة الرضاع للمدة المشروطة وعند مالك روايتان
 احدهما يرجع بشيء والآخرى كمد ذهب ابو حنيفة
 واحمد وللشافعي قولان احدهما يسقط الرضاع وان يقوم
 غير الولد مقامه والثاني لا يسقط الرضاع بل ياتيها بولد

مثله ترضعه واذا قلنا بالقول الاول فالي ما يرجع قولان الجديد
 الي مهر المثل والقديم الا اجرة الرضاع **فصل**
 ليس للاب ان يخلع ابنته الصغيرة بشئ مما لها عند
 ابو حنيفة وللشافعي واحمد وقال مالك له ذلك ويده قال بعض
 اصحاب الشافعي وليس له ان يخلع زوجته ابنته الصغيرة
 عنه عند ابي حنيفة والشافعي واحمد وقال مالك له ذلك **فصل**
 ولو قالت طلقني ثلاث على الف فطلقها واحدا قال ابو حنيفة
 يستحق ثلاث الا الف وقال مالك يستحق ثلثا الف سورة
 ان طلقها ثلاثا او واحدة لانها تملك نفسها بالاول احده
 سيما تملك بالثلاثة وقال لشافعي يستحق ثلاث الا في
 الحالتين وقال احمد لا يستحق شيئا في الحالتين ولو قالت
 قالت طلقني واحدة بالف فطلقها ثلاثا وقال مالك و
 لشافعي واحمد تطلق ثلاثا ويستحق الا الف وقالوا ابو
 حنيفة لا يستحق شيئا وتطلق ثلاثا **فصل**
 وبصح الخلع من غير الزوجه بالاتفاق بان يقول اجنب
 للزوج طلق امرأتك بالف وقال ابو ثور لا يصح
 الطلاق هو في حال استقامة حال الزوجين ولو
 بالتفريق

بالاتفاق بل قال ابو حنيفة بتخريجه وحده يصح تعليق الطلاق
 والعقود بالملك اطلاقا وصورته ان يقول لله جنبه اني تزوجتك
 وانت طالق او كل امرأة تزوجها فمر طالق او يقول العبد
 ان ملكتك فانت حر او كل عبد اشترى بته فهو حر قال ابو
 حنيفة يصح العتق ويلزم الطلاق والعقود سواء طلق
 او عمر او خصص وقال مالك يلزم اذا خصص وعين من قبيلة
 او بلادية او امرأة يعنيها لان الطلاق وعمر وقال الشافعي
 واحمد لا يلزم مطلقا **كتاب الطلاق** والطلاق هل يعتبر
 بالرجال قال مالك وللشافعي واحمد يعتبر ذلك بالرجال و
 قال ابو حنيفة يعتبر بالنساء وصورته عند الجماعة ان
 الحر يملك ثلاث تطبيقات والعبد تطبيقين وعند ابي حنيفة
 الحرة تطلق ثلاثا ولا امة اثنتين حررا كانت زوجها او
 عبيد **فصل** واذا علق طلاقها بصفة لقوله اني ا
 دخلت الدار فانت طالق ثم ابانها ولم يفعل المحلوف
 عليه في حال البينونة ثم تزوجها ثم دخله فقال ابو حنيفة
 ومالك ان الطلاق الذي ربانها به دون الثلاث فالبين
 باقية في النكاح الثاني لم ينحل فيمنعت بوجود الصفة
 امرأة اخرى وان كانت تلك شارعت البين وللشافعي

ثلاثة اقوال احدهما كمن هب ابي حنيفة ومالك والشافعي
 تنحل البين وان بانث بالثلاث ولثالث وهو الاصح انه
 متى طلقها طلاقا يائنا ثم تزوجها وان لم يحصل فعل المحلوف
 عليه انحلت البين على كل حال وقال احمد تعود البين متى
 ان بانث بالثلاث او بهما دونها اما اذا حصل فعل المحلوف
 في حال البينونة فقال ابو حنيفة والشافعي ومالك في المشهور
 عنه لا تعود البين وقال احمد تعود البين بعود النكاح
فصل وتفقد الابنة الاربعه على ان الطلاق في الحيض
 المدخول بها او في طهر جامع فيه محرم الا انه يقع وكذا ان
 جمع الطلاق الثلاث محرم ويقع واختلاف بعد وقوعه
 هل هو طلاق سنة او بدعه فقال ابو حنيفة ومالك هو
 طلاق بدعه وقال الشافعي هو طلاق سنة وعن احمد
 روايات كالمذهبين اختاره الحنفية انه طلاق سنة و
 يختلف فيما اذا قال انت طالق مثل عدد الرمل والتراب
 فقال ابو حنيفة يقتضي طلاقه ثبوت المرأة بها وقال
 مالك والشافعي واحمد يقع به الثلاث **فصل**
 وتفقدوا صحاب ابي حنيفة ومالك واحمد على ان من قال للزوجة
 انت طالقك ما انت طالق قبله ثلاث في الحال ~~وتفقدوا صحاب~~
 الشافعي ثم

ثم اختلفوا طلقها بعد ذلك رفع طلقه منجزه ويقع بالشرط
 اتما الثلاث في الحال وتنفقوا صحاب الشافعي في ذلك فالاصح
 الرافي قال في الروضة وتفقدوا به اولى بوقوع النجزة فقط
 رفعا للدور وقال المزني وابو سريج وابو الجداد والشافعي
 ابو حامد وصاحب المذهب وغيرهم لا يقع طلاق اطلاقا
 وحلي ذلك عند نص الشافعي ومن اصحابه من يقول يقع
 الثلاث ثم لمذهب الجماعة **كتاب الكنايا** وتنفق في
 الكنايا الظاهرة وهي حلية وبرية وبابيت وبنه و
 تلبه وحبله على عار بلك وانت حرة وامرك بيديك ولختدي
 والحقني يا هلك هل يفتقر الي نية فقال ابو حنيفة والشافعي
 واحمد يفتقر الي نية ادلالة حال وقال مالك يقع الطلاق
 وهل يفتقر بحجر الفظ ولو نطق الي هذه الكنايا
 دلالة حال من الغضب او ذكر الطلاق وهل يفتقر الي
 النية ام لا قال ابو حنيفة ان كان في ذلك في ذكر الطلاق
 وقال لم ارده لم يصدق في جميع الكنايا وان كانا في
 حال الغضب ولم يحجر للطلاق ذكر لم يصدق في ثلاثة
 الفاظ اعتدي واختاري وامرك بيديك ويصدق في غيرها
 وقال مالك جميع الكنايا الظاهرة متى قالها مبتديا او

او يجيئها عن سواها الطلاق كان طالقاً ولم يقبل قوله لم
 ارده وقال الشافعي جميع ذلك يفتقر الى اليه مطلقاً وعند احمد
 روايتان احدهما كذهب الشافعي ولا خرو لا يفتقر
 الى اليه ويكفي دلاله الحال **فصل** وتنفق علي ان
 الطلاق ولغراق والشرح وصريح لا يفتقر الى اليه الى ابي
 حنيفة فان الصريح عنده لفظ واحد وهو الطلاق و
 اما لفظ الشراح والفراق فلا يقع به طلاق عنده الا بالنية
فصل وتختلف في الكفاية الظاهرة اذا شرب
 بها الطلاق ولم ينوي عدد او كان جواباً عن سواها
 الطلاق كمن يقع بها من العدد فقال ابو حنيفة يقع واحده
 مع يمينه قال مالك ان كانت الزوجية من دخولها
 قبل ما يدعيه مع يمينه ويقع ما ينويه الا في اليه فان
 قوله اختلف فيها فروي عنه انه لا يصدق في اقل من
 الشافعي ثلاث وروي عنه انه يقبل قوله مع يمينه وقال يقبل
 منه كل ما يدعيه في ذلك من اصل الطلاق او عداه وقال
 احمد متى كان معهما دلاله حال او نوي الطلاق وقع الثلاث
 نوي ذلك او دونه من دخولها كانت او غير من دخول
فصل وتختلف في الكفاية الظاهرة
 الخفية كما

كما خرجي او ذهبي وانت خلع ونحو ذلك فقال ابو حنيفة
 هي ككفاية الظاهرة ان لم ينوي عدداً وقعت واحدة
 وان نوي الثلاث وقعت وان نوي اثنتين لم يقع
 الا واحدة وقال الشافعي واحده وان نوي بها طلقين
 لم يقع كانت طلقين وتختلف في اللفظ امتددي واستبري
 رحمة اذا نوي بها ثلاث فقال ابو حنيفة يقع واحده
 رحمة وقال مالك لا يقع بها الطلاق الا اذا وقعت ابتداء
 او كانت في ذكر طلاق او في عقبه فيقع ما نواه وقال الشافعي
 لا يقع الطلاق بها الا ان ينوي بها الطلاق ويقع ما نواه
 من العدد في المذخور بها ان فطلقة وعن احمد روايتان
 احدهما يقع الثلاث ولا خرب انه يقع ما نواه **فصل**
 وتختلف فيمن قال للزوجة انا منك طالق او رد الى امرائها
 فقالت انت مني طالق فقال ابو حنيفة واحده لا يقع وقال
 مالك وشافعي يقع ولو قال للزوجة انت طالق ونوي ثلاث
 فقال ابو حنيفة واحده في رواية اختارها الخري يقع واحده
 وقال مالك وشافعي واحده في رواية يقع ثلاث ولو قال
 للزوجة امك بيدك ونوي الطلاق فطلق نفسها
 ثلاث قال ابو حنيفة ان نوي الزوج ثلاث وقعت او واحدة

لا يقع شيء وقال مالك يقع ما وقعت من عدد الطلاق اذا
قررها عليه فان نكحها احوال وحسب من عدد الطلاق ما قاله
وقال الشافعي لا يقع الثلاث الا ان ينويها الزوج فان نوي
دون الثلاث وقع ما نواه وقال احمد يقع الثلاثه سوياً
الزوج ثلاثاً وواحدة ولو قال لزوجته طلقي نفسك اس
فطلقت نفسها ثلاثاً وقال ابو حنيفة ومالك لا يقع شيء

وقال الشافعي واحمد يقع واحدة **وهو**
واتفقوا على ان الزوج اذا قال لغير المذخور بها انت طالق
ثلاث قال الراجعي ولا يقال اثنتين بقوله انت
طالق ولا يقع الثلاث وتختلف فيما اذا قال لغير المذخور
بها انت طالق انت طالق انت طالق بالفاظ متتابعة فقال ابو حنيفة
والشافعي واحمد لا يقع الا واحدة وقال مالك يقع الثلاث
فان قال ذلك للمذخور بها وقال اردت افعها بالثانية
ولشالته فقال ابو حنيفة ومالك يقع الثلاث وقال الشافعي
واحمد لا يقع اواحدة ولو قال لغير المذخور بها انت طالق
وطالق وطالق فقال ابو حنيفة والشافعي يقع واحدة
وقال مالك واحمد يقع الثلاث **وهو**
وتختلف في طلاق المصبي الذي يعقل الطلاق فقال ابو
حنيفة

ابو حنيفة ومالك والشافعي لا يقع وعند احمد روايتان اظهرهما
انه يقع وتختلف في طلاق السكران فقال ابو حنيفة ومالك يقع
وعند الشافعي قولان اصحهما يقع وعند احمد روايتان ا
ظهرهما يقع وقال الطحاوي والكرخي من الحنفية ولم يروا ابو
ثور من الشافعية انه لا يقع **فصل** وتختلف في
طلاق المكره واعتاقه فقال ابو حنيفة يقع الطلاق ويحصل
الاعتاق وقال مالك والشافعي واحمد لا يقع اذا نطق به **وهو**
دفعاً عن نفسه وتختلف في الوعد الذي يغلب على الظن
حصول ما توعد به هل يكون اكرهاً فقال ابو حنيفة ومالك
والشافعي نعم وعند احمد ثلاث روايات احدها المذهب
الجماعه والثانيه واختارها الخري لا ولثالثه ان كان
بالقتل وقطع طرف فالكره والا فلا وتختلف في الاكره
هل يحصل بالسلطان ام لا فقال مالك والشافعي لا يفرق
بين الثلاث وغيره كالمصبي استغلب وعند احمد روايتان
احدهما لا يكون الا اكره الا من سلطان والثانية المذهب
مالك والشافعي واعند ابي حنيفة روايتان كالمذهبين فصل
وتختلف فيمن قال لزوجته انت طالق ان شاء الله فقال مالك واحمد
يقع الطلاق وقال ابو حنيفة والشافعي لا يقع وتختلف فيما اذا

الى مال لا ينفصل من المرأة في السك منه كاليد فقال ابو حنيفة
 ان اضافة الي واحد خمسة اعضاء الوجه والراس والرقبة و
 الظهر والفرج ويقع في معنى ذلك عنده الجزء السابع
 كالنصف والربع وقال ان اضافة الي ما ينفصل في حال السلامة
 كالسن والظفر والشعر لم يقع وقال لشافعي ومالك واحد
 يقع الطلاق بجميع الا اعضاء المتصلة كالاصبع واما
 المنفصلة كالشعر فيقع بها عند مالك وشافعي ولا يقع
 عند احمد **كتاب** الرجعية اتفقوا على جواز المطلقة
 الرجعية واختلفوا في جواز الرجعية هل يجرم وطبها
 ام لا قال ابو حنيفة واحمد في اظهر روايته لا يجرم
 وقال مالك واحمد وشافعي في الرواية الا ضربى يجرم
 ويختلف هل يهين بالوطي مراحقا ام لا فقال ابو حنيفة
 واحمد في اظهر روايته نعم ولا يحتاج معه الى لفظ نحو
 الرجعة او لم ينوبها وقال مالك في المشهور عنه ان نوب
 حصة الرجعة وقال لشافعي لا يحصل الرجعة الا
 بالفظ وهل من شرط الرجعة الا شهادة امان قال ابو حنيفة
 واحمد في رواية عنه ليس من شرط هذا الا شهادة بل هو
 مشبه و لشافعي قولان اصحهما الاستحباب والثاني
 انه

انه شرط وهي رواية عند احمد وما حواه الرافعي من ان لا
 اشهاد بشرط عند مالك لم أره في مشاهير كتب المالكية
 بل صرح القاضي عبد الوهاب ولقرطبي في تفسيره بان مذهب
 مالك الاستحباب ولهم بحكمها فيه خلاف عند مالك ابن
 هبيرة من الشافعية في ان فضاخ **فصل**
 ويختلفون على ان من طلق زوجته ثلاثا تحل له
 حق تنكح زوجها غيره وطبها في نكاح صحيح وان المراد
 بالنكاح هذا الوطي وانه شرط في جواز حلها الاول وان
 الوطي في النكاح الفاسد لا يحلها الا في قول للشافعي
 ويختلفون هل يحصل حلها بالوطي في حال الحيض او
 لا حرام امر لا فقال مالك لا وقال لثلاثة نفر ويختلفون
 في الصبي الذي يملك جماعة هل يحصل بوطئه في نكاح
 صحيح ام لا قال مالك لا وقالت لثلاثة نفر **كتاب**
الابتناء اتفقوا على ان من حلف بالله عز وجل ان
 لا يجامع زوجته مدة اكثر من اربعة اشهر
 كان موليا او اتل لم يملك موليا ويختلفون في اربعة الا

اشهر هل يحصل بالخلف عن الولي فيها ايلا املا قال ابو
 حنيفة نعم ويروي مثله ذلك عن احمد وقال مالك والشافعي
 واحمد في المشهور عنه لا **فصل** فاذا مضت
 الا اربعة اشهر هل يقع الطلاق بمخبتها ام لا توقف الا
 امر كفي او يطلق وقال ابو حنيفة متى مضت المدة وقع الطلاق
 وتختلف من قال بالايضا فيما اذا امتنع المولى من الطلاق
 هل يطلق عليه الحاكم املا قال مالك واحمد يطلق الحاكم
 عليه وعن احمد رواية اخرى انه يضيق عليه حتى يطلق وعن
 الشافعي قولان اظهرهما ان الحاكم يطلق عليه والثاني انه
 يضيق عليه **فصل** وتختلف فيما اذا الى بغية
 ليمين بالله عز وجل كالطلاق والعتاق وصدقة المال و
 بحجاب العباداة هل يكون مولى املا فقال ابو حنيفة يكون
 مولى سواء كان قصدا او ضرارا بها او رفعة عنها كالمضيق
 ولم يثبت او عن نفسه وقال مالك لا يكون مولى الا ان يحلف
 حال الغضب او يقصد الا ضرارا بها فان كان بلا اضرار
 او لنقصها فلا وقال احمد لا يكون مولى الا اذا قصد الا
 ضرارا بها وعن الشافعي قولان احدهما لقول ابو حنيفة
 واذا قال المولى لزمته الكفارة يمين بالله عز وجل بالاتفاق
 الا في قول قد رجع للشافعي **كتاب الوصي** وتختلف فيما ترك
 وطبي

وطبي زوجته الا ضرارا من غير يمين اكثر من اربعة اشهر
 هل يكون مولى املا فقال ابو حنيفة والشافعي لا وقال مالك و
 احمد في احدي روايتيه نعم **فصل** وتختلف في
 ايلا العبد فقال مالك مدة شهران حرة كانت زوجته
 او امته وقال الشافعي مدة اربعة اشهر مطلقا وقال ابو
 حنيفة الاعتبار في المدة بالنسبة تحت امته فمهران
 حر كان او عبدا ومن تحت امته حرة فان اربعة اشهر
 حر كان او عبدا وعن احمد روايتان احدهما كالمذهب مالك
 والثانية كالمذهب الشافعي وتختلف في ايلا الكافر هل يحصل
 يصح املا قال مالك لا يصح وقال الثلاثة وما يده مطالبته
 بعد اسلامه **باب الاظهار** الاظهار اتفقوا على ان لمسلم
 متى قال لزوجته انت علي لظهر ابي فانه مظاهر منها لا
 يحد له وطبها حتى يقدر الكفارة وهي عتق رقبة ان
 وحدها فان لم يجد لها فصيام شهرين متتابعين
 فان لم يستطع فاطعام مسكينا وتختلف في اظهار
 لذي فقال ابو حنيفة ومالك لا يصح وقال الشافعي واحمد
 يصح ولا يصح اظهار السيد وامته الا عند مالك وتفق
 على صحة اظهار العبد وانما يفتقر بالصوم والاظهار عند

مالك ان ملكه السيد **كتاب الاحرام** وختلافه فيمن قال
لزوجته امة كانت او حرة انت علي حرام فقال ابو
حنيفة ان نوي الطلاق كانت طلاق فان نوي فهو ثلاث
وان نوي واحدة او اثنتين فواحدة يابنه وان نوي
الخنزير والخنزير الطلاق اوله يكتله فيه فهو يمين
وهو مولد ان تركها اربعة اشهر وقصة طلاقه يابنه
وان نوي لظهار كان ظهار وان كان يميناً كان يميناً و
يرجع النية كمراد بها واحدة او اكثر سواء دخل بها
او غيرها وقال مالك هو طلاق ثلاث في مدخول بها واحدة
في غير المدخول بها وقال الشافعي ان نوي الطلاق او الظهار كان
مانوا وان نوي اليمين كيميناً ولكن عليه كفارة يمين وان لم ينوي
شيئاً فنكروا احداً هما وهو الزنا لا شيء عليه والشايع عليه كفارة
بيميناً وعن احمد روايات اظهرهما انه صريح في الظهار نواه او لم
ينوي وفيه كفارة الظهار ولثانية انه يمين وعليه كفارة
ولثالثة انه طلاق **فصل** وختلافه في الرجل يحرم
اطعامه وشرابه اومته فقال ابو حنيفة واحمد هو حالف وعليه كفارة
يمين بالحنث ويحصل الحنث عندهما بفعل جزئ منه
ولا يحتاج الي اكل جميعه وقال الشافعي ان حرم الطعام وشراب
او

او الملبوس فليس شيء ولا كفارة عليه وان حرم الامة فتكروا
حداًهما لا شيء ولثاني لا تحرم ولكن عليه كفارة يمين وهو
الراجع وقال مالك لا يحرم عليه شيء من ذلك اكرام طلاقه
لكفارة عليه **فصل** وختلافه هل يحرم على المظاهر القبله
واللمس بشهوة ام لا فقال ابو حنيفة ومالك يحرم وللشافعي
قولان الجديد الا باحة وعن احمد روايتان اظهرهما التحريم
وختلافه فيما اذا وطئ المظاهر فقال ابو حنيفة ومالك واحمد
في اظهر روايتيه يستأنف الصيام وان وطئ في حله لا يستأنف
ليلاً او نهاراً عامداً كان او ناسيماً وقال الشافعي ان وطئ بالليل
مطلقاً لم يلزمه الاستئناف وان وطئ بالنهار عامداً فسد
صومه وانقطع التتابع ولزمه الاستئناف لنقض الفرائض
فصل وختلافه في اشراط الالبمان في الرقبة التي
يكفرها المظاهر فقال ابو حنيفة واحمد في احدي روايتيه
لا يشترط وقال مالك وللشافعي واحمد في الرواية الاخرى
يشترط وختلافه فيما اذا شرب في الصيام ثم جدار
الرقبة فقال الشافعي واحمد ان شرب بشيء على صومه وان شرب
عتق رقبة وقال مالك ان كان صام يوماً او يومين او ثلاثاً

عاد الى العتق وان كان قد مضى في صومته اتمه وقال ابو
حنيفة يلزمه العتق مطلقا **فصل** وانتفو علي انه لا يجوز
له الوطي حتى يملكه وان لا يجوز دفع شي من الكفارات الي
الحزبي واختلفوا فل دفع الي الديمي قال ابو حنيفة يجوز وقال
مالك والشافعي واحمد لا يجوز ولو قالت المرأة لزوجهما
انت علي كضمة الي فلا كفارة عليها بالتفريق اكا في
رواية عن احمد اخنارها الحرق **كتاب** العار لا يجمعو
علي ان من قدف امرأته ورماها بالزنا او نهي حملها وكذبته
ولا بينة له ان يجب عليه الحد وله ان يلاعذ وهو ان يكرر
اليمين اربعة مرات بالله تعالى انه لمذ الصادقين ثم
يقول في الخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فاذ
لا عذ لزومها حين اذ الحد ولها دية بالعاف وهو ان
تشهد اربعة شهادات بالله انه لمذ الكاذبين ثم تقول
في الخامسة ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين
فان لكل الزوج عذ العان لزومه الحد عند مالك والشافعي
واحمد الا ان الشافعي يقول اذا نكح فسبق ومالك يقول لا
يسبق حتى يحد وقال ابو حنيفة لا حد عليه بالحبس حتى
يلاعذ او يقر وان نكح الزوج حبسة حتى يلاعذ او
او تقر

او تقر عند ابو حنيفة وفي اخر الروايتي عن احمد وقال
مالك والشافعي يجب عليها الحد **فصل** واختلفوا هل العان
بين كل زوجين حتى كان او عبد بين او احدهما عدلين كان
او فاسقين او احدهما فعند مالك ان كل مسلم صحيح طلاقه صحيح
لعانه حوا كان او عبد عدلا كان او فاسقا وبه قال الشافعي
واحمد غير ان الكافر تجوز طلاقه ولعانه عند الشافعي واحمد
والكافر عند مالك لا يقع طلاقه لان نكاحه الكافر
عنده فاسده فلا يصح لعانه وقال ابو حنيفة الا عان شهادة
فصتي قدف وليس له من اهل الشهادة وهل يصح العان
لنفي حامل قبل وضعها قل ابو حنيفة واحمد اذا نفي حمل
امرأته فلا لعان بينهما ولا ينتفي عنه فاون قدفها بقبح
الزنا لا عذ للقدف ولم ينتفي نسب الولد سواء ولدته لستت
اشهر او لا قل قال مالك والشافعي طلاق لنفي الحمل لان
مالك اشترط ان يكون استبراءها بطلاق حيفات
او حيفت علي خلاف بيني الحباب **فصل** وفرقت
الطلاق واقعه بين الزوجين بالتفريق واختلفوا بماذا
يقع فقال مالك ويقع بالعانها من نكاحه مف غير تفريق
الحاكم وهي رواية عن احمد وقال ابو حنيفة واحمد في نكاحه

رويته لا يقع الا بعد انهما وحكما الحاكم فيقول فرقت بينهما
 وقال شافعي يقع بلعان الزوج خاصة كما ينتفي النسيب بلعان
 وانما لعانها ينفذ الحد عنهما ويختلف هل ترفع الفرقة بتكذيب
 نفسه ام لا فقال ابو حنيفة ترتفع فاذا كذب نفسه جلد الحد
 وكاله ان يتزوجها وهي رواية عن احمد وقال مالك وشافعي واحمد
 في اظهر روايته هي فرقتا بمجرده موثقه لا ترتفع بحال
 ويختلفون هل فرقت العات فسخ او طلاق فقال ابو حنيفة
 طلاق بائن وقال مالك وشافعي واحمد فسخ وفايده انه
 اذا كان طلاق لم يتأبد التحريم وان كذب نفسه جاز له ان
 يتزوجها ابتداء بها وعند مالك وشافعي هو تحريم ما يبدى كرا لرضا
 فلا تحل له ابداً وبه قال عمر وعلي ولزهرى ولا اوزاعي ولشوري
 وقال سعيد ابن جبير رضي عنه انما يقع زوجته ان كانت
 بالعدة **كتاب نقد** لو قد في زوجته الرجل بعينه
 فقال زنا بلك فدون قال ابو حنيفة ومالك تلاعت الزوجه و
 الحد الرجل الذي قد فانه ان طلب الحد ولا يسقط باللعان
 وعنده الشافعي قولان احدهما بتجديد واحد لهما وهو
 في لعانه سقط الحد وقال احمد عليه حد واحد لهما و
 ويسقط لعانها ولو قال لزوجته يازانية وجب عليه الحد

في اظهر روايته هي فرقتا بمجرده موثقه لا ترتفع بحال

الحد ان لم يثبت له وليس عند مالك في المشهور عنه ان يحد عن
 حتى يدي رويته بعينه وقال ابو حنيفة وشافعي له ان يحد عن
 وان لم يذكر رويته **فصل** ولو شهد على المرأة
 اربعة من الزوج فعند مالك وشافعي واحمد لا يصح وكلهم قدوة
 بعد ذلك الزوج فيسقط حده باللعان وعند ابي حنيفة
 تقبل شهادتهم ويحد المرأة ولو لا عننت المرأة قبل الزوج
 اعتد به عند ابي حنيفة وقال مالك وشافعي واحمد لا يعتد به
فصل وان خسر اذا كان يعقل ان يشاره ويفهم
 الكتابه ويعلم ما يقوله فانه يصح لعانه وقد فقه عند مالك
 وشافعي واحمد وكذلك الخرسا وقال ابو حنيفة لا يصح
فصل واذا باننت زوجته منه شيء رقهها تزويج العدة
 فله عند مالك ان يحد عن وكذا ان تميز لها حامل بعد طلاقه
 وقاله كنت استبرأتها بحيضة وقال لشافعي ان كان هناك
 حمل او ولد فله ان يحد عن والافك وقال ابو حنيفة واحمد
 ليس له ان يحد عن اصاب **فصل** ولو تزوج
 امرأة فطافها عقب العقد من غير امكان وطئ وانث
 بولد لستة اشهر من العقد كما يلحق به عند
 مالك وشافعي واحمد كما لو انثت به لقل من ستة

اشهر وقال ابو حنيفة اذا عقد عليها بحضرة الحاكم ثم
 طلقها عقب العقد فانت بولد لسنة اشهر لحق
 به وان لم يلد هناك امكان وطى وانما يعتبر ان تاتي به لسنة
 اشهر فقط لاكثر منها ولا اقل لانها ان انت به لاكثر من
 سنة اشهر يكون الولد حاد ثا بعد الطلاق الثلث ف
 فلا يلحقه وان انت به لاقل من سنة اشهر كان الولد
 حاد ثا قبل العقد فلا يلحق به وقال ايضا لو تزوج امرأة
 وغاب عنها السنين الطوال فارتا خير وفاته فاعتقد عدة
 ثم تزوجت وانت باولاد من الثاني ثم قدر الاول قال الاولاد
 بالحقوق بالاول وينتفون من الثاني وعند مالك وشافعي واحمد
 يكون للثاني وقال ايضا لو تزوج وهو بالمشرق امرأة وهي بالمغرب
 وانت بولد لسنة اشهر من العقد كان الولد ملحقا به
 وان كان بينهما مسافة لا يملك ان يلتقيا اصلك الوجود
 العقد **كتاب الايمان** اتفق الايماء رحمهم الله تعالى
 على ان من حلف على يمين في طاعة الله تعالى لزمه الوفاء بها وهل
 له ان يعمل عن الوفاء الى الكفارة مع القدرة عليها قال ابو
 حنيفة واحمد لا وقال الشافعي لا ولي ان لا يعمل فان
 عدل جازت ولزمته الكفارة وعند مالك روايتان كما لمذهبي
 رتفقو

دال
 دليل
 ومشتدك
 وبيات

وتفقو على انه لا يجوز ان يجعل اسم الله عز وجل للايمان يمنع
 من بر وصلة وان الاول ان يحنث ويلتزم على ترك بر وبر
 ويرجع في الايمان الى النية فان لم تلت نظر الى سبب الا
 اليمين وما فيها **فصل** وتففقو على ان اليمين
 بالله تعالى منعقدة وبجميع اسمائه كالرحمن والرحيم وال
 المحي وبجميع صفاته ذات كعزة الله وجلاله لان ابا
 حنيفة استثنى علم الله تعالى فلم يره يميناً **فصل**
 وختلف في اليمين الغموسى وهي الحلف بالله تعالى على
 امر ماضى منعه الكذب به هل لها كفارة أم لا فقال ابو حنيفة
 ومالك واحمد في احاديث روايتيه لا كفارة لها لانها اعظم
 من ان تكفر وقال الشافعي واحمد في الرواية الاخرى تكفر
 واما اذا حلف على امر مستقبل ان يفعله فاذا احنث
 وجبت عليه الكفارة بالاجماع **فصل**
 ولو قال اقسم بالله او اشهد بالله فقال ابو حنيفة واحمد
 هي يمين وان لم تلت له نية وقال مالك ما لك متى قال اقسم
 او اقامة فان قال بالله لفظ ونية كان يميناً وان لم يلفظ
 به ولا نواه فليس بيمين وقال الشافعي فيمين قسم
 بالله ان نوي به اليمين كان يميناً وان نوي الا اختيار

فكان اطلق اختلف اصحابه فمنهم من رجع كونه ليس يمين
وقال فيمين قال اشهد بالله ونوري اليمين كان يميناً وان اطلق
فلا صح من مذهبه انه ليس يمين ولو قال اشهد لا
فعلت ولم ينوي يميناً فقال ابو حنيفة واحمد في اظهر روايته
يكون يميناً وقال مالك وشافعي واحمد في الرواية الاخرى
لا يكون يميناً **فصل** ولو قال وحق كان يميناً عند
الشك فيه وقال ابو حنيفة لا يكون يميناً ولو قال لعمر الله
او وایمر الله قال ابو حنيفة واهنيفة واحمد في احدي الروايتين
هو يمين نوي به اليمين امر لا وقال بعض اصحاب شافعي
انه ان لم ينوي فليس يمين وهي رواية عن احمد ولو
حلف باليمين لم يحلف قال مالك وشافعي واحمد تعتقد يمينه
وان حنت لزمه الكفارة وقال ابو حنيفة وتقل في المسئلة
خلاف عن من لا يعتد بقوله وحكي عن ابن
عبد البر في التمهيد في المسئلة اقوال الصحابة والتابعين
وتفاقهم على ايجاب الكفارة فيها قال ولم يخالف فيها
المن لم يعتد بقوله وحناف في قدر الكفارة فيها فقال
مالك وشافعي يلزمه كفارة واحدة وعن احمد روايتان
احدهما كفارة واحدة والاخرى بكل اية كفارة فلو حلف
بالنبي

١٢٧
بالنبي حلف عليه وسلم فقال احمد في اظهر روايته تعتقد
بيمينه فان حنت لزمه الكفارة وقال ابو حنيفة ومالك و
شافعي لا تعتقد بيمينه وكفارة **فصل**
وبيمين الكافر هل تعتقد قال ابو حنيفة لا تعتقد
وقال مالك وشافعي واحمد تعتقد بيمينه ويلزمه
الكفارة بالحنث وتقفر على ان الكفارة تجب بالحنث
في اليمين وكانت في ظاهره ومعصية او مباح وختلفوا
في الكفارة هل تعتقد تتقدم على الحنث ام تكون بعده
فقال ابو حنيفة لا تجزى الا بعد الحنث مطلقاً وقال
الشافعي يجوز تقدمهما على الحنث المباح وعن مالك روايتان
احدهما يجوز تقدمهما وهو مذهب احمد والاخرى لا يجوز
واذا كفر قبل الحنث فهل بين الصيام والعتق ولا طعام
فرق قال مالك لا فرق وقال شافعي لا يجوز تقديم التكفير
بالصيام ويجوز بغيره **فصل** وختلفوا في لغو
اليمين فقال ابو حنيفة ومالك واحمد في روايته ان حلف
بالله على امر بظنه على ما حلف عليه ثم تبين انه يتحلفه
سواء قصده او لم يقصده فمسق على لسانه الامانة
ابا حنيفة ومالك قال لا يجوز ان يكون في الماضي وفي الحال و

قال احمد هو في الميمين الماضي فقط ثم انهم اتفقوا ثلاثتهم
 انه لا شتم فيها ولا كفارة وعن مالك ان لغوا اليهين ان
 يقول لا والله وبلي والله على وجه المجاوزة من غير قصد
 الي عقد ها وقال الشافعي لغوا اليهين مالم يعقده
 وانما يتصور ذلك عند في قوله لا والله وبلي والله عند المجاوزة
 والغضب والحاج من غير قصد سوان كان على ما فيه
 او مستقبل وهي رواية عن احمد ولو قال والله لا فعل
 كذا فيمين مع الاطلاق نوي اوله ينو خلافا لبعض
 الصحاب الشافعي **فصل** لو حلف ليتزوجن علي امرأة
 قال ابو حنيفة يبرئ محمد العقد وقال مالك واحمد
 ليد من وجود شرطين ان يتزوج عن شهود ان يكون
 نظيرها وان يدخل بها **فصل** ولو قال والله لا شربت
 لزبد الماء يقصد به قطع المنه فقال مالك واحمد متى انتفع
 بشي من ماله باكل او شرب او عارية او ركوب او غير
 ذلك حنت وقال ابو حنيفة والشافعي لا تحنت لانما
 يتناول له نطقه من شرب الما فقط **فصل** ولو حلف
 لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها فخرج منها بنفسه
 دون دون اهل اهلته ورجله فقال ابو حنيفة ومالك واحمد
 لا يبرئ

لا يبرئ حتى يخرج بنفسه واهله ورجله وقال الشافعي
 يبرئ بخروجه بنفسه ولو حلف لا يدخل دارا فقام على
 سطحها او حايطها ودخل بيتا منها فيه شارع الى
 الطريق حنت عند ابو حنيفة ومالك واحمد وقال
 الشافعي لا تحنت ولا صحابه في السطح المجزئ جهان
 ولو حلف لا يدخل دار زيد هذه فباعها زيد ثم دخل
 الحالف قال مالك والشافعي واحمد تحنت وقال ابو حنيفة
 لا تحنت **فصل** ولو حلف لا يكلم ذا القربي فصار شحنا
 او لا ياكل ذل الخروف فصار كبشا او لبس فصار رطبا
 او الارطب فصار ثمر فصار حلوا او لا يدخل ذل العار
 فصار ثمة ساحة وقال ابو حنيفة لا تحنت في البسر والوطء
 والتمر والحنث في الباقي وللشافعية وجهان وقال
 مالك واحمد حنت في الجميع **فصل** ولو حلف لا
 يدخل بيتا فدخل المسجد والحمام قال الثلاثة لا
 تحنت وقال احمد تحنت ولو حلف لا يسكن بيتا
 فكن بيتا من شعر او جلد او خيمة وكان من
 اهل الدار صار قال ابو حنيفة لا تحنت فان كان
 من اهل البلادية حنت فلا نص عن مالك

في ذلك الا ان اصوله تقتضي الحنث وقال الشافعي
واحد بحيث اذا لم يكن له نية قرويا كان او بدويا
من احابه من فرق بينهما **فصل** ولو حلف ان
يفعل شيئا فامر غيره ففعله قال ابو حنيفة يحنث
في النكاح والطلاق لا في البيع والاحارة الا يكون
ممن لم يجر عاداته ان يتولى ذلك بنفسه فيحنث
مطلقا وقال مالك ان لم يوليه ذلك بنفسه بقتل
فانه يحنث وقال الشافعي ان كان سلطانا او ممن
لا يتولى ذلك بنفسه او كانت له نية في ذلك يحنث
ولا فلا قال احمد يحنث مطلقا **فصل**
ولو حلف ليتقضي دينه في عند فقضاه قبله قال ابو
حنيفة ومالك واحمد لا يحنث وقال الشافعي يحنث
ولو مات صاحب الحق قبل الغدا يحنث عند
ابي حنيفة واحمد وقال الشافعي لا يحنث وقال
مالك ان قضاه لورثة او الاقارب في الغد لم
يحنث وان اخروه يحنث ولو حلف ليشرب
ماء هذا الكوز في عند فاهرق قبل الغد قال ابو حنيفة
لا يحنث وقال مالك والشافعي ان تلف قبل الغدا
بغير

بغير اختياره لم يحنث ولو حلف ليشرب ماء هذا
الكوز فلم يكن ما لم يحنث بالتفاق وقال ابو يوسف يحنث
فصل المحلوف عليه ناسيا قال ابو حنيفة ومالك
يحنث مطلقا سواء كان المحلوف بالله تعالى او بالطلاق
او بالعناق او بالظهار والشافعي قولان اظهرهما لا
يحنث مطلقا وعن احمد روايات احدى هما ان كانت
اليمين بالله تعالى او بالظهار لم يحنث بالطلاق
او بالعناق يحنث والثانية يحنث في الجميع والثالثة
لا يحنث في الجميع واختلفوا في اليمين المكره فقال
مالك والشافعي واحمد لا يحنث وقال ابو حنيفة يحنث
فصل اتفقوا على انه اذا قال والله لا كلمت
فلانا حينئذ ونهايه شيئا معينا الله على ما نواه وان
لم يرئوه قال ابو حنيفة واحمد لا يكلمه ستة اشهر
وقال مالك سنة وقال الشافعي ساعة ولو حلف لا يكلم
فلانا او اسلمه او اشار بيده او عينه او راسه قال
قال ابو حنيفة والشافعي في الجديد لا يحنث وقال
مالك يحنث بالكاتبة وفي المراسلة او لا يحنث عنه
روايتان وقال احمد يحنث وهو القديم عن الشافعي

فصل لو قال لزوجته ان خرجت بغير اذني
 فانت طالق ونواشيبا معينا فادسه على ما نواها وان لم
 ينوي شيئا اذ قال انت خرجت طالق الا من اذن لك
 او اذن لك قال ابو حنيفة ان قال لو خرجت بغير اذني
 فلا بد من الاذن في كل مرة وان قال الا ان اذن
 لك او حينتي اذن لك او الي ان اذن لك كفا مرة
 واحدة وقال مالك والشافعي الخروج الاول يحتاج
 الى الاذن ولا يقتصر بعده الى اذن لكل مرة وقال احمد
 يحتاج الى كل مرة الى الاذن في الجميع ولو اذن لها
 من حيث لا يسمع لم يكن ذلك اذنا عند الشافعي
 وقال الشافعي هو اذن صحيح **فصل** ولو حلف
 لا ياكل الاروس ولا يئنه بل اطلق ولا وجد سبب
 يستدريه على النية قال احمد ومالك يحل على
 جميع ما سمي راسا حقيقة في موضع الغنم
 وعرفها من الانعام والطيور والحيات وقال ابو حنيفة
 يحل روس البقر والغنم خاصة والشافعي يحل على
 الابل والبقر والغنم ولو حلف ليضرب
 زيرا ما يه سوطا بضعت فيه شراخ فله
 يبر

يبر بزاله قال مالك واحمد لا يبر وقال ابو حنيفة والشافعي
 يبر ولو حلف لا يهب فلانا هبة فتصدق عليه
 قال مالك والشافعي واحمد يحنث وقال ابو حنيفة لا
 يحنث ولو حلف ليقتل فلانا وكان ميتا وهو لا يعلم
 بموته لم يحنث وان كان يعلم حنث عند الثلاثة
 وقال مالك لا يحنث مطلقا علم او لم يعلم ولو حلف
 انه لا مال له وله ديوان قال ابو حنيفة لا يحنث
 وقال مالك والشافعي واحمد يحنث **فصل** وقال الثلاثة
 يحنث ولو حلف لا ياكل فاكهة فاكل رطبا
 او رمانا او عينا قال ابو حنيفة واحمد لا يحنث وقال الثلاثة
 يحنث ولو حلف لا ياكل اذنا فاكل اللحم والخبز والبيض
 قال ابو حنيفة لا يحنث الا بالكل ما يطبع به وقال مالك
 والشافعي واحمد يحنث في اكل الكل ولو حلف لا ياكل لحما
 فاكل سمكا قال ابو حنيفة والشافعي لا يحنث ولو حلف لا
 ياكل لحما فاكل سمكا لم يحنث عند الثلاثة وقال مالك
 يحنث ولو حلف لا ياكل سمكا فاكل من سمك الظهر
 حنث عند الثلاثة وقال ابو حنيفة لا يحنث ولو
 حلف لا يشرب الخمر فشرب منه قال ابو حنيفة ومالك

لا يحنث وقال الشافعي لا يحنث **فصل** ولو
حلف لا يستخدم هذا العبد فخدمه من غير ان يستخدمه
وهو عاتق لا يحنث لا عن خدمته قال ابو حنيفة ان لم
يسبق منه خدمة قبل اليهين فخدمه قبل يغير امره
لم يحنث وان كان استخدمه قبل اليهين ونفي علي
الخدمة له حنث وقال الشافعي لا يحنث في عبد غيره
وفي عبد نفسه لا يحنث وجهان وقال مالك يحنث مطلقا
فصل ولو حلف لا يتكلم فقرأ القرآن قال مالك والشافعي
واحمد لا يحنث مطلقا وقال ابو حنيفة ان قرأ في الصلاة
لم يحنث او في غيرها حنث **فصل** ولو حلف لا يد
خل علي فلان بيتا فادخل فلان عليه فاستدام
المقام معه قال ابو حنيفة والشافعي في احد قوليه
لا يحنث وقال مالك واحمد يحنث وهو القول للشافعي
ولو حلف لا يسكن مع فلان دارا بعينها فاقسمها
وجعل بينهما حايطة وكل واحد بابا وغلق وسكن
كل واحد منهما في حنث قال مالك يحنث وقال الشافعي واحمد
لا يحنث وعن ابي حنيفة رويان **فصل**
ولو قال ما ليكي او عبيدي احرار قال ابو حنيفة يد
خل فيه الدسروام الولد واما المكاتب فلا يدخل

الابنية

الابنية والشقص لا يدخل اصلا وقال الطحاوي يدخل
مذهب مالكة وقال الشافعي يدخل المذهب والعبد وام الولد
وعنه في المكاتب قولان أحدهما انه لا يدخل وقال احمد
يدخل الكل وعنه رواية في الشقص انه لا يدخل
الابنية **فصل** واتفقوا علي ان الكفارة الطعام
عشرة مساكين او كسوتهم او تحرير رقبة والحالف مخير
في اي ذلك شافان لم يجد انتقل اليهيام مثلا ثم ايام
وهل يجب التتابع في صومها قال ابو حنيفة وحمد يحنث
وقال مالك لا يحنث وعنه الشافعي قولان الجديد الرابع انه
لا يحنث واجتهدوا علي **فصل** انه لا يحنث
في العتاق الا رقبة مومنة سالمة من العيوب خالية
من شركة الا با حنيفة قال لم يحنث في الايمان وهو مشكك
لان العتق شدة تخليص رقبة لعباد الله عز وجل
فادعت رقبة كافر فادعت رقبة العبادت ابلت
والعتق قربة ايضا ولا يحنث التقريب بكافر او يحنث
علي انه اطعم مسكينا واحدا عشرة ايام لم يحنث
الا با طعنا واحدا الا با حنيفة فانه قال يحنث عن
عشر مساكين **فصل** واختلفوا في مقدار

الا او كما قرأوا وبين من هذا السلام اول رسول تم فعله
حنث وجب الكفارة عند ابي حنيفة واحد ومالك والشافعي
لا كفارة ولو قال وعدي الله وميثاقه فهو ايسين الا
عند ابا حنيفة الا ان يقول علي عهده وميثاقه ومحمين
بالا تفاق ولو قال وامانة الله فهو ايسين الا عند مالك والشافعي
فصل ولو حلف لا يلبس حلينا فلبس
خاتم حنث قال ابو حنيفة لا تحنث ولو حلف المرأة ان
لا تلبس حليين فلبست لولت او الجواهر حنث
ولو حلف وقال ابو حنيفة لا تحنث الا ان يكون معه
ذهب او فضة ولو قال والله لا اكلت هذا الرغيف
فان كل بعضه او لا تشرب من ماء هذا الكوز فشرب
بعضه او لبست من عذ فلانا فلبس ثوبا فيه عذ لها
او لا دخلت هذا الدار فادخلت عذله او بيرة لم تحنث
عند ابي حنيفة والشافعي وقال مالك واحمد تحنث ولو
حلف لا ياكل طعاما شتره هو وغيره حنث
عند مالك واحمد وكذا لو حلف لا يلبس ثوبا اشتراه
فلان او لا يسكن دارا اشتراها وما في معنا ذلك قال
ابو حنيفة حنث باكل الطعام وحده وقال الشافعي
الحنث في

و
اعلم

و
اعلم

الحنث في الجميع **فصل** ولو حلف لا ياكل هذا
الدقيق فاستنف منه او خبزه واكلمه حنث عند مالك واحمد
وقال ابو حنيفة ان استنف لم تحنث وان خبزه اكل حنث
وقال الشافعي ان استنف حنث وان خبزه اكل لم تحنث ولو
خلط رديا خلط ارفا من حنث بما يسكنه بكرة
عند الثوري وكذا لو حلف لا يركب دابة فركب
دابة عتيد حنث عند همر وقال الشافعي لا يحنث
الا ان يكون فيه ولو حلف ان لا يشرب من دجلة
او فرات او نهر فصرف من ما فيها بيه او يواني
وشرب حنث عند الثوري وقال ابو حنيفة لا يحنث
حتى يبرع فيه منها كرماء ولو حلف لا يشرب منه فلبس
حنث عند ابي حنيفة ومالك واحمد الا ان يتوب
ان لا يشرب جميعه وقال الشافعي لا يحنث
ولو حلف ان لا يشرب من جنة فحنثها او عذها او تنف
شعرها حنث عند الثوري وقال الشافعي لا يحنث
ولو حلف ان يستبرئ وجامعها حنث وان يحضها
به بجمها او طلبة ولدها عند مالك واحمد وقال ابو حنيفة
ان احضها وجامعها وزاد الشافعي وطلب ولدها

فصل
افهم

ولو حلف لا يهب فذلك شيئا ثم وجهه فلم يقبله حنث
 عند أبي حنيفة ومالك وأحمد وقال الشافعي لا يحنث
 حتى يقبل ويقبض ولو حلف لا يبيع فباع بشرط
 الخيار لنفسه حنث عند الثلاثة وقال مالك لا يحنث
 ولو أذا كان له مال غائب أو دين ولم يجد ما يفتق
 أو يسوا أو يلحق لم يجز به الصيام وعليه أن يفتق
 حتى يصل إلى ماله ثم يفتق بالمال عند الثلاثة وقال
 أبو حنيفة يجز به الصيام عند غيبته المال **فصل**
والعدد اتفقوا أن يمينه على أن عدة الحامل مطلقا
 بل موضع المتوفى عنها زوجها والمطلقة وعلي أن يمهدة من
 لم تحيض أو أبست ثلاث أشهر وعلي أن عدة من
 تحيض ثلاث أشهر إذا كانت حرة أو كانت
 أمة فترات بالاتفاق وقال داود ثلاث أشهر قروي ولا
 أقر إلا طهار عند مالك والشافعي وعند أبي حنيفة إذا أقر
 الحيض وعند أحمد روايات وختلفوا في المرأة التي مات زوجها
 وهي في طريق الحج فقال أبو حنيفة يلزمها الإقامة على كل
 حال أن كانت في بلد أو ما يقارب وقال مالك والشافعي
 وأحمد إن خافت فترات الحج بالإقامة لفتن العدد
 جاز

جاز لها السفر **باب فصل** وختلفوا في زوجه المفقود
 فقال أبو حنيفة والشافعي في الجديد الرجوع واحد في أحادي
 روايتيه لا تحل للزوج حتى يمضي مدة لا يعيش
 في مثلها غالباً وحدهما أبو حنيفة بثمانية وعشرين
 سنة وحدهما الشافعي وأحمد بتسعين سنة فعلى
 الجديد للزوجة طلب النفقة من مال الزوج أبداً فإن
 تعذرة كانت لها الفسخ لتعذر النفقة على أظهر قول الشافعي
 وقال مالك والشافعي في القديم واختاره جماعة من متأخري
 أصحابه وهو قول أبي فعلة عمر ولم تذكره الصحابة رضي الله
 عنهم وأحمد في الرواية الأخرى ثتر بحد أربع سنين و
 هي أكثر مدة الحمل وأربعة أشهر وعشر مدة الوفا
 ثم تحل للزوج **باب فصل** وختلفوا في
 صفة المنقود فقال الشافعي هو الذي اندرس شره
 وانقطع خبره وغلب على النطق بموته وقال مالك والشافعي
 في القديم لا فرق بين أن ينقطع خبره بسبب
 ظاهره المالك أم لا وقال أحمد هو الذي ينقطع خبره
 بسبب غالبه المالك كالمفقود بين الصنفين أو
 يكون يتركب فيغرق المتركب فيسلم قومه ويغرق قومه

اما ان سافر لتجارة وانقطع خبره ولم يعلم حي ام ميتة
 فلك تزوج زوجته حتى يتيقن موته او ياتي عليه زمان
 لا يعيش مثله فيه وقال ابو حنيفة المفقود هو غائب
 ومن غاب ولم يعلم خبره **فصل** وخالف فيها
 لو قدم ما زوجها الاول وقد تزوجت بعد الترس فقال
 ابو حنيفة يبطل العقل وهي لك اول فان كانت
 الثانية وليها فعليه مهر المثل وتعتز من الثانية وترد
 الي الاول وقال مالك اذا **دخلها** الثانية براءة زوجته
 وجسد عليه دفع المهر الذي اصدقها الي الاول
 وان لم يَدْخُل بها فهي للاول وعند مالك رواية اخرى
 انها للاول بكل حال وعند الشافعي قولان **اصحهما**
 بطلان **نكاح** الثانية ولا اخر بطلان **نكاح** الاول
 بكل حال وقال احمد ان لم يَدْخُلها الثانية هي للاول
 وان دخل بها الثانية فالاول بالخيار بين اسألكما
 ودفع المهر الذي اصدقها اليه وبين تركها على **النكاح** الثاني
 واخذ المهر الذي اصدقها منه **فصل**
 واختلفوا في عدة ام الولد اذا مات سيدها او
 عتقها فقال ابو حنيفة عدتها ثلاث حيفات سواء
 اعتقها

اعتقها او مات عنها وقال مالك والشافعي عدتها
 حيفه واحدة في الحاليتين وعذا احمد روايتان احدهما
 حيفه واختارها الحنفى والثانية من العتق حيفه
 ومن الهاتين عدة عدة الوفاة **فصل** واتفقوا
 على ان عدة الحمل ستة اشهر واختلفوا في اكثرها
 فقال ابو حنيفة سنتان وعند مالك روايات اربع سنين
 وخمس سنين وسبع سنين وقال الشافعي **اربعة**
 سنين واحمد روايتان المشهور كمذهب الشافعي
 والاخذ كمذهب ابي حنيفة **فصل**
 واختلفوا في المعتدة اذا وضعت علقه لمغفنة
 فقال ابو حنيفة واحمد في **فصل** لا تنقضي
 عدتها بذلك ولا تغير به ام الولد وقال مالك والشافعي
 في احد قوليه تنقضي عدتها بذلك وتغير ام ولد وبذلك
 قال احمد في رواية الاخير **فصل** والا حواد
 واجب في عدة الوفاة بالاتفاق وهو ترك الزينة
 وما يدعوا الي **النكاح** وحلي عن الحسين والشعبي
 انه لا يجب وفي المعتدة المسوية للشافعي قولان
 قال في القديس يجب عليها **احمد** وهو قول

ابي حنيفة واحمد بن حنيفة عن احمد وقال الشافعي في الجديد
لا حداد عليها وبه قال مالك وفيه الرواية الا يخرج عن
احمد وهل للبائين ان يخرج من بيتها نهارا حتى
قال ابو حنيفة لا يخرج الا لفروجة وقال مالك واحمد
لها الخروج مطلقا وللشافعي قولان كما لمذهبين
والحكما مذهب ابي حنيفة والكبير والصغيرة
في الاحداد سواء عند مالك والشافعي واحمد وقال
ابو حنيفة الا حداد علي الصغيرة والذمية اذا
كانت تحت مسلم وبجب عليها العدة دون
الا حداد واذا كان زوج الذمية ذميا وبجب عليها
العدة والا حداد عنه الا ثلثه وقال ابو حنيفة
لا يجب عليها الا حداد ولا عدة **فصل**
واتفقوا على ان من ملك امة ببيع او هبت او راشت
او سبي لزمت الاستبراء ان كانت حايلا تخيف
فبتة وان كانت مهن لا تخفى لصغير او كبير
فشهر ولوباع امة من اموات او حنفى ثم تقايل
لم يكن له وطئها حتى يستبرأ عند الثلث
وقال ابو حنيفة اذا تقايل قيل القنف فلا استبراء
او بعده

او بعده لزمت الاستبراء والافرق في الاستبراء بين
الصغيرة والكبيرة والكبير ولثيب عند ابي حنيفة ولثا
في واحمد وقال مالك ان كانت مهن يوطئ مثلها
للزيجز وطئها قبل الاستبراء وان كانت مهن يوطئ
مثلها جاز وطئها من غير استبراء وقال داود
لا يجب استبراء البكر ومن ملك امة جاز له بيعها
قبل الاستبراء وان كانت قد وطئها عند ابي حنيفة
ولشافعي ومالك واحمد وقال النخعي ولثوري والحسن
وابن سيرين رضي الله عنهم يجب الاستبراء على البائع
كما يجب على المشتري وقال عثمان يجب على البائع
دون المشتري **فصل** ولو كان لرجل امة فاراد
ان يزوجه او قد وطئها لم يجز حتى يستبرأ ولذا
اذا استبرأ امة وقد وطئها البائع لم يجز له
ان يزوجه حتى يستبرأ ولذا انك اذا اعتقها قبل
ان يستبرأ بها لم يجز تزويجها حتى يستبرأ بها عند
مالك وشافعي واحمد وقال ابو حنيفة يجزى ان
يتزوجه قبل ان يستبرأ بها وقال الشافعي في
الحكيم وهذه مسئلة القاضى ابي يوسف مع الرشيد

فانه اشترى امة وثاقت نفسه الي جماعها قبل ان
يشترى بها فجزاها ان يعتقها ويجزو بها وياها طها
واذا اعتق ام ولد / واعتقت بموته وجب عليها
الا ستبرأ عند مالك والشافعي واحمد بقوت وطول
حيث وقال ابو حنيفة تعتد بثلثي
قرون ولا عبرة الله ايت بها ابن العاصي رضي
الله عنهما اذا مات عنها المولى اعتدت باربعة
اشهر وعشر ويزاد عنده احمد وداود **فصل**
الرضاع انفقوا على انه يحرم من الرضاع ما يحرم
من النسب واختلفوا في الحدد المحرم وقال
ابو حنيفة ومالك رضعه واحده وقال الشافعي
خمسة رضعات وعز احمد ثلاث روايات
خمس وثلاث ورضعه وانفقوا على ان
التحريم بالرضاع يثبت اذا حصل ولا ملل
سنتان واختلفوا فيما زاد على الحولين فقال
ابو حنيفة يثبت الي حولين ونصف
وقال زفر الي ثلاث سنين وقال مالك والشافعي
واحد

واحد من الحولان فقط واستحسن مالك ان يحرم
ما بعدهما الي الشهر وقال دودر رضاع الكبير تحرم
وهو مخالف للامة الفقهاء ويحرم على عابثه ومنه
الله عنها وانفقوا على ان الرضاع انما يحرم اذا كان
من لبن انثى سواء كانت بكل او ثيبا موطوءة
او غير موطوءة الا احمد فادنه قال انما حصل
التحريم ببلع امرأة ثار لها لبن من الحمل وانفقوا
على ان الرجل لو دار له لبن فارضع منه طفلا
لم يثبت به تحريم وانفقوا على ان السعوط والا
جوز تحريم في رواية عن احمد فادنه شرط الا
رثعوا من الثدي وانفقوا على ان الحقنه باللبن
لا تحرم الا في قول قديم للشافعي ورواية عن
مالك وخلافه في اللبن اذا خلط بالماء او استعمل
بطعام فقال ابو حنيفة ان كانت اللبن غالبا حرما ومغلويا
فادناه والمخلوط بالطعام فك يحرر عنده بحال سواء
كان غالبا او مغلويا وقال مالك يحرر اللبن المخلوط
بالماء ما لم يستعمل فان خلط اللبن بما يستعمل اللبن
فيه طبع او دواء او غير ذلك يحرر عنده جمهور اصحابه

وله يوجد الملك فيه نص وقال الشافعي واحمد يحرم عند جمهور
اصحابه واحمد يتعلق التحريم باللبث المنسوب بالشراب و
لغاهم اذا سقيه المولود خمس مائة سنة وان كان اللبث
مستوفا او غاليا **فصل** النفقة انتف الايمنة
على وجوب النفقة لمن تلزمه نفقة كالزوجه والاب ولول
والصغير وختلف في نفقة الزوجة هل هي مقدرة بالشرع
ومعتبرة بحال الزوجين فقال ابو حنيفة ومالك واحمد
تعتبر بحال الزوجين فتجب على المومسرة نفقة
المومسرين وعلى المعسر الفقيرة اقل الكفاية وعلى
المومسرة الفقيرة نفقة متوسطه بين التفقتين وعلى
الفقير للمومسرة اقل الكفاية والشافعي في ذمته وقال الشافعي
هي مقدرة بالشرع الا اجتهاد فيها معتبره بحال الزوج
وحده فعلى المومسرة ان وعلى المتوسط من نصف
وعلى المعسر من واحد وتفق على الزوجه اذا احتاجة
الي خادم وجب اخذها من اختلف في ما لو احتاجت
جد الي اكثر من خادم فقال ابو حنيفة والشافعي واحمد لا
يلزم الا خادم واحد وان احتاجت الي اكثر وقال مالك
في المشهور عند اذا احتاجت الي خادمين او ثلاثة لزمه
ذلك

ذلك وختلف في نفقة الصغيرة التي لا يجامع مثلها
اذا تزوجها كبير فقال ابو حنيفة ومالك واحمد نفقة
لها وللشافعي قولان **فصل** النفقة لها فلو
كانت الزوجة كبيرة والزواج صغير لا يجامع مثله
وجب عليه النفقة عند ابو حنيفة واحمد وقال مالك لا
نفقة عليه وللشافعي قولان **فصل** الوجوب
الا عسار فالنفقة لا يثبت لها الفسخ وكانت ترتفع
بده عنها لتكسب وقال مالك وللشافعي واحمد نعم
لها الفسخ بالاعسار عن النفقة والاكسوة وبالمسكن
فاذا رخص الزمان قال ابو حنيفة تسقط بالمرحوم
بها **فصل** او ينفقان على قدر معلوم فيصير ذلك
دينيا باملاكهما فقال الشافعي ومالك واحمد في ظهر
روايته لا تسقط نفقة الزوجة بمعنى الزمان
بل يصير عليه دين لا لها في مخالفة التمكن ولا استمتاع
فصل وتفق على ان الناشرة لا نفقة
لها وختلف في المرأة اذا سافرة باذن زوجها
في غير واجب عليها فقال ابو حنيفة واحمد تسقط
نفقتها وقال مالك وللشافعي لا تسقط **فصل**

والمبتوتة اذا طلت اجرة مثلها في الرضاغ لولدها فملا
هو احق من غيرها قال ابو حنيفة ان كان ثم متطوع
او من ترضع بدوت اجرة المثل كان له الا ب
ان يستتر من غيرها بشرط ان يكون الرضاغ عند
الامر كان الخضاية لها وعن مالك روايتان احدهما
ان الاما ولي والثاني كماله ابي حنيفة والشافعي
قولا كاحدهما وهو قول احمد ان الام احق بكل
حال وان وجدت يتبرع بالرضاغ فانه مجبر
علي اعطاء الولد له با اجرة مثلها ولثاني لقول ابو
حنيفة وثقة علي انه يجب على المرأة ان ترضع و
لدها البناء وهل تجبر الا امر على الرضاغ ولدها بعد
شرب البثا قال ابو حنيفة والشافعي واحدا لا
يجبر اذا وجد غيرها وقال مالك تجبر مادامت
في زوجته ايته ان يكون مثلها في ررضع لشرف
وعز الوار والفساد باللبث فلا تجبر **وبه اعلم**
فصل وختلف هل يجبر الوارث على نفقة
من يرثه يعرض او تعصيب فقال ابو حنيفة يجبر
على نفقة كذا في رسم مريد خلد فيه النجالة عنده
ولعمة

ولعمة ويخرج منه ابن الصم ومن ينسب اليه بالرضاغ
وقال مالك لا تجب النفقة ان للوالدين واولادهم
وقال شافعي تجب النفقة على الاب وان علي وعلي
الابن وان سفلر ويتعذر عمود النسب وقال احمد
كل شخصين جرب بينهما كبريت بفرط او تعصيب
من الطرفين لزمه نفقة الا خرب كله ابوين ولا اولاد
ولا اخوة ولا خواة والعمومة وبينهم رواية واحدة
فان كان الارث جاريا بينهم من احد الطرفين وهم
د والارحام كابت الاخ مع عمته وابنه الصم مع بنت
عمه فعند احمد روايتان **فصل** وختلف هل
يلزم السيد لخدمة نفقة عقيقه فقال ابو حنيفة و
شافعي لا يلزمه وقال احمد يلزمه وعن مالك روايتان
احداهما المذهب ابي حنيفة والشافعي والاخرى
ان اعتقه صغيرا لا يستطيع السعي لزمه نفقته
ابي ان يسي **فصل** وختلف فيما اذا بلغ الولد
محسرا ولا حرفة له فقال ابو حنيفة تسقط نفقة
الغلام اذا بلغ محسرا ولا تسقط نفقة الجارية
الا اذا تزوجت وقال مالك لا تسقط نفقة الجارية

لاحتي يدخل بها الزوج وقال الشافعي تسقط نفقتها
جميع وقال احمد لا تسقط نفقتها الولد عن ابيه
وان بلغ اذا لم يكن له مالا ولا كسب واذا ابلغ الابن
مريض تستمر نفقته على ابيه بالان تفاق فلو برا
من مرضه ثم عاوده الممرض عادت نفقته عند
الابنت الا ما كانت عنده لا تعود ولو تزوجت
الجارية ودخل بها الزوج ثم طلقها قال ابو حنيفة
ولشافعي و احمد تعود نفقتها على الاب وقال مالك
لا تعود **فصل** ولو اجتمع ورثه مثل ان يكون
للصغير ام او جد وكذا ان كانت بنت وابنت او بنت
وابنت لابنت او كانت له ام او بنت فعلى من تكون
النفقة قال ابو حنيفة و احمد النفقة للصغير على الام
ولجده بينهما ثلاثا وكذا ان كانت الابنت فاما
ابنت الابنت وابنت فقال ابو حنيفة النفقة على
الابنت دونه وقال احمد النفقة بينهما نصفان
وامر الامر والبنت فقال ابو حنيفة و احمد النفقة على
الامر والبنت بينهما الربع على الامر ولما تقي على البنت
وقال لشافعي النفقة على الذكور خاصة الجدة ولا ابنت
وابنت

وابنت الابنت دون البنت وعلى البنت دون الامر وقال
مالك النفقة على ابنت الصلابة الذكر والانشى بينهم
سواء اذا استويا في الدرجه فان كانت احدهما
واجدا ولا خير فقير فالنفقة على الواجب
فصل ومن له حيوان لا يقوم به هل
للمالك اجبارة عليها ام لا قال ابو حنيفة يا مولى الحاكم
على طريق الانس من المعروف والنهي عن المنكر من غير
اجبار وقال مالك و لشافعي و احمد الحاكم ان يجبر ما
لكها على نفقتها او على بيعها وزاد مالك و احمد فقالا
ويمنعه من تحميمها مالا تطيق **فصل**
الحضانة اتفقوا على ان الحضانة تثبت للامر
مالم تنزوج واذا تزوجت ودخل بها الزوج
سقطت حضانتها ثم يختلف فيما اذا اطلقت
ذلك قايلا يباح له تعود حضانتها فقال ابو حنيفة
ولشافعي و احمد تعود وقال مالك في شهر عنه
لا تعود بالطلاق واذا فترق الزوجان وبينهما
وقال ابو حنيفة في اصدار ابنته الا الحق بالخيار
حتى يستقل بنفسه في مطعمه وشربه ولما عليه
ملكه

ووضوئيه واستجابته ثم الاب احق به والا مراحق با
لاني الي ان تبلغ ولا تجبر واحد منهما وقال مالك
الام احق الي ان تنزوج ويحل بها الزوج والغلام
ايضا في المشهور عنه الي البلوغ وقال شافعي ان ام
احق بها الي سبع سنين ثم بخير ان تمت اختاره
كان عنده وعند احمد روايتان احدهما الام احق
بالفك مر الي سبع سنين ثم بخير والجارية بعد
السبع تجعل مع الاب بك تخير والرواية الاخرى
لمحمد بن ابي حنيفة والاخت من الاب هل هي اولي
بالحضانة من الاخت للا مومن الخالة ام لا قال
ابو حنيفة الاخت من لا مولي من الاخت للاب
ومن الخالة والخالة اولي من الاخت للا في الرواية
وفي الثانية الاخت للاب اولي من الخالة وقال مالك
الخالة اولي منهما والاخت للا مولي من الاخت
للاب وقال شافعي و احمد الاخت للاب اولي من
الاخت للا مومن الخالة **فصل** واذا اخذت
الامر الطفل بالحضانة فاودع الاب السفر بولده
بنية الاستيطان في بلد اخر فهل له اخذ الولد
منها

101
منها
ام لا قال ابو حنيفة ليس له ذلك وقال مالك ولشافعي
واحمد في المشهور عنه له ذلك فاذا كانت الزوجة
هي المنتقلة بولدها قال ابو حنيفة لها ان تنتقل
به بشرطين ان تنتقل الي بلد لها وان يكون العقد
وقع ببلدها الذي تنتقل اليه فان فات احدا
لشرطين منعته الاولي موضع قريب بملك المصني
اليه والعود قبل الليل فان كانت انتقالها الي دار
حب او من مهر الي سواد وان قرب منعت ايضا
وقال مالك ولشافعي و احمد في احدي روايتيه الاب
احق بولده سوان كان هو المنتقل او هي وعن
احمد رواية اخرى ان الام احق بولدها ما لم تنزوج
فصل الجناية اتفقوا لايمة الاربعة
رضي الله عنهم على ان القاتل ان يخلد في النار وتصح
توبته من القتل وسكنى عن ابنت عباس رضي الله
عنهم وزيد ابنة ثابت والمضج ان لا تقتل
توبته وتفقروا على ان من قتل نفسا مسلمة فكافية
له في الحربة ولم يكن المقتول ابنا للمقتل وكانت
في قتله متعديا وجب عليه القود وان السبي



إذا قتل عبده نانه لا يقتل به وإن تعمره وتفقروا على
أن الكافر إذا قتل مسلماً يقتل به ويختلف فيما إذا قتل
مسليماً ذميّاً أو مسلماً هذلاً قال شافعي وأحمد لا يقتل
به وقال مالك كذا لك لأنه استثنى فقال إن قتل
ذميّاً أو مسلماً هذلاً أو مسلماً متاعاً عليه قتل حتماً
ولا يجوز للمولى العفو عنه نعلق قتله بالاعتقالات على
لأما ما رواه أبو حنيفة يقتل المسلم بالذي لا بالمستأنس
وتفقروا على أن العبد يقتل بالحر وإن العبد يقتل
بالعبد ويختلف في الحر إذا قتل غير هل يقتل به
أم لا قال مالك وشافعي وأحمد لا يقتل به وقال أبو
حنيفة يقتل به **وهو أعلم** **فصل** وتففقروا على أن
الأب إذا قتل أحد أبويه قتل به ويختلف فيما
إذا قتل الأب ابنه فقال أبو حنيفة وشافعي وأحمد
لا يقتل به وقال مالك فيقتل به إذا كان قتله
بمجرد القصد كاضجاعه وذبحه فإن حذمه بالسيف
غير قاصد لقتله فلا يقتل والجد في ذاك عنده كالأب
وهو أعلم **فصل** وتففقروا المرأة تقتل بالرجل
وإن الرجل يقتل المرأة ويختلف أهل القصاص
بين

بين الرجل والمرأة فيما دون النفس وبين العبد
ببعضهم على بعض فقال مالك وشافعي وأحمد يجزي
وقال أبو حنيفة لا يجزي **فصل** والجماعة إذا
اشتراكوا في قتل واحد هل يقتلوه فقال أبو حنيفة
ومالك وشافعي تقتل الجماعة كلهم بالواحد
إلا أن مالك استثنى من ذلك القسامة فقال لا يقتل
بالقسامة إلا واحد أو بنت أحد أو ابنتان أحدهما
لأنه ذهب الجماعة واختارها الخزاعي وفي الأخير
لا يقتل الجماعة بالواحد ونجيب الديه دون القود
وهل تقطع الأيدي باليد وقال مالك وشافعي وأحمد
تقطع وقال أبو حنيفة لا تقطع ويؤخذ الأيدي
من لقاطع بالسوا **فصل** وتففقروا على أنه إذا قتل
أخرج رجلاً عمداً نهاراً فمات حتى مات أنه يقتل
منه ويختلف فيما إذا كان القتل بمثل كالثبشة
الكبيرة والحجارة الكبيرة الذي يغالبه في مثله إن يقتل
فقال أبو حنيفة مالك وشافعي وأحمد يجب القصاص
بذلك ولا فرق بين أن يشده بحجر أو عصا أو
يغرقه في الماء ويحرقه بالنار أو يخنقه أو يبلبب

عليه بيتا ويمنعه الطعام والشراب حتى يموت
جوعا أو يفلنكه أو يهدم عليه بيتا ويضربه
بجر عظيمه أو خشبة عظيمة محدوده أو غير
محدوده وبذلك قال **ابن يوسف** ومحمد وقال أبو
حنيفة إنما يجب على القصاص عند القتل للنار
أو بالحديد من الحديد أو الخشبة المحدوده
أو الحجر المحدود فإما أن غرسه بماء أو قتله
بجرته أو خشبة غير محدودة فانه لا قود وقال
الشعبي والنخعي وحنس البصري رضي
الله عنه لا قود إلا بحديد ولو ضرب فأسود
لوضع أو كسر عظمه في داخل الجلد فعن
أبي حنيفة في ذلك رويان واختلف في عهد
الخطا ولهوان يتعهد ويخطي في القصد
أو يضرب بسوط لا يقتل مثله غالباً أو يلكه
أو يلبطه أو يلبطه بليغاً وفي ذلك الرية
دور القود القود

القود عند أبي حنيفة ولشافعي واحد إلا أن قال لشافعي أن
كره الضرب حتى مات فعليه القود فقال مالك بوجوب
القود في ذلك **ابن قيس** واختلفوا فيما إذا كسر
رجل رجل على قتله آخر مثلاً أبو حنيفة يقتل المكره
دون المباشر وقال مالك وأحمد يقتل المباشر
وقال شافعي يقتل المكره بكسر الواو واحد
وفي قتل المكره بفتح هاله قولان والراجح من هذا
أن عليه جميعاً القصاص فان كافاه أحد هما فقط
فالقصاص عليه ثم خالفوا في صفة المكره فقال مالك
أن المكره سلطان أو متفليماً أو مسيداً مع عبده أو قيد
بهما جميعاً إلا أن يكون العبد محمداً جاهلاً بتحريره
ذلك ثم يجب عليه القود وقال الباقر يصح الإكراه
أكراه من كل ذي يد عا دية واختلفوا فيما إذا
أسل رجل رجلاً فقتله لاخر فقال أبو حنيفة ولشافعي
القود على القاتل دون الممسك ولو يوجب على الممسك
شيئاً إلا تقتل به وقال مالك الممسك والقاتل شريكان
في القتل فيجب عليهما القود إذا كان القاتل لا
يعلمه قتله إلا بأمره وكان المقتول لا يقدر على

الهر بعد الا مسا **س** وقال احمد في احد روايته يقتل
 القاتل ويحبس الممسك حتى يموت وفي الرواية الاخرى
 يقتل جميعا علي الا طلق **فصل** ولو شهد
 بالقتل ثم رجوع عن الشهادة بعد استيفاء القصاص
 وقالوا تعمدنا او جاء المشهود بقتله حيا قال ابو حنيفة
 لا قود بل تجب دية ثم غلظه وقال الشافعي يجب القصاص
 وكذا قال مالك في المشهور عنه وتفقوا على انهم لو
 رجعوا وقالوا خطأ نالهم يجب عليهم القصاص وانما
 تجب الدية **فصل** وتختلف في الواجب بالقتل
 القمد هل هو معين ام لا فقال ابو حنيفة ومالك في احد
 روايتيه الواجب معين وهو القود والرواية التحديد
 بين القود ولديه وعند الشافعي قولان الجواب ان احدهما
 لا يعينه ولثاني وهو الصحيح ان الواجب القصاص عينيا
 ولكنه لا العدول الالدية وان لم يرض الجاني وعنه احمد
 روايتان كذا حين ونما يده بالخلاف في هذه المسألة
 انه اذا عفا مطلقا سقطت الدية ولو عفو الولي عند
 القصاص عادلة كدية بغير رضا الجاني قال ابو حنيفة
 ليس له العدول الي المال الا برضى الجاني وقال الشافعي
 واحمد

واحد له ذلك مطلقا وعند مالك روايتان كذا حين
فصل وتفقوا على انه اذا عفا جلد من اوليا الدم
 سقط القصاص وانتقل الا الى القصاص الدية
 تختلف فيما اذا عفت امرأة فقال ابو حنيفة وشافعي واحمد
 يسقط القود وتختلف الرواية عند مالك في ذلك فتقال
 عنه انه لا بد من مثل النساء في الدم ونقل عنه ان له في
 الدم من دخل كالرجال اذا لم يكن في درجته عصبه
 فعلى هذا ففي اي شئ له من دخل عنه روايتان احدهما
 في القود دون العفو ولثانيه في لعنود دون القود
فصل وتفقوا على ان الاوليا المستحقين الباقين
 لعين اذا حضروا طلبوا القصاص لهم يوشرون ان يكون
 الجاني امراه حايلا فتوشر حتى تضع وعلم انه اذا كانت
 المستحقون صفارا او غايبين فان القصاص يوشر
 اليه ابا حنيفة ثمانية قال في الصفار ان كان له من
 استوفى القصاص ولم يوشر ولو كان في المستحقين
 صفارا او غايبا او مجنونا فقد اتفقوا ان يسموا على ان
 القصاص يوشر من سلك الغايب ثم تختلف في المصنفين

ولم يمتد فقال ابو حنيفة وما لك في يواخر القصاص لا جلهما
وقال الشافعي يواخر القصاص حتى يفيق المجنون و
يبلغ الصغير وعند احمد روايتان انه ظهرهما انه
يواخره ولثاني لا يواخر **فصل** وليس للاب
ان يستوفي القصاص لولده الكبير بالاتفاق وهذا ان
يستوفي لولده الصغير فقال ابو حنيفة وما لك ذلك
سواء كان شريكاً له ام لا وسواء كان في نفس او في
لحرف وقال الشافعي واحمد في اظهر روايته ليس له ان يستوفي
فصل ويختلف في الواحد يقتل الجماعة فقال
ابو حنيفة وما لك ليس عليه الا نفود لجماعتهم ولا يجب
عليه شتر اخر وقال الشافعي ان قتل واحد بعد واحد
قتل بالاولى بالاول والباقيين الديانة وان قتلهم في حالة
واحدة اقرع بين الاوليات لمقتولين فمن خرجت قرعته
قتل به والباقيين الديانة وقال احمد اذ قتل واحد جماعة
فمضوا لا وليا وطلب القصاص قتل بجماعتهم ولا ادية
عليه وان طلب بعضهم القصاص وبعضهم الدية قتل كل
طلب القصاص ووجبت الدية لمد طلبها وان طلب الدية
كان

كان لكل واحد دية كاملة **فصل** ولو جنى رجل على
رجل فقطع يده اليمنى ثم على اخر فقطع يده اليسرى وطلب
منه القصاص فقال ابو حنيفة تقطع بيمينه بهما ويؤخذ
منه دية اخرى لهما وقال مالك بيمينه تقطع بهما ولا دية
عليه وقال الشافعي تقطع بيمينه الاول ويغرم الدية
للثاني فان كان قطع يديهما معاً لقرع بينهما لما قال
في نفس وكذا ان اشتبه الا من قال احمد و ابو حنيفة
القصاص من طلب القصاص قطع لهما ولا دية وان طلب
احدهما او احدهما الدية قطع لمد طلب القصاص واخذ
الدية للاخر ولو قتل متعمداً ثم مات قال ابو حنيفة وما لك
يسقط الدية حق ولي الدية القصاص والدية جميعاً وقال
شافعي واحمد تبقى الدية في تركته الاوليا المقتول فصر
فصل وتنقو على ان الاما اذ قطع السارق سرير
ذلك الا بنفسه انه لا ضمان عليه ويختلف فيما اذا قطع
مستحق سريره او بنفسه فقال مالك و الشافعي واحمد ا
لسراية غير مضمونة وقال ابو حنيفة هي مضمونة بتحملاها
عاقلة المقتصر ولو قطع ولي المقتول يد الثالث
قال ابو حنيفة ان عفا عنه الولي غرم دية يده وان لم

يعفوا به بانه شى قال مالك يقطع يده بكل حال عنا
عنه او لم يعف لم يلزمه شى وقال لا ضمان على القاطع
ولا قصاص بكل حال سواء عنا الولي او لم يعفو وقال
احمد يلزمه دية اليد في ماله بكل حال
وتفقوا على انه لا يقطع اليد الصبيحة بالشك ولا يمين
بالشمال ولا شمال باليمين وختلفوا هل يستوفي لقصاص
فيما دون النفس قبله لانه ماله او بعده قال ابو حنيفة
ومالك واحمد لا يستوفي الا بعد الاثم والقتل والشافعي
يستوفي في المحال وختلفوا فيما يستوفي به القصاص من
الا له فقال ابو حنيفة لا يستوفي الا بالسيف سواء
ان قتل به او بغيره وقال مالك وشافعي بمثل ما قلنا
به وعنه احمد روايتان كالمذهبين وتفقوا على ان من قتل
في الحرم جازله قتله فيه ثم خالفوا فيما قتل خارج
الحرم ثم لجأ اليه او وجب عليه القتل لكفر او زنا او
اوردته ثم لجأ الي الحرم فقال ابو حنيفة واحمد يقتل
فيه وروى عن يضييق عليه فلا يبايع ولا يشار حتى يخرج
منه فيقتل وقال مالك وشافعي يقتل في الحرم
فصل

١٥٦
كل كتاب الديانة
اتفق الايعة على ان دية المسلم الحر الكرمية من الدية
في مال القاتل العام اذا عدل الي دية ثم خالفوا هل
هي حالة او موحلة في ثلاث فقال مالك وشافعي واحمد
هي حالة وقال ابو حنيفة هي موحلة في ثلاث سنين
وختلفوا في دية العمد فقال ابو حنيفة واحمد في احدي
روايته هي ارباع لكل سن من اسنان الابل منها
خمسة وعشرون بنته مخاض ومثلهما بنت لبون ومثلها
حقاق ومثلها جداء وقال شافعي تؤخذ مثلثة ثلاثون
حقه وثلاثون جدعه وثلاثون واربع حلفه اي
حوامل وبه قال احمد في روايته الاخرى واما دية شبه
العمد فهي مثل دية العمد المحض عند ابي حنيفة وشافعي
واحمد وختلفت الرواية عند مالك في ذلك واما دية الخطأ
فقال ابو حنيفة واحمد هي خمسة وعشرون جدعه وخمسة
عشرون حقه وعشرون بنت لبون وعشرون ايت
مخاض وعشرون بنت مخاض وبذلك قال مالك وشافعي
الا انها جعلت مكان ايت مخاض بنت لبون
وختلفوا في الدنانير والدرهم هل تؤخذ في الدية مع

الدية في شيء من ذلك وقال مالك تغلف في قتل الرجل
ولده فقط والتغليظ ان تؤخذ الابل او ثلثون
حقه وثلثون جذعة واربعون خفلة وعتة مالك في الذهب
والفضة ورويتان احدهما ان تغلف الدية فيهما ولا خري
تغلف وفي صفة تغليظها عنده رويتان اشهرهما انه
يلزم من الذهب ولورق قيمة الابل المقلبة بالفضة ما بلغه
وقال الشافعي تغلف في الحرم والمحرم والا شهر الحرم وهو
تغلف في لا خرام وجهان اظهرهما ان تغلف ود تغلف
عنده الا في الابل واما الذهب ولورق فانه يدخل للتغليظ
فيه وصفة التغليظ عنده ان كان البضمان بالذهب و
الفضة فزيادة القدر وثلاث الدية تصاوان كان الابل
فقياس من ذهبه انه كالاشمان وانها مغلف بزيادة
القدر الا بالسنة وختلف قال الشافعي واحمد بين داخل
تغليظ الدية امد مثاله قتل في شهر حرام في الحرم
ذاة محرم فقال يتعدا داخل ويكون التغليظ فيها واحد
وقال احمد وبيد داخل لكل واحد من ذلك ثلثة الدية
وقال الشافعي لا يتعدا مني عنه على ان الحرم
قصاص في كل ما يتاني فيه القصاص واما ما روينا في القصاص
فهو محرم او في شهر حرام او قتل ذوات حرم محرم تغلف
الدية

الا فقال ابو حنيفة واحمد يجوز احدها في الدية مع وجود
الابل ثم عنهما روايتان هل هي اصل بنفسها لا صل الابل
او لذهب والدراهم بدل عنهما وقال مالك هي اصل بنفسها
مقدرة بالشرع ولم يعتبرها بالابل وقال الشافعي وبيد
عن الابل اذا وجدته ان التراضي فان عترة صفته
قولات الجريد الراجح انه يعدل الي قيمة حين القبض
رايده او ناقصه والقديم المسمول به ضرورة ان يعدل الي
الف دينار واثنين عشر الف دينار وختلف في مبلغ
الدية من الدراهم فقال ابو حنيفة عشرة الف درهم وقال مالك
وشافعي اثنين عشر الف درهم وختلف في البقر والغنم و
الحمل فله هي لها اصل في الدية او تؤخذ على وجه القيمة
فقال ابو حنيفة ومالك وشافعي ليس لها اصل وانما تؤخذ
بالتراضي على وجه القيمة وقال احمد البقر والغنم اصل
مقدر قيمتها بالبقر ما يتايقره ومن الغنم الناقة
شاة وختلف في لرواية عنه في الحمل فقبل مقدرة
بما يتي حله كل حله ازار ورد وروي عنه انها ليست بدل
وتختلف فيها اذا قتل في الحرم او قتل
وهو محرم او في شهر حرام او قتل ذوات حرم محرم تغلف
الدية

وهي عشرة لخارصه وهي التي تشق الجلد واحداً به وهي
التي يخرج الدم ولها ضفة وهي التي تشق اللحم و
المتلحي حده وهي التي تغوص في اللحم ولحاق وهي التي
تبقي بينها وبين العظم جلدة رفيقة فهذه المخرج
الخمس ليس فيها مقدار شرعي بالاتفاق (الرابعة)
الا ما روينا عند احمد ان زياداً رضي الله عنه حكى في
الدائمة بغير وفيها صنعة بغير بيت وفي المتكلمة
بثلاثة ابعرة وفي لحاق باربعة ابعرة وقال
احمد انا اذهب الى ذلك فهذه رواية عنه ولطاهر
من مذهب كالجماعة واجمع على كل واحد من هذه
الخمس حكومة بعد الا ندمال والحكومة ان يقوم المجني
عليه قبل الجناية كانه عيلاً فيقال له قيمته
قبل الجناية ولم قيمته بعد ما قيلون له بقدر
التفاوت من دينته **فصل** واما الخمسة
التي بينها مقدار شرعي فهي الموضحة التي توضع عند
العظم قالوا كانت في الوجه ففيها خمس من الابل
وعنه ابي حنيفة وشافعي واحمد في احدى روايتيه
وفي الرواية الاخرى منها عشر وقال مالك في موضحة
الانف

الانف والمخ لا شغل حكومة خاصة وباقي المواضع من
الوجه فيها خمس من الابل وان كانت في الراس فهل هي
بمنزلة الموضحة في الوجه ام لا قال ابو حنيفة ومالك و
شافعي بمنزلة لهما وعند احمد رواية احدى هما كالجماعة
والثاني ان كانت في الوجه ففيها عشر وان كانت من الراس
ففيها خمس **فصل** واجمع على ان في الموضحة
القصاص ان كان عمداً والثانية لها شتم وهي التي
تشم العظم وتكسره وفيها عند ابي حنيفة وشافعي
واحمد عشر من الابل واختلفت الرواية عند مالك في
ذلك فقلل ففصل خمس وحكومته وقيل خمسة عشر
وقال اشهب فيها عشر كمد ذهب الجماعة الثالثة المنقل
وبني التي توضع وتشم وتنقل العظام وفيها خمسة
عشر من الابل بالجماعة الرابعة لما مومه وهي التي تصل
الى جلدة الدماغ وفيها ثلث الدية بالجماعة والخامسة
الحايضة وهي التي تصل الى جوف البطن وصدري وشعر بطن
وجبين وخاصة وفيها ثلث الدية بالجماعة **فصل**
وتفقوا على العين بالعين والانف بالانف ولا اذن بالاذن
ولست بالسنة وعلى ان في العينين الدية الكاملة وفي

الانفاذا خزع الدية وفي اللسان الدية وفي لشفتي الدية
وفي مجموع الاسنان وهي اثنان وثلاثون سنا الدية وفي
كل سن خمسة ابصر وفي اللحية الدية في كل لحي اثنان
ثبت الا خرب نصفها واشتتكل وجوب الدية في
اللحيين صاحب الشتم من الشافعية لانه لم يرد
في خير وقياسه لا يقتضيه بل هو كالترقوة والصلع
بل هو من العظام الداخلة وفي لا اذنين الدية عند
ابي حنيفة وشافعي واحمد وعند مالك روايتان احدهما
كالجماعة ولثانيه حكومته وتقو على في الجمالية لا جنات
الا ربع الدية في كل واحد ربع الا مالكا فقال فيها حكومة
وختلفوا في العين القاينة التي لا يبصر بها وليد الشك
والذكر لا شل وذكر الخصى ولسان الاخرس ولا صبع
الزائدة ولسن مسودة فقال ابو حنيفة ومالك
وشافعي في اظهر رابتيه فيها حكومته وعند احمد روايتان
اظهرهما فيها الدية ولا خري كالجماعة وختلفوا في
الترقوة والصلع والذراع والساعد ولزند والفخذ فقال
ابو حنيفة ومالك حنيفة ومالك وشافعي في ذاك حكومة
وقال احمد في الصلع بعير وفي الترقوة بعير وفي كل
واحد

واحد من الذراع والساعد ولزند والفخذ بعير في فقي الزندين
الرابعة وختلفوا فيها لوضربها فاضح فاد هب عقله فها قد
تدخل الموضحة في الدية العقار ملك قال ابو حنيفة وشافعي
في احد قوليه عليه الدية للعقل ويدخل في ذاك ارش
الموضحة والقول الا خرب عن الشافعي وهو الاصح عند اصحابه
ان عليه الذهاب العقار دية كاملة وعليه ارش الموضحة
وهذا مذهب مالك واحمد وختلفوا فيما اذ قلع سن من
شعر فقال ابو حنيفة واحمد لا يجب عليه العثمان وقال مالك
بوجوبه وعدم سقوطه بعودها وشافعي قوله ان الصم
الوجوب وعدم السقوط ولو ضرب سن رجل فاسودة
فقال ابو حنيفة ومالك واحمد في احدي رابتيه يجب
ارش سن خمس من الا بل والرواية الا خرب ثلث دية
السن وزاد مالك على ذلك فقال ان وقعت السن
السود بعد ذلك لزمه دية اخرب وقال شافعي في ذلك
حكومة فقط وختلفوا فيما اذا قطع لسان صبي لم يبلغ
حد النطق فقال ابو حنيفة فيه حكومة وقال مالك وشافعي
واحمد فيه دية كاملة ولو قلع عين اعور فقال مالك
واحمد لزمه دية كاملة وقال ابو حنيفة وشافعي نصف دية

ولو قال الا عور احدي عيين الصحيح عهد قال ابو حنيفة وشافعي
 يجب القصاص فان عفا فنصف دية وقال احمد لا قصاص بل دية
 كاملة وفي اليد بين الدية كاملة في كل واحدة نصفها بالجماع وكذا
 الا امر في الرجلين واجمعوا على ان في اللسان الدية وان في لكر دية
 وفي ذهاب العقل دية وان في ذهاب السمع لدية واذا ضرب رجل
 رجلا فذهب شعر لحيته فلم يثبت او اذهب شعرا سبعة
 او شعرا حاصبه او هذاب عينيه فلم يعد قال ابو حنيفة واحمد
 في ذاك دية وقال شافعي ومالك فيه حكمه **فصل**
 واجمعوا على ان دية المرأة الحرة المسلمة في نفسها على النصف من
 الدية الرجل الحر المسلم ثم اختلفوا هل يساويه في الجراح ام لا
 فقال ابو حنيفة وشافعي في الجديدون يساويه في شئ محرم
 الجراح بل جراحها على النصف من جراحه في القليل والكثير
 وقال مالك وشافعي في القديم واحمد في احدي روايتيه تساوية
 في الجراح فيما دون ثلث الدية فاذا بلغت الثلث كانت
 دية جراحها على النصف من دية الرجل وقال احمد في الرواية
 الا خربي وهي اظهر روايتيه واختارها الخرق في تساوية
 الي ثلث الدية فاذا زاد على الثلث فهو على النصف ولو لم يزد
 زوجته وليس مثلها بوطي فاذا فاضها قال ابو حنيفة واحمد
 لا ضمان

لا ضمان عليه وقال شافعي عليه الدية وعند مالك روايات
 اشهرهما فيه حكمه ولا خربي دية **فصل**
 واختلفوا في دية الكتابي اليهودي والنصراني فقال ابو
 دينة كدية المسلم في العمد والخطا ستم غير فرق وقال
 مالك بنصف دية المسلم في العمد والخطا من غير فرق وقال
 شافعي دية المسلم في العمد والخطا من غير فرق فقال
 احمد ان كان لليهودي والنصراني عهد وقتله مسلم عهدا
 فدية كدية المسلم وان قتله خطا فروايتان احدهما
 نصف دية مسلم واختارها الخرق والثانية ثلث دية
 المسلم المجوسي دية عند ابي حنيفة كدية المسلم في
 العمد والخطا من غير فرق وقال مالك وشافعي دية
 المجوسي ثمانية درهم في العمد والخطا وقال احمد
 في الخطا ثمان مائة درهم وفي العمد الف وثمانية درهم
 واختلفوا في دية الكتابيين والمجوسية فقال ابو حنيفة
 ومالك وشافعي دياتهم على النصف من ديات رجالهم
 من الخطا والعهود وقال احمد على النصف في الخطا وفي
 العهد كالرجل منهم سوا **فصل** ان العهد
 اذا جني جناية تارة تكون خطا وتارة تكون عهدا فان

كانت خطا فقد اختلفت القيمة في ذلك فقال ابو حنيفة
وما لك واحمد في اظهر رواية بين المولي بالخيار بين الفدا
وبين دفع العبد الي ولي المجني عليه فملكه بذلك سواء
ان زادت قيمته على ارش الجناية او نقصت فان امتنع
ولي المجني عليه من قبوله وطالب المولي ببيعه ودفع القيمة
في ان ارش لم يجبر المولي على ذلك وقال شافعي واحمد في
الرواية الا خري المولي بالخيار بين الفدي وبين الدفع الي
المولي للبيع فان فضل من ثمنه شيء فهو لسببه فان امتنع
من قبوله وطالب المولي ببيعه ودفع الثمن اليه كان له
ذلك وان كانت الجناية عمدا قال ابو حنيفة وشافعي
واحمد في اظهر رواية بين المولي المجني عليه في الخيار بين
القصاص وبين العفو على مال وليس له العفو على رقبة
العبد او استرقاقه ولا بملكه بالجناية وقال مالك واحمد
في الرواية الا خري بملكه المجني عليه بالجناية فان شاقته
وان شاق استرقاقه وان شاق اعتقه ويكون في جميع ذلك
متصرفا في ملكه الا ان مالكا شرط ان تكون الجناية قد
ثبتت بالبينة الا بالاعتراق وهل يضم العبد بقيمته
بالغة ما بلغت وان زادة على دية الحر ان قال ابو حنيفة
لا

لا يبلغ به دية الحر عشرة الاف درهم وقال مالك وشافعي
واحمد في اظهر رواية بين بضمنت بقيمته بالغه والحر اذ
قتل عبد حطاة قال ابو حنيفة قيمته على عاقله الجاني
وقال مالك واحمد قيمته على الجاني دون عاقله وعن شافعي
قولات احدهما كمد هيب مالك واحمد وشافعي على عاقلة
الجاني واختلفوا في الجناية على اظهر او العبد فقال ابو حنيفة
وما لك واحمد كل ذلك في مال الجاني لا على عاقله وللشافعي
قولات والجنايات التي لها ارش مقدرة في حق الجاني
الحكم في مثلها في العبد قال ابو حنيفة وشافعي واحمد في
رواية في ذلك جناية لها ارش مقدرة في الجاني من الدية فا
انها مقدرة من العبد بذلك الارش من قيمته وقال مالك
احمد في الرواية الا خري بضمنت بما نقص من القيمة وزاد
مالك فقالا في المأمومة والجانيه والمنقلة والموضحة فان من هبه
فيها كمد هيب الجماعة **فصل** واذا صطدم النارسان
الحران فماتتا قال مالك واحمد على عاقله كل واحد منهما دية
ان خرا كماله واختلفت الرواية عن احمد فقال الدائماني
فيهما روايتان احدهما كمد هيب مالك واحمد ولا خير على
عاقله كل واحد منهما نصف دية الا خرو هذا مذهب شافعي

قال في تركه كل واحد بنصو قبيحة دية الا خر وله قول اخر ان
هذه كلها وحدها الروايتين هدر اذ لا يخرج لهما كالأفة
السموية **فصل** وتفقد الادب رضى به عنهم
علي ان الذي في قتال الخطا على قلة الجاني وانها تنجب عليهم
موجلة في تلك سنين وختلاف هل يدخل الجاني مع
العاقلة فيودي معهم قال ابو حنيفة هو كاحد العاقلة بلزمه
ما يلزم احدهم وختلفوا اصحاب مالك فقال ابو لقيس لقول
ابي حنيفة وقال غيره لا يدخل الجاني مع العاقلة وقال
شافعي ان اتسعت العاقلة للدية لم يلزم الجاني شي
وان لم تتسع لزمه وقال احمد لا يلزمه شي سوى تسفت
العاقلة او لم تتسع تسع وعلى هذا مني لم تتسع العاقلة
لتحمل الدية انتقل ما في ذلك الي بيت المال وان كان الجاني
من اهل الديوان فهل يلحق اهل ديوانه بالعصبة في التحمل
لدية ام لا قال ابو حنيفة ديوانه عاقلة ويقدمون على
العصبة في التحمل فان عد موافق يندى يتحمل العصبة
وكذلك عاقلة التسون في اهل سوقه ثم قرأ بته فان عجز
واخا اهل محلة فان لم تتسع فاهل بلدته وان كان الجاني
من اهل القرية ولم تتسع بالمصر الذي يلي تلك القرية من
سواده

سواده وقال مالك وشافعي واحمد لا مدخل لهم في تحمل
العاقلة من الدية اذ لم يكونوا اقارب الجاني **فصل**
وختلف فيما تحمله العاقلة من الدية فهو مقدار هو على قدر
الطاقة ولا جتهد فقال ابو حنيفة يسوي بين جميعهم
فيؤخذ من ثلثه درهم الي اربعة وقال مالك واحمد ليس فيه
شئ موقوف وانما هو بحسب ما سهار ولا يضره وقال شافعي
يتقدر فيوضع على الغني نصف دينار وعلى المتوسط الحال ربع
دينار ولا ينقص من ذلك وهل يستوي الفقير والغني من
العاقلة في تحمل الدية ام لا قال ابو حنيفة يستويان وقال مالك
ولشافعي واحمد يتحمل الغني زيادة على المتوسط والغايب
من العاقلة هل يحمله شي من الدية كالحاضر ام لا قال ابو
حنيفة واحمد هما سوا وقال مالك لا يتحمل الغايب مع
الحاضر شي اذا كان الغايب من العاقلة في اقليم اخر
سوى اقليم الذي فيه بقية العاقلة ويضم اليهم اقرب القاء
لقبايل من هو بجوارهم وعد الشافعي كمنه صين و
ختلف في ترتيب التحمل فقال ابو حنيفة القريب وليبعد
فيه سوا وقال شافعي واحمد ترتيب التحمل على ترتيب الاقرب

فالا قرب من العصابة فان ستعرفوه لم يقسم على غيرهم
فان لم يتسرع الا قرب لتحملة دخل الابد بعد وهذا حتى
يدخل فيهم بعد درجة على حسب المرات وابتدئ
وحواله العقل هل يعتبر بالموت او حاكم الحاكم قال ابو حنيفة
اعتبار من حين حاكم الحاكم وقال مالك وشافعي واحد
من حين الموت ومن مائة من العاقله بعد الحول فها يستقل
ما كان يلزمه امره قال ابو حنيفة يستقل او ان يؤخذ من
تركته واما مذهب مالك فقال ابو لقيس يجب في ماله وتؤخذ
من تركته وقال شافعي واحمد في احدي روايتيه يستقل ما
عليه تركته **فصل** واذا مال حابط انسان الى طريق
او ملك غيره ثم وقع على شخص فقتله قال ابو حنيفة ان
طوبى بالنفس فلم يفعل مع التمكن ضمن ما تلف بسببه
والا فلا يضمن وقال مالك واحمد في احدي روايتيه ان
يقدم عليه بنقصه فلم ينقصه فعليه الضمان زاد مالك
واشهد عليه وعن مالك رواية اخرى انه اذا بلغ
شدة الخوف الي ما لا يؤمن معه لا تتركه ضمن ما تلفه
سواء تقدم امره وسواء شهد امره وعن احمد
رواية

رواية اخرى وهو المشهور عنه انه لا يضمن مطلقا ولا صاحب
لشافعي في الضمان وجهان **فصل** لا يضمن
ولو صاح على صبي او معتولا وهما على سطح او حائط فوقع
فمات او ذهب عقل الصبي او عقل البالغ فصاح به فسقط
او بعث الامام الى امرأة استدعاها الي مجلس الحاكم فانصر فيها
الا اطار فنهضت بجنون فزاع عقابها قال ابو حنيفة لا ضمان
في شيء من ذلك علي احد اجملة وقال شافعي الديق في ذلك
كله علي العاقله الي في حق البالغ فانه لا ضمان علي العاقله و
قال ابن هبيرة ابن هريرة من اصحابه يوصون الضمان فيه
وقال احمد الديق في ذلك كله علي العاقله وعلي الامار في حق
المستدعا وقال مالك الديق في ذلك كله علي العاقله ما
عد الامراة فانه لا دية فيها علي احد **فصل**
ولو ضرب بطن امرأة فالتقت جنيئا ميتا ثم ماتت فقال
ابو حنيفة ومالك لا ضمان لاجل الجنين وعلي من
ضربها دية كاملة وقال شافعي واحمد في ذلك دية كاملة
وعرة الجنين وختلف في قيمة الجنين من الامة
اذا كان مملوكا فقال مالك وشافعي واحمد فيه عشرين
فبعثته امه يوم الجناية سواء كان ذكرا او انثى

او تعتبر قيمة الاثر يوجب عليها وحني امر الولد من مورثها
 قيمة غرة تكون قيمتها نصف عشرة دية الاب ولو اذكر في جنين
 الذمية اذا كان ابو مسلماً وقال ابو حنيفة في لذكر نصف
 عشر قيمته وفي الاثر العشر **فصل** ولو حفر بيتاً في
 في قناداره قال ابو حنيفة ولشافعي واحمد يضمن ما هلك فيها
 وقال مالك لا ضمان عليه ولو وسط بارية في المسجد او حفراً
 بئر المصلحة او علق فيه قنديلاً فعطرب بذلك انسان
 قال ابو حنيفة اذا لم ياذن الجيران في ذلك ضمن وللشافعي
 في ضمانه فاسقاط قولان وعند احمد روايتان اظهرهما انه
 لا ضمان ولا خلع في قيمه ولو انه لو وسط فيه المصفا فزلق به انسان
 انه لا ضمان ولو ترك في داره كلباً عقوراً فدخل الى داره
 انسان وقد علم انه كلباً عقوراً فعقره فقال ابو حنيفة و
 لشافعي لا ضمان عليه علي الاطلاق وقال مالك عليه الضمان
 بشرط ان يكون صاحب الدار يعلم انه عقوراً وعند احمد
 روايتان اظهرهما انه لا ضمان عليه **فصل**
 القسامة ولم يعلم قاتله ثم اختلف في السبب الموجب
 للقسامة فقال ابو حنيفة الموجب للقسامة وجود القتل
 في موضع هو في حنظله او حمايته كالمحلة ولد الدار والمجد
 المحلة

المحلة والقربة فانه يوجب القسام على أهلها كالتبيل الذي
 تشترع فيه القسامة اسم الميت به اثر من جراحه او ضرب
 او خنق ولو كان الدم يخرج من انفه ودبره فليس بقتيل
 ولو خرج من اذنه او عينه فهو قتيلاً فيه القسامة وقال مالك
 السبب المعتبر في القسامة ان يقول المقتول دعي عند فلان
 عمداً او يكون المقتول بالغاً مسلماً حرّاً سوان كان غاسقاً
 او عدلاً ذكرراً وانثى او ثقباً او ليلاً المقتول شاهداً واحداً
 وختلوا اصحابه في اشتراط عدالة الشاهد وذكره
 فشرطها ابن القسمة وكنتفي اشتهب بالفاسق والحرة ومن
 الاسباب الموجب للقسامة عند مالك وعند غير خذوف
 عنه ان يوجد القتيل في مكان حال من الناس وعلي راسه
 رجل معه سلاح محتضب بالدماء وقال لشافعي السبب
 الموجب للقسامة اللوث وهو عند قرينة تصدق المدعي
 بان يري قتيلاً في محلة او قرية صغيرة وبينهم وبينه
 عداوة ظاهرة او تفرق جمع عند قتيلاً وان لم يكون
 بينهم عداوة او شهادة العدل عنده لوث وكذا عبيد
 او نسأد او صبيان وكذا فسقة وكفار على الراجح من
 مذهبه لا امرأة واحدة ومقتسام اللوث عنده لهم

قال ابو حنيفة واحمد لا تسمع مطلقا لا في عمد ولا خطأ وقال
 الشافعي تسمع مطلقا في العمد والخطا ومن في القسامه كالربيع
 وقال مالك تسمع ايمانهم في الخطا دون العمد **فصل**
 كفارة القتل اتفق الايمه رضى الله عنهم على وجوب الكفارة
 في قتل الخطا اذا لم يكن المقتود ميتا ولا عبدا وختلفت فيما
 اذا كان ذميا او عبدا فقال ابو حنيفة والشافعي واحمد يجب
 الكفارة في قتل الدي على الاطلاق وفي قتل العبد المسلم
 على المشهور وقال مالك لا يجب الكفارة في قتل الدي وهذا
 وهل يجب في قتل العمد قال ابو حنيفة ومالك لا يجب و
 قال الشافعي يجب وعند احمد روايتان كالمذهبين ولو
 قتل الكافر مسلما خطأ فقال ابو حنيفة والشافعي يجب
 عليه الكفارة له وقال ابو حنيفة ومالك لا كفارة عليه وهذا
 يجب الكفارة على الصبي المجنون اذا قتل قال مالك
 والشافعي واحمد يجب وقال ابو حنيفة لا يجب **فصل**
 وتفق على ان الكفارة الخطا عتق رقبة مؤمنة فان لم يجد
 فصيام شهرين متتابعين ثم اختلف في الاطعام فقال
 ابو حنيفة ومالك واحمد في احدي روايتيه لا يجزي الا
 اطعام في ذلك ولو رواية الاخرى عند احمد انه يجزي
 في

في ذلك قولان اصحهما انه لا اطعام وهذا يجب الكفارة
 على القاتل سبب بتعدي به لخنجر اليبر ونصب السكين ووضع
 الحجر في الطريق فقال مالك والشافعي واحمد يجب وقال ابو
 حنيفة لا يجب مطلقا وان كانوا قد اجمعوا على وجوب الدية
 في ذلك **فصل** حاكم السحر والسحار عن ابن عمر وروى عنه
 بوثر في الايديان ولقلوب فيمض ويقتل ويفرق بين
 المهر ووزر جهاوله حقيقة عند الايمه الثلاثة وقال ابو
 حنيفة لا حقيقة له ولا تأثير في الجسم وبه قال ابو جعفر
 الاسترأبادي من الشافعية وتعلمه حرما بالاجماع
 وختلفت فيمن يتعلم السحر ويعلمه فقال ابو حنيفة ومالك
 واحمد يكفر بذلك ومن اصحاب ابي حنيفة من تعلمه
 ليحنيه او يلتقيه لم يكفروا من تعلمه معتقدا جوازا او معتقدا
 انه ينفعه كفران اعتقدا ان شياطينا شياطين يفعل
 للساحر ما يشاء فهو كافر او قال الشافعي من تعلم السحر
 قلنا له هو لنا سحر فارت وصق ما يوجب الكفر مثل
 ما اعتقده اهل بابيل من التقرب الي الكواكب السبعة
 وانما تفعل ما يسمي فيها فهو كافر وان وصق ما لا يوجب
 الكفر فان اعتقدا ايا حة السحر فهو كافر **فصل**

وهو يقتل الساحر بمجرد تعلمه استعماله قال مالك واحمد
يقتل بمجرد ذلك فان قتل بسحرة قتل عند الاربية
الشك في الاية حنفية فانه قال لا يقتل حتى يتكرر ذلك
منه وروي عنه انه قال لا يقتل حتى يقتل انسانا بعينه
وهو يقتل قصاصا واحدا قال ابو حنيفة ومالك واحمد يقتل حدا
وقال شافعي يقتل **فصل** وهو تقبل ثوبه الساحر
انه لا قال ابو حنيفة في المشهور عنه ومالك لا تقبل ثوبه وتسمع
بل يقتل كالزندق وقيل شافعي تقبل ثوبه وعن احمد
روايتان اظهرهما لا يقبل وختاف في ساحر اهل الكتاب
فقال مالك وشافعي واحمد لا يقتل وقال ابو حنيفة يقتل
لما يقتل الساحر المسلم وهو ساحر السامرة المسلمة حاكم الوجة
الساحر المسلم قال مالك وشافعي واحمد حكمها حاكم الرجال
قال ابو حنيفة يحبس ولا يقتل **فصل**
وقال ابي ابي الحزمين لا يظهر السحر الا على غاسق كما لا يظهر
الكراهة على غاسق وذلك مستفاد من اجماع الامة وقال مالك
السحر زندقه وقال الرجال احسنه قتله ولم يقبل ثوبه
وقال النووي في الروضة اشنان الكاهن
وتعلم الكهان والتنجيم والمضرب بالرمال والشعر الشعيرة

ولعلها لا اختصارها مع اشتغالها على ما ذكرناه جعلها الشرع
ترجمة على ما في القلب من الاسلام ولم يقبل من احد
الايمان الا بها فعلى العاقل ان يكثر من ذكرها مستحضرا
لما احتوت عليه من عقايد الايمان حتى يخرج مع معناها
بالحمه ودمه فانه يرى لها من الاسرار والعجايب انشاء الله
ما لا يدخل تحت حصر وبالله التوفيق لا رب غير نسئله
سبحانه وتعالى ان يجعلنا واجتنبنا عند الموت فاطقين
بكلمات الشهادة عالمين بها وصلى الله على سيدنا ومولانا
محمد عدد ما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون
ورضى الله عن اصحاب رسول الله اجمعين وعن التابعين
ومن تبعهم باحسان الى يوم الدين وسلام على جميع الانبياء
والمرسلين والحمد لله رب العالمين

تمت

١٢ ١١ ١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١
م م م م م م م م م م م م
م م م م م م م م م م م م